شعارنا

التميز

النزاهة

الشفافية

مجلة الرفاق للمعرفة

مجلة نصف سنوية محكمة متخصصة فى العلوم الإنسانية والتطبيقية

تصدر عن جامعة الرفاق الأهلية للعلوم الإنسانية والتطبيقية

العدد الرابع . ديسمبر 2019م

المشرف العام

د. علي محمد قشوط

أ. مهيبة محمود فرنكة

رئيس التحرير

د. محمد سالم موسى

مدير التحرير

أ.د. صالح محمد عبودة

الهيئة الاستشارية :

- **أ.د. محمد عمران الغرياني**
- **أ.د. أحمد علي اصميدة**
- **د. منصور عليوة منصور**
- **د. شريف محروس جاد**
- **د. علي أحمد مجاهد جاد**

أعضاء هيئة التحرير :

- **د. أحمد رمضان بن نوبة**
- **د. محمد قاسم الزغبي**
- **د. الطاهر أحمد الكري**
- **أ. حسام الدين محمد الفيتوري**

سكرتير التحرير

حنين صالح عبد الحفيظ

المراجع اللغوي

د. معاذ محمد الغراري

مجلة الرفاق للمعرفة

مجلة نصف سنوية محكمة متخصصة فى العلوم الإنسانية والتطبيقية

تصدر عن جامعة الرفاق الأهلية للعلوم الإنسانية والتطبيقية

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَة

المراسلات:

توجه كافة المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير على العنوان الآتي:

جامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والإنسانية

طرابلس / شارع الجمهورية

الهاتف. 0913215532

البريد الالكتروني: alrefak.e.m@gmail.com

الموقع الاجتماعي الفيسبوك: مجلة الرفاق للمعرفة

رقم الايداع: 117 / 2018

دار الكتب الوطنية – بنغازي – ليبيا

البحوث المنشورة فى المجلة تعبر عن آراء اصحابها فقط ، وهم وحدهم الذين يتحملون المسئولية القانونية والأدبية عن أفكارهم وآرائهم ، والمجلة ليست مسئولة عن أي شئ من ذلك.

البحوث المنشورة مرتبة وفقاً لاعتبارات فنية ، ولا يعكس هذا الترتيب قيمة هذه البحوث أو مستوى مؤلفيها.

قواعد النشر بالمجلة:

مجلة الرفاق للمعرفة مجلة علمية محكمة تصدر نصف سنوية عن جامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والإنسانية ، وتسعى إلى المساهمة فى اثراء البحث العلمي من خلال البحوث والدراسات التى تنشرها ، ولتحقيق ذلك فإن هيئة تحرير المجلة تركز على رصانة ما ينشر فى المجلة من حيث التأكد من أن البحوث المنشورة ذات فائدة علمية وعملية للمجتمع.

وفيما يلي القواعد العامة للنشر بالمجلة:

- **أن يحتوى البحث على خطة بحث إجرائية (البحوث التطبيقية) تبين المشكلة البحثية بوضوح وواقعية والأهداف والأهمية ، وإيضاً الفروض والمنهجية المتبعة وغيرها من متطلبات خطط البحث.**
- **أن يكون للبحث اطار نظري يلقى الضوء على موضوع البحث ويستمد عرض أدبيات البحث من خلال المراجع العلمية الموثوق بها ، ويسهم فى إثراء المعرفة العلمية فى مجال العلوم الإنسانية والتطبيقية.**
- **أن يكون للبحث نتائج وتوصيات تتوافق مع ما تم عرضه فى ادبيات البحث.**
- **أن ألا يكون البحث جزءاً من رسالة دكتوراه أو ماجستير أو جزءاً من كتاب أو بحث سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى.**
- **فى حالة قبول أو رفض أو وجود تعديلات فى البحث يتم إبلاغ صاحبه بنتائج التقييم السري.**
- **يتم نشر البحوث بالمجلة باللغتين العربية والإنجليزية فقط.**
- **يمنح كل باحث تم قبول بحثه للنشر ثلاث نسخ من العدد الذي نشر فيه بحثه.**

ضوابط النشر ومواصفاته:

- **يقدم الباحث نسخة ورقية من بحثه مطبوعة على الورق حجم "A4" ونسخة إلكترونية على قرص ليزري "CD" إلأى سكرتير المجلة أو عبر البريد الإلكتروني للمجلة.**
- **يكتب البحث على برنامج (Microsoft Word) .**
- **يجب أن تحتوى الصفحة الأولى للبحث على اسم الباحث أو الباحثين ثلاثياً وعنوان البحث والدرجة العلمية وجهة العمل.**
- **أن يكون للبحث ملخص لا يتجاوز صفحة واحدة.**
- **أن الا يزيد عدد الصفحات البحث عن 25 صفحة.**
- **يكتب البحث بخط نوع (Simplyfied Arabic) للغة العربية وخط نوع (Times New Roman) للغة الإنجليزية.**
- **يكون حجم الخط للبحث رقم (14) عادي ، والعناوين الفرعية رقم (16) أسود داكن ، والعناوين الرئيسية رقم (18) أسود داكن.**
- **تترك مسافة مفردة واحدة للتباعد بين الاسطر.**
- **تكون الهوامش الصفحة من الأعلى والاسفل واليسار (2.5 سم) ومن اليمين (3 سم).**
- **يكون ترقيم الصفحات أسفل الصفحة فى الوسط.**

كلمة المشـــرف العـــام

الحمدلله الذي علم القلم ، علم افنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام الاكملان التامان على أفصح من نطق بالضاد وافضل من أوتي فصل الخطاب وجوامع الكلم ، سيدنا وإمامنا وقدوتنا وقرة أعيننا محمد ابن عبدالله صاحب المقام المحمود والحوض المورود ، وعلى آله والأطهار وصحبه الأبرار ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين.

أما بعد:

فباسم الله الفتاح العليم وعلى بركة الله وحسن عونه وتوفيقه ، نقدم لكم العدد الثاني من "مجلة الرفاق للمعرفة" الذي نأمل أن يكون نافذة لجميع البحاث والمهتمين بالبحث العلمي.

إن ما انتاز به هذا العدد من المجلة هو تنوع البحوث من حيث التخصص وأيضاً المشاركة التى كانت من مختلف الجامعات الليبية ، الأمر االذي يتيح للقارئ الاطلاع على مواضيع علمية مختلفة ذات أهمية بالغة تخص مجتمعنا.

وأخيراً وليس آخراً ، فإن اي عمل لا يخلو من القصور ، ولهذا فإننا نرحب بأي ملاحظات أو أراء تفيدنا ، وبإمكان أي مطلع أن يقدمها لنا عبر الحضور الشخصي أو عن طريق البريد الالكتروني أو فى صفحة المجلة على مواقع التةاصل الاجتماعي الفيس بوك.

ودمتم ..... وبالله التوفيق

الفهرس

أولاً البحوث باللغة العربية

البيئة والتنمية المستدامة (2020) ▪ د. أسامة جمعة العجمي. ▪ أ. رحومة علي سليمان .	**9**
اختبار نموذج تسعير الأصول الرأسمالية على سوق الأوراق المالية التونسي : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق تونس للأوراق المالية **(عن الفترة من 12- 2015 إلى 12- 2019)** ▪ فرج امحمد العسكري ▪ علي محمد المحمودي ▪ ابوبكر صالح نصر ▪ محمد ميلاد صالح	**22**
أثر العولمة على سيادة الدولة ▪ سامي الصادق خشخوشة	**42**
تقييم الأثر البيئي لمخرجات صناعة الحديد والصلب وطرق المعالجة ▪ د. عبدالباسط إبراهيم سالم ، د.إسماعيل مصباح حمزة	**57**
نحو رؤية جديدة لتطوير الخدمة الإرشادية في مجال تحقيق الجودة التسويقية للحاصلات الزراعية المصرية وإمكانية تطبيقها على الإرشاد الزراعي في الأقطار العربية ▪ أ. د. سعيد عباس محمد رشاد ▪ د. مصباح سالم الهوش	**64**
الرأي العام في العصر الرقمي ▪ د. سالم أحمد العجيل	**81**

تلبية احتياجات المؤسسات الحكومية لخريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق ▪ د. ابتسام إبراهيم بوكر ▪ زهور عبدالهادي أدهم ▪ سارة إبراهيم جبريل ▪ مصطفي علي حنيش ▪ ميسم محمد قرادة	**91**
آلية دعم توطين الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات الحكومية الليبية **"دراسة وصفية للإدارة الإلكترونية في المؤسسات الليبية"** ▪ د. مصباح سالم مفتاح العماري ▪ د. محمد سالم دبنون ▪ د. أحمد علي مسعود	**102**

البيئة والتنمية المستدامة (2020)

- د. أسامة جمعة العجمي.
- أ. رحومة علي سليمان

- قسم علم الاجتماع. كلية الآداب / الاصابعة / جامعة غريان.
- قسم علم الاجتماع. كلية الآداب / يفرن / جامعة الزنتان.

الملخص :

حظي موضوع البيئة باهتمام واسع من قبل علماء الاجتماع في العقود الأخيرة، ولا سيَّما بعد تفاقم المشاكل البيئية التي باتت تهدد الإنسان، وتؤثر في صحته، وسلامته، وتقدُّمه. حيث أصبح البُعد البيئي ركيزة أساسية في مفهوم التنمية المستدامة، وهو ما يصبو إليه المجتمع الدولي، والمجتمعات المحلية، وكافة المختصين في العلوم الإنسانية، وفي هذا البحث النظري؛ نحاول أن نبحث عن العلاقة بين البيئة والتنمية، وما انعكاسات كل منهما على الآخر، وكيف يمكن تحقيق تنمية مستدامة؟

يعتمد البحث الراهن على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال رصد الأدبيات ذات العلاقة بالبيئة والتنمية، وتحليل المفاهيم الأساسية فيه؛ باتباع الأسلوب الاستنباطي الذي يعتمد على جمع المعلومات، وتحليلها لإثبات العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة.

وتوصل البحث، إلى أن هناك علاقة تبادلية، وتفاعلية، وتكاملية، بين البيئة والتنمية، ولا يمكن الفصل بينهما، فلا تنمية بدون الحفاظ على البيئة، والعكس صحيح. كما أن سر نجاح أي تنمية يكمن في مدى الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، ليس هذا فقط ، وإنما يجب التخطيط الإستراتيجي عند إقامة مشاريع تنموية في البيئة، مع أخذ البُعد البيئي في الحسبان؛ باعتبار أن العيش في بيئة نظيفة حق من حقوق الأجيال القادمة، وهذا هو جوهر التنمية المستدامة.

المقدمة

إن العلاقة بين الإنسان والبيئة علاقة أزلية أي: منذ خلق الله الأرض وما عليها، حيث بدأ الإنسان حياته على الأرض وهمُّه الأكبر حماية نفسه من البيئة، ولاسيَّما ما يعايشه من حيوانات مفترسة، أو كائنات دقيقة، ثم تدرجت العلاقة إلى أن أصبح هم الإنسان الأكبر؛ هو حماية البيئة من فعله. وبرزت قضية استنزاف مصادر الطبيعة غير المتجددة وما يمثله ذلك من تهديد لحياة الأجيال القادمة، ولذلك؛ فإن الإنسان مسئول على المحافظة على بيئته؛ لأن ذلك ينعكس على حياته وحياة الأجيال القادمة.

لقد أصبحت قضية العلاقة بين الإنسان وبيئته من القضايا الهامة، ولاسيَّما بعد أن تدهورت تلك العلاقة بدرجة كبيرة؛ نجمت عنها العديد من القضايا، والمشاكل البيئية التي باتت تهدد العالم بأسره. ونتيجة للوضع الخطير الذي تتعرض له البيئة على كافة الأصعدة؛ بدا هناك اهتمام من السياسيين، والخبراء، والباحثين، والمختصين؛ لحماية البيئة والمحافظة عليها. حيث كرَّسوا جهودهم لدراسة المشكلات البيئية، وانعقدت العديد من المؤتمرات الدولية في شتى أنحاء العالم؛ لتبادل المعلومات، والآراء، والخبرات، ومناقشة مشكلة البيئة بصفة عامة، وأيضا، استدعى الأمر إنشاء هيئات، ومنظمات، وجمعيات، وأحزاب؛ لحماية البيئة من أجل الإسهام في حمايتها، والتوعية البيئية على حد سواء؛ من أجل أن يعيش الإنسان في بيئة سليمة وصحية، ويحافظ على صحته وسلامة البيئة وبالتالي؛ يحقق تنمية مستدامة.

ويبدو أن الإنسان المعاصر قد غير من الأحوال الطبيعية في المحيط البيئي، بما استنزف من أشجار الغابات في مشروعات التوسع الزراعي؛ ليسد رمق الأعداد المتزايدة من الناس، وليرضي جشع الرغبات المتزايدة لديهم. وفي الوقت نفسه، أثقل محيطه البيئي بكميات من المُخلَّفات، لا تقدر النظم البيئية على استيعابها فتتراكم في الهواء والماء والتربة. وفي هذا الإطار؛ تشير نتائج تقارير التنمية البشرية في العالم لعام 1999م. على "أن هناك حوالي 3 مليونَ شخصا يموتون سنويا نتيجة التلوث الهوائي وأن 80% منهم نتيجة لتلوث الهواء داخل المنازل، وأن أكثر من 5 مليون شخصا يموتون من أمراض الإسهال نتيجة تلوث المياه "[1] . ويتبين لنا مما سبق؛ أن المشكلة في غاية الخطورة، وما يزيد من خطورتها هو تزايد حجمها، ونوعها سنويا، وما يترتب عليها من أضرار صحية، ونفسية، واجتماعية، واقتصادية، لما لها من آثار سلبية على البيئة بصفة عامة أوالفرد والأسرة والمجتمع بصفة خاصة.

إن العمل في مجال البيئة والتنمية، يحتاج إلى تخطيط وتنظيم من قبل فريق عمل "متخصص" ، فعند ممارسة نشاط اقتصادي، أو أي مشاريع تنموية؛ ينبغي التخطيط السليم لتلك المشاريع، وعليه؛ يجب التوفيق بين مشاريع التنمية والمحافظة على البيئة وأهميتها، وكيفية المحافظة عليها. فالواقع المعاش، والمستقبل الذي ينتظره إنسان القرن القادم، وما يحمله ذلك المستقبل من ضرورات التنمية، واستغلال مصادر البيئة، فلقد أصبح من الواجب بل من المحتم على إنسان اليوم أن يصلح ما أفسده في هذه البيئة. والسؤال الذي يطرح نفسه: ما مصير الأجيال القادمة جَرَّاء المشكلات البيئية الجَمَّة التي سوف تتسبب في التدهور البيئي وتُعِيق عملية التنمية المستدامة؟

إن المتتبع لوضع البيئة وحالها - وخاصة قبل منتصف القرن الماضي - جَرَّاء الحروب والدمار والاستغلال وما عانته البشرية والبيئة من إهمال للبنية التحتية، ونهب الثروات، واستنزاف للموارد، وعدم الاكتراث بمصالح الإنسان وسلامة البيئة؛ مما أدى إلى تدهور البيئة وعناصرها، وجعلها غير قادرة على العطاء؛ بفعل سلوك الإنسان، الأمر الذي أدى إلى تلوث البيئة، علاوة على الاستغلال غير الرشيد، والإفراط الزائد لمواردها الذي أَخلَّ بتوازنها. ونتيجة للتوسع الإنمائي العشوائي الغير مخطط في مختلف مناحي الحياة؛ كالصناعة والزراعة والبناء والتشييد، والمبالغة في أخذ احتياجاتنا ومتطلباتنا أكثر من اللازم، دون مراعاة مصالح الأجيال القادمة؛ أدى كل هذا إلى تلوث البيئة، وظهور مشكلات وقضايا بيئية جَمَّة، وبالتالي؛ يصعب العيش في بيئة سليمة خالية من التلوث لنا، وللأجيال القادمة.

إن المجتمعات التي تعاني من مشاكل بيئية ترجع إلى سوء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على عدم مراعاة الأبعاد، أو القضايا البيئية المتعلقة باستغلال المصادر الطبيعية في عملية التنمية، مما يؤدي إلى ظهور قضايا ومشكلات بيئية جَمَّة، كان من الممكن تفاديها. والملاحظ؛ أن جل خطط التنمية التي استهدفت زيادة الإنتاج والإنتاجية إلى أقصى طاقة ممكنة، قد ركزت على التخطيط الجزئي قصير الأجل الذي لم يأخذ في الاعتبار المحافظة على توازنات النظم البيئية في معظم المجتمعات؛ مما أدى إلى تدهور نوعية البيئة، كنتيجة حتمية لسوء تصميم إستراتيجيات وخطط التنمية التي صاحَبَها استنزاف سريع لبعض الموارد والمصادر الطبيعية، وكذلك انتشار مظاهر التلوث البيئي والمخاطر والاضرار الصحية المرتبطة بتدهور البيئة، ولاسيَّما في المجتمعات النامية التي اتجهت من الزراعة إلى الصناعة، دون الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية، وعملية التصنيع على البيئة في هذه المجتمعات.

[1] (ليبيا، تقرير التنمية البشرية، 1999: 62)

وإن التنمية تعتمد في آلياتها، وتحقيق أهدافها، على الإنسان "كمورد بشري" وعلى ما تحتضنه البيئة من "موارد طبيعية أو مادية". إن هذا الترشيد في استخدام الموارد المتاحة يؤكد المفهوم الجديد لما يسمى "بالتنمية المستدامة" وهي التنمية التي تحقق اشباع حاجات الحاضر، دون التضحية بقدرة الموارد المتاحة في البيئة على إشباع حاجات الأجيال المقبلة.[2]

إن علاقة البيئة بالتنمية المستدامة يمكن تناولها في جانبين يكمِّل أحدهما الآخر؛ أولهما: البيئة، التي يمكن أن تكون متغيراً مستقلاً. وثانيهما: التنمية المستدامة، ويمكن أن تكون المتغير التابع على أن المتغيرات تتداخل وتتفاعل، وأحيانا تتصارع، وأخرى تتكامل. ذلك؛ لأن مجال دراستها هو الإنسان؛ بميوله، وطباعه، واتجاهاته المتغيرة. وعلى ذلك؛ فإن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، إنما هي جهود تخلق بيئة مواتية للتنمية المستدامة. وحال وجود بيئة مواتية للتنمية المستدامة؛ يصبح المجال مهيَّئاً للحياة والنمو والتطور للأجيال الحاضرة والقادمة.[3]

ومن هنا، تكمن أهمية البحث في محاولة لدراسة طبيعة العلاقة بين البيئة والتنمية، باعتبار أن البعد البيئي يحدث تغييرات إيجابية، ويعمل على تحقيق عملية التنمية المستدامة، عند استغلال موارد البيئة بشكل عقلاني ورشيد. ويمكن أن يسهم هذا البحث في زيادة الوعي بأهمية البيئة، باعتبارها أحد أهم مرتكزات ودعائم التنمية المستدامة. كما يمكن أن تلفت أنظار المجتمع عامة؛ من هيئات، ومنظمات دولية؛ تُعنى بشؤون البيئة، وكذا السياسيين، والخبراء، والباحثين، والمختصين في البيئة والتنمية، لمزيد من الاهتمام والمشاركة، من خلال الحفاظ على البيئة ومواردها من جهة، وتحقيق التنمية من جهة أخرى.

ويهدف هذا البحث إلى إبراز بُعد المجال البيئي، ودوره وأهميته، في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال فهم، وتحليل، وتحديد طبيعة العلاقة بين البيئة والتنمية. من خلال محورين أساسيين: يتمثل المحورالأول في معرفة العلاقة بين الإنسان والبيئة، والمبادئ الأساسية لحمايتها. أما المحور الثاني: فيتمحور حول تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة، وفلسفتها وأهدافها، مع محاولة إبراز العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة ودور المجال البيئي في تحقيق التنمية المستدامة.

معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال رصد الأدبيات ذات العلاقة بالبيئة والتنمية، وتحليل المفاهيم الأساسية فيه؛ باتباع الأسلوب الاستنباطي الذي يعتمد على جمع المعلومات، وتحليلها لإثبات العلاقة الشمولية والتبادلية والتكاملية بين البيئة والتنمية المستدامة.

البيئة والإنسان

البيئة بمفهومها الواسع هي: "كل شيء يحيط بالإنسان" وهي بهذا المفهوم: الوسَط المحيط بالإنسان الذي يشمل كافة الجوانب المادية، وغير المادية، البشرية منها، وغير البشرية، والتي يتأثر بها، ويؤثر فيها. فالبيئة تعني كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وكل ما يحيط به موجودات، فالهواء الذي يتنفسه، والماء الذي يشربه، والأرض التي يسكنها ويزرعها، وما يحيط به من كائنات حية، أو جماد؛ هي عناصر البيئة التي يعيش فيها، والتي تعتبر الإطار الذي يمارس فيه نشاطه الاقتصادي، والاجتماعي، والزراعي، والصناعي.

وقد عُرِّفت البيئة بأنها: "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته؛ من غذاء، وكساء، ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع بني البشر".[4]

[2] (عبدالرازق، 2005: 318-319)
3 (منظمة العمل العربية، 2011: 2)
[4] (العطوي، 1990: 37)

كما عُرِّفت بأنها: "المحيط الذي يعيش فيها الإنسان، ويقوم فيه بعملية الإنتاج، وتحتوي على موارد حية وغير حية، تتحكم فيه العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، وتتكون من المحيط الطبيعي، والاجتماعي".

وعُرِّفت أيضا بأنها "مجموعة من العوامل والظروف الطبيعية، والاقتصادية، والثقافية، والجمالية، والاجتماعية، التي تحيط وتؤثر في نوعية حياة البشر".[5]

وبما أن الإنسان يعتمد على البيئة اعتماداً كلياً في حياته، فعليه أن يحافظ عليها، كما يجب أن يتفهمها فهماً صحيحاً بكل عناصرها ومقوماتها وتفاعلاتها المتبادلة، ثم يقوم بعمل جماعي لحمايتها، وتحسينها، وأن يسعى للحصول على متطلبات حياته ويمارس علاقاته دون إهدار أو استنزاف.

الأنسان والتغيرات البيئية

إن الله قد خلق الكون في أحسن صورة، فأحسن تنظيمه وجعل فيه أسس بقائه واستمراره، وقسمه إلى أنظمة بيئية متوازنة متكاملة، فحبانا الله سبحانه وتعالى بهذا النظام الكوني المتكامل؛ فخلق الأرض، وجعل منها الماء واليابسة، وأوجد الهواء، وجعل عناصره بنسب ثابتة ومناسبة للحياة الطبيعية على الأرض.

أ. علاقة الإنسان بالبيئة في الماضي: في الماضي، لم تظهر أي مشكلات من النوع الذي يؤثر على البيئة. على الرغم من أن علاقة الإنسان بالوسَط المحيط به، علاقة قديمة؛ نظرا لنشاطاته المحدودة، لذا، فقد كانت العوامل المؤثرة على البيئة، هي عوامل طبيعية، مثل البراكين، والعواصف، والزلازل، والشهب، والنيازك.

كان الإنسان يعيش في ملاجئ طبيعية، مثل الكهوف، معتمداً على الأشجار والأعشاب في تلبية جل احتياجاته، إلى جانب ذلك كان يعتمد على الصيد؛ حيث تمكن من استخدام مجموعة من الأدوات البدائية البسيطة المصنوعة في الغالب من الحجارة وبعض الآلات التي اخترعها، وكان تأثيره في البيئة هيِّناً؛ نظراً لقلة عدد السكان، وعدم امتلاكهم أدوات وآلات ذات تأثير قوي في البيئة.

ثم تدرج الإنسان إلى مرحلة استئناس الحيوان والرعي، مما أدى إلى انحسار الغطاء النباتي، وتعرية التربة، وتحويل الغابات الكثيفة إلى نباتات ثانوية، وفي هذه المرحلة، طور أدوات الصيد، واكتشف النار واستخدمها في الطهي، وقد تعرف عن طريق النار على أنواع جديدة من الأطعمة، وخاصة الأسماك، ولحوم بعض الحيوانات، وبدأ أثره في البيئة يزداد تدريجياً بزيادة معرفته وقدراته. وبدأت مرحلة أخرى من مراحل تغير المجتمعات، وهي مرحلة الزراعة والاستقرار، حيث تحول الإنسان فيها من جامع للثمار والأشجار، إلى مزارع إيَّاها في الأرض، ولم يعتمد على قوته الجسدية في حرثها فقط، بل اعتمد على محراث تَجُرُّه الحيوانات. وفي هذه المرحلة، تكونت جماعات إنسانية، وظهرت نظم اجتماعية، واقتصادية، ودينية؛ تنظم العلاقات بين الناس، ويلاحظ أن أثر الإنسان في البيئة في هذه المرحلة قد زاد على المرحلة السابقة.[6]

ولم تعد البيئة كما منحها الله تعالى لنا في وضعها الطبيعي خالية من التلوث، بل صارت؛ بفعل الإنسان، بيئة أخرى، أضاف إليها الكثير من المؤثرات، أو العوامل؛ مما أخل في توازنها الطبيعي، وأدخل إلى مكوناتها موادا جديدة أدت إلى تدهورها وتلوثها.

ب. تأثير الإنسان على البيئة في الحاضر: في الحاضر يمكن إدراك تأثير الإنسان على البيئة المحيطة به في إطار التقدم الحضاري والتكنولوجي الذي أفرزه العقل البشري، والذي أصبح يهدد الحياة البشرية في جانبه السلبي وما تفرزه الآلات الصناعية من نفايات ومخلفات عضوية تضر بالبيئة، ومن ثم تضر بالإنسان في حاضره ومستقبله، بالإضافة إلى ما تنتجه الكثافة البشرية والسكانية من نفايات، وعدم التخلص منها بالطرق الصحية جعل البيئة تسبب القلق والإزعاج والتوتر. فقد زاد تأثير الإنسان على بيئته، وزادت قدرته على استغلالها وإحداث

[5] (الدمنهوري وبخيت، 2019: 24)
[6] (شلابي، 1991: 33)

تغيرات فيها، فنتج عن ذلك كثير من القضايا البيئية الخطيرة، وأشدها خطرا مشكلة التلوث البيئي التي باتت تهدد الفرد والاسرة والمجتمع.

إن البداية الحقيقية لظاهرة التلوث البيئي كانت بعد ظهور الثورة الصناعية، حينما بدأت تظهر الاختراعات والاكتشافات، مثل تشييد المصانع التي حولت وسائل الإنتاج من الصناعات اليدوية إلى الآلة الميكانيكية، ومن الورش الصغيرة إلى المصانع الكبيرة، كما صنعت وسائل النقل المختلفة كالقطارات والطائرات، بالإضافة إلى الصناعات المختلفة كاستخدام الفحم، والغاز الطبيعي، والمواد النفطية كوسيلة للوقود في الصناعات، وفي محطات الطاقة الكهربائية، مما نتج عنها العديد من الملوثات. وكذلك الآلات الزراعية، واستعمال السماد الكيماوي، والمبيدات الكيماوية في الإنتاج الزراعي، حيث أصبح خطر التلوث يتزايد يوماً بعد يوم نتيجة لزيادة وتركيز الملوثات الناجمة عن أنشطة الإنسان، وكذلك أدى التقدم الصناعي إلى تقدم الخدمات الطبية مثل ابتكار سبل التطعيم وظهور المضادات الحيوية والأدوية، وبذلك أمكن تخفيض عدد الوفيات، وزيادة عدد المواليد، وازداد عدد السكان مما زاد الطلب على الغذاء.[7]

نتج عن التحولات السابقة عديد المشكلات البيئية مثل: التصحُّر، وتآكل طبقة الأوزون، والتغيرات المناخية في العالم، واستنزاف الموارد الطبيعية، والهجرة من الريف إلى المدينة، وتلوث الهواء، وتلوث التربة، وتلوث البحار والمجاري المائية، التلوث الضوضائي (الضجيج)، والتلوث الإشعاعي، والتلوث الأخلاقي والفكري والاجتماعي، وتلوث الغذاء، بالإضافة إلى مشكلة النفايات، أو المخلفات الصلبة التي أصبحت تهدد الفرد والأسرة والمجتمع. فإذا لم توضع الحلول المناسبة لها، فأنها ستؤدي إلى كوارث بيئية في المستقبل، ولما لها أيضا من آثار سلبية على البيئة، ليس على الأجيال الحاضرة فقط، وإنما على الأجيال القادمة.

ج. البيئة والمستقبل: في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ظهر عبث الإنسان بالبيئة، ونسي حق الأجيال القادمة العيش في بيئة نظيفة خالية من التلوث، كما تناسى أن لهم حقاً في الموارد الطبيعية المتجددة منها، وغير المتجددة التي حبانا الله بها، فيجب علينا أن نستهلك بقدر احتياجاتنا، دون إسراف وتبذير. فالموارد البيئية ليست حكراً على فرد، أو أسرة، أو جيل بعينه، فهي ثروة لكل الأجيال الحاضرة والقادمة. فقد سلم لنا الأجداد (السلف) بيئة غنية بموارد جَمَّة؛ من هواء نقي، وماء عذب، وتربة خصبة؛ تنتج لنا غداء جيدا، وينبغي أن نسلمها لأحفادنا (الخلف)، كما استلمناها، وكما يقال: اترك المكان أحسن مما كان. وفي إطار الموازنة بين مصلحة الأجيال الحاضرة، وأجيال المستقبل؛ وُضِعت عدة تعريفات للتنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تُلبِّي احتياجات الماضي، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وحقوقها في ثروات الأرض"[8]

فالحفاظ على القدرة الإنتاجية للمحيط الحيوي؛ من أجل سلامة الحياة الطبيعية، والعمل على إنتاج الثروات المتجددة ، والمحافظة في نفس الوقت على الثروات غير المتجددة من النضوب، هو حق من حقوق الأجيال القادمة (أطفالنا)، وهذا ما نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل في الإعلان العالمي للطفل وحمايته الصادر عن الأمم المتحدة للطفل "اليونيسف" أن من أولى حقوق الطفل؛ العيش في بيئة سليمة صحية من التلوث.[9]

وإذا استمر الحال على ما هو عليه؛ من إهدار واستنزاف واستهلاك غير رشيد، وغير عقلاني لعناصر البيئة ومكوناتها ومواردها ستتعرض للتدهور، وتصل إلى درجة الخطورة، وبالتالي؛ لا يمكن معالجة تلك المخاطر التي سوف تتكبدها الأجيال القادمة في المستقبل.

[7] (العجمي، 2019: 3)
[8] (الحوات، 2018: 293)
[9] (اللجنة العليا للطفولة ويونيسف، 1990: 36-37)

المبادئ الأساسية لحماية البيئة:

من أهم المبادئ التي يجب مراعاتها في مجال حماية البيئة على كافة الأصعدة، ما يلي:

1. **مبدأ المشاركة:** ويُعدّ هذا المبدأ من المبادئ الأساسية اللازمة لحماية البيئة، ويقصد به: مساهمة الكل "الجميع" في تحقيق بيئة سليمة خالية من التلوث، وبدون المشاركة يصعب حمايتها. فعلى المجتمع الدولي بكل هيئاته، ومنظماته ذات العلاقة المباشرة، وغير المباشرة بالبيئة من ناحية، علاوة على أفراد المجتمعات المحلية من مواطنين، أو مؤسسات تعنى بالبيئة من ناحية أخرى؛ أن تلعب دوراً هاماً في الحفاظ على البيئة في العالم على وجه العموم، أو في مجتمع معين على وجه الخصوص. وبذلك تكون البيئة النظيفة حقاً يتمتع به الإنسان؛ كي يحيا حياة كريمة، وتكون حمايتها واجباً ينبغي القيام به.
2. **مبدأ الوقاية:** ويقصد به: اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التلوث البيئي المتوقع قبل وقوعه. فكما يقال: بأن "الوقاية خير من العلاج". فعدم اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من المخاطر البيئية المتوقعة، ربما يستحيل معالجتها، أو على الأقل يتطلب ذلك أموالاً باهظة، ووقتاً طويلاً، وجهداً كبيراً. ولاسيَّما بعد التطور التكنولوجي الكبير الذي حدث في شتى مجالات الحياة في عصرنا هذا. ومن أمثلة ذلك: آثار الغازات المنبعثة عن بعض الصناعات على طبقة الأوزون، وسخونة جو الأرض، ومنها: آثار الأشعة المنبعثة في أجهزة الميكروفيلم، وأجهزة الاتصال اللاسلكية المحمولة (النقال) على مستخدميها على المدى البعيد.[10]
3. **مبدأ الحيطة:** يقصد بمبدأ الحيطة: اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة، من أضرار جسيمة يحتمل وقوعها، نتيجة ممارسة أنشطة معينة، رغم انتفاء علم اليقين بشأنها. وهذه الأضرار لو حدثت، قد تمثل خسائر في الأرواح، أو الأموال، أو الصحة العامة، أو الكائنات الحية.
4. **مبدأ التنمية المستدامة:** يقصد بالتنمية المستدامة: العناية بالبيئة باعتبارها مصدراً أساسياً للثروة، مع ضرورة الحفاظ على مواردها، وترشيد الاستهلاك والإنفاق والاستغلال، وحسن التعامل مع الطبيعة المجالية التي تحيط بالإنسان. باعتبارها – الموارد – حقا من حقوق الأجيال القادمة.[11]
5. **مبدأ الحق في البيئة النظيفة:** من حق الإنسان أن يعيش في بيئة نظيفة غير ملوثة صالحة للحياة الكريمة، وقد اعترفت المواثيق الدولية، وأقرت المبادئ الدستورية، في كثير من الدول بحق الإنسان في البيئة النظيفة، ولكنها ـ في المقابل ـ جعلت على الحكومات وعلى الأفراد واجباً هاماً يقابل هذا الحق، يتمثل في الامتناع عن تلويث البيئة، ومقاومة مصادر التلوث والحد منه؛ حرصاً على سلامة البيئة. فينبغي على الحكومات أن تضع القوانين الصارمة لمختلف عناصر البيئة، وتحرص على تنفيذها، ويجب على الأفراد أن يحترموا هذه القواعد ويحرصوا على نظافة البيئة.
6. **مبدأ العدل البيئي:** إن العدالة البيئية تقتضي منع تحويل المناطق التي يسكنها الفقراء إلى مستودعات للمخلفات، أو بؤر للتلوث والفساد. وهذا يستلزم منع تركيز الأنشطة الملوثة للبيئة، في مناطق إقامة الطبقات الدنيا في المجتمع، وإلا كان في ذلك تضحية ظالمة بصحة وحياة الفقراء لصالح الأثرياء.
7. **مبدأ الملوث يدفع:** يقصد بمبدأ الملوث يدفع: أن يتحمل المتسبب في تلويث البيئة عبء إزالة آثار ما أحدثه من تلوث، وذلك بأن يدفع تكاليف إعادة البيئة إلى ما كانت عليه. وهذا المبدأ يطبق أساساً على الأنشطة الإنتاجية، سواء تمثلت في مشروعات صناعية تلوث البيئة بما تنفثه فيها من عوادم ومخلفات، أم في مشروعات زراعية بما يتخلف عنها من أسمدة كيماوية، أو مبيدات حشرية. كما يمكن تطبيق هذا المبدأ على الأنشطة الاستهلاكية كاستخدام السيارات والطائرات وغيرها من وسائل المواصلات، بل وعلى السلوكيات غير السوية كإلقاء المخلفات في الأماكن العامة، أو التدخين في المحال المغلقة. وقد يتمثل المبلغ الذي يدفعه الملوث في ضريبة، أو عقوبة تتمثل في غرامة.

[10] (الحلو، 2013: 200-204)
[11] (حمداوي، 2017: 63-64)

8. **مبدأ العدالة بين الأجيال:** طبقاً لمبدأ العدالة بين الأجيال ينبغي على كل جيل أن يكون عادلا في تصرفاته البيئية تجاه الأجيال التالية، وأن يدرك أن البيئة التي يعيش فيها ليست له وحده، وإنما تشاركه فيها أجيال أخرى كثيرة لا تنتهي إلا بقيام الساعة. ومن الظلم البيِّن، أن يترك أحد الأجيال للأجيال التي تليه البيئة ملوثة العناصر، مستنزَفَة الموارد، بعد أن يحصل منها على كل المنافع الممكنة، ويجعل منها وعاءا لملوثاته الضارة، ونفاياته السامة. لأنه بذلك يستأثر بمنافع وخيرات، ويفرض على الأجيال التي تليه تحمل مضار الملوثات ونقص الموارد والخيرات.[12]

التنمية المستدامة

في بداية الأمر، كان يُنظر لمفهوم التنمية نظرة تقليدية، حيث التركيز على القضايا التنموية فقط، مع إهمال جوانب أخرى، كالاجتماعية، والثقافية، والبيئية، وغيرها من تلك التي لها دور مهم في المجتمع. فيمكن القول إن التنمية المستدامة مفهوم حديث بدأ يظهر في الآونة الأخيرة؛ نظراً لما شهده من تطور وتقدم على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي، وخاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ولا سيَّما بعد عقد الاجتماعات والمؤتمرات. ويؤكد البعض على أن التنمية المستدامة؛ هي منهج حياة، وأسلوب معيشة، وعلم يقوم على التفكير بطريقة شمولية، وتكاملية متوازنة، وعقلانية تسير وفق ثلاثة اتجاهات رئيسة هي:

1. العناية برأس المال البشري، بكل فئاته، ومكوناته؛ لتوفر للجميع المهارات، والقدرات، والتعليم، والصحة للمشاركة في البناء والإنتاج.
2. الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.
3. تطوير الإطار التنظيمي للعلاقات المجتمعية، على أساس مبادئ حسن الإدارة، والانصاف، والمشاركة في اتخاذ القرارات.[13]

ويمكن القول بأن التنمية المستدامة ليست مقتصرة على المجالات الاقتصادية فحسب، بل تشمل مجالات أخرى ليست أقل أهمية من الأولى، وأكثر من ذلك بكثير، فهي تنمية تنهض بالبيئة ومواردها، وتأخذ في الحسبان النظرة المستقبلية للأجيال اللاحقة؛ لتأخذ نصيبها، واحتياجاتها من تلك الموارد.

يُعدُّ مفهوم التنمية المستدامة، من المفاهيم الحديثة التي شاعت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وحظي باهتمام كبير من قبل كثير من الباحثين. فتم تعريفه عدة تعريفات، وسنركز على بعض منها بما يتناسب مع طبيعة البحث الراهن: عُرِّفت التنمية المستدامة بأنها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية، دون أن تسمح باستنزافها، أو تدميرها جزئياً، أو كلياً" [14]

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في رديو جانيرو بالبرازيل عام 1992م، عُرِّفت التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"[15] وهذا المفهوم للتنمية المستدامة يركز على العدل في تلبية حاجات الأجيال وجميع الشعوب، وكذلك تحقيق التوازن بين التنمية والمحافظة على البيئة.

وفي تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" عام 1987م، عُرِّفت التنمية المستدامة: "هي توفير احتياجات الأجيال الحاضرة، من دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها" وإن هذا التعريف؛ أكثر التعريفات شهرة وقبولا للتنمية المستدامة، لدى كثير من الأوساط الاكاديمية، والمهنية، وأروقة الفكر التنموي. [16]

[12] (الحلو، 2013: 230)
[13] (الزهراني، 2016: 21)
[14](الزهراني، 2016: 34)
[15] المرجع السابق
[16](الخولي، 2002: 173)

فلسفة التنمية المستدامة: تعتمد التنمية المستدامة على فلسفة أهمها:

1. أن للإنسان الحق في الحياة بمستوى لائق حاضراً ومستقبلاً، في إطار تنمية حقيقية.
2. ليس من حق الإنسان في المجتمع، تبديد أو استنزاف الموارد المجتمعية المتاحة لصالح التنمية حاضراً؛ مما يؤثر على التوازن البيئي المنشود بين جهوده، وأنشطته، والبيئة التي يعيش في إطارها، ومن ثم؛ استمرارية التنمية ومستقبلها.
3. تتوقف استمرارية وتواصل التنمية في المجتمع على قدرات الإنسان الفاعلة، وتنظيمه لاستخدام الموارد المجتمعية، وتنميتها ومن ثم؛ فإن الإنسان في المجتمع من أهم موارده وثرواته، وهو الذي ييسر للمجتمع السلع، والخدمات اللازمة؛ لإحداث التغييرات الوظيفية والهيكلية، التي تسهم في بقاء المجتمع، وتنميته، واطراد تقدمه.
4. ضرورة حماية البيئة، والمحافظة على تواصل عمل الديناميكيات بها، وتأمين التوازن البيئي الطبيعي؛ من حيث عمليات البناء والهدم.[17]

أهداف التنمية المستدامة: يمكن تلخيص الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها على النحو التالي:

1. تحقيق الخلافة، وعمارة الأرض؛ وفق منهج الله تعالى.
2. تحقيق التوازن، والاهتمام بتحسين جودة الحياة، وحماية البيئة.
3. تعزيز حقوق الإنسان، وإرساء العدل والمساواة.
4. تعديل أنماط الاستهلاك؛ لتصبح أكثر استدامة.
5. توسيع قاعدة المشاركة الشعبية داخل المجتمعات.
6. إعلاء شأن الحاضر، واستشراف المستقبل ومصير الأجيال القادمة.[18]

خصائص التنمية المستدامة:

1. تراعي حق الأجيال القادمة في التمتع بالبيئة ومواردها.
2. تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول.
3. تراعي الحفاظ على البيئة والنهوض بها.
4. هدفها الأساسي (الإنسان).
5. تحافظ على المنظمة البيئية.
6. التواصل والاستمرارية.[19]

البيئة والتنمية المستدامة

إن الحفاظ على مكونات هذا النظام البيئي، من الأمور الهامة في الدراسات البيئية والتنموية، ومن المعروف؛ أن كل نظام حيوي له قدرة استيعابية محدودة تختلف باختلاف النظام، وتسمى هذه القدرة بـ "سعة الحمل"، أما الإنسان، فهو ذاته جزء مكمل، أو جزء من النظام الحيوي، لكنه في الوقت نفسه، يكون أقدر على إحداث تغيير في هذه النظم الحيوية، وفي عملها أكثر من أي جزء آخر من أجزائها. وقد يحدث الإنسان هذا التغيير عن طريق التلوث البيئي الذي يكون هو سببه. فيُحدث في النظم الحيوية اضطرابا في توازنها، ينعكس في النهاية على صحة أجزاء هذا النظام الحيوي من جهة، وصحة الإنسان من جهة أخرى. وتكون النتيجة ضعفا في قدرة النظم الحيوية على البقاء، أو على التطور إلى حد ما، أو قد يعتريها دمار شامل إذا ما كان التأذي شديداً كما هو الحال عند استغلال المصادر الطبيعية من قبل الإنسان بشكل جائرغير رشيد، وقد يتفاقم التأذّي؛ فيصيب النظم الحيوية الأخرى.

---

[17](الطاهر،2018 : 85-86)
[18] (الزهراني، 2016: 55-56)
[19] (عبدالرازق، 2005: 320)

ومن هنا، فقد تنبه الإنسان مؤخرا، إلى أن التقانة أو التكنولوجيا التي أبدعها تتسم بوجهين: أحدهما إيجابي، والأخر سلبي. فالوجه الإيجابي؛ يأخذ بيد النظم الحيوية نحو التطور باتجاه الأفضل، ويساعدها على النمو والتنامي، بينما الوجه السلبي؛ يؤدي النظم، عن طريق إحداث اضطراب يحدث خللاً في توازنها، قد يؤدي إلى دمارها. وعلى هذا كان من واجب الإنسان أن يعمل على خلق وزرع المسؤولية الخلقية، وتنمية الأخلاق البيئية، لموازنة الأنشطة البشرية مع عمل النظم. فبقاء البشرية متوقف على إحداث الانسجام بين نشاط الانسان، وهذه البيئة. [20]

أ. الاهتمام العالمي بالبيئة والتنمية المستدامة

نظرا لما تتعرض له البيئة من تدهور بيئي، وظهور قضايا ومشكلات بيئية؛ مما أدى إلى عدم تجدد الموارد من جهة، وتلاشي وانقراض بعضها من جهة أخرى. وهذا يُعدُّ تحدياً من تحديات التنمية المستدامة ويهددها، ولاسيَّما بعد زيادة درجة التصنيع، الأمر الذي يستوجب إيجاد وعي بأهمية البيئة، وضرورة المحافظة عليها، وحمايتها وتنميتها؛ للحد من الانتهاكات التي ارتكبت في البيئة، وما ينجم عنها من مخاطر، وأضرار على صحة الانسان، وسلامة البيئة.

ومن هذا المنطلق، كان من الضرورة بمكان؛ أن يتم اتخاذ التدابير اللازمة، ووضع الخطط والإستراتيجيات من قبل المجتمع الدولي، وتجلَّى ذلك من خلال انعقاد القمم والمؤتمرات الدولية ،ونذكر منها على سبيل المثال: مؤتمر ستوكهولم عام 1972 بالسويد. حول البيئة والتنمية البشرية، ومؤتمر ريودي جانيرو عام 1992م بالبرازيل حول البيئة والتنمية، وكذلك مؤتمر جوهانز برج عام 2003م بجنوب افريقيا حول البيئة.[21] وغيرها من اللجان والقمم واللقاءات والاجتماعات العالمية، والإقليمية، التي لا يتسع المقام لذكرها هنا، إلا أنه سيتم التركيز على مؤتمر عن الأرض عام 1992م. لِمَا تمخَّض عنه من نتائج، والمتمثلة في جدول أعمال 21 الذي يشكل برنامج عمل للقرن الحادي والعشرين، يتسم بالشمولية، وتكامل العوامل المشتركة، بين البيئة والتنمية، حيث توصل المؤتمر إلى جملة من المبادئ التي تشكل مضمون العمل الذي ينبغي القيام به؛ من أجل حماية البيئة وتنميها على النحو التالي:

- التأكيد على حق المخلوقات البشرية في حياة سليمة، ومثمرة بالانسجام مع الطبيعة.
- الاعتراف بحق الدول في استثمار مواردها الخاصة، والالتزام بما يترتب عليها من واجب السهر، على ألا تؤثر سلبياً هذه النشاطات على بيئة الدول الأخرى، أو المناطق الواقعة في ما وراء حدود تشريعاتها الوطنية.
- التأكيد على الحق في التنمية؛ بحيث يؤخذ في الاعتبار البيئة، وحاجات الأجيال الحاضرة والقادمة.
- التأكيد على أن حماية البيئة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التعامل معها بصورة منفصلة.
- التنبيه على ضرورة التعاون الدولي؛ من أجل القضاء على الفقر، كشرط للتنمية القابلة للاستمرار.
- التنبيه على ضرورة إعطاء أولوية خاصة للأوضاع والحاجات الخاصة للدول النامية، مع ضرورة أن يؤخذ في الحسبان، أن الأنشطة التي يتم تنفيذها على صعيد البيئة؛ يجب أن تأخذ في الاعتبار مصالح، وحاجات جميع الدول.
- ضرورة أن تسود روح الشراكة العالمية في عمليات حماية البيئة، والمحافظة على أنظمة بيئة الأرض وجديدها. وبذلك يتوجب على الدول الصناعية الاعتراف بالمسؤولية الواقعة على عاتقها،على صعيد الأبحاث الدولية؛ من أجل تنمية وفق قدراتها المالية، مع الأخذ في الاعتبار، الانعكاسات البيئة للتكنولوجيا.

[20] (الوفائي، 2000: 6)
[21] (حمداوي، 2017: 43-44)

- إن تأمين تنمية قابلة للاستمرار، ونوعية حياة أفضل للجميع، يفرض على الدول الحد من أنماط إنتاج واستهلاك سلع خطرة على الحياة، وإزالتها، وتطوير سياسات سكانية مناسبة.
- ضرورة تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي، وتحسين فهم الظواهر، والعمل على تسهيل إيجاد التقنيات بما فيها التقنيات الجديدة وتكييفها، ونشرها، ونقلها.
- التأكيد على أن التربية،، وتوعية المواطنين؛ يشكلان السبيل الأفضل لمعالجة قضايا البيئة، وعلى السكان المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بالبيئة.
- يتوجب على كل دولة إصدار تشريعات فعالة من أجل البيئة.
- وجوب التوصل إلى إرساء قانون دولي لتحديد المسئوليات والتعويضات عن الاضرار التي تلحق بالبيئة.
- رفض حق أي كان، في أن يصدر إلى دول أخرى، أية نشاطات، أو مواد تسبب تدهوراً خطِراً في البيئة، أو تلحق ضرراً بصحة الإنسان.
- ضرورة إجراء دراسات منتظمة للانعكاسات، قبل القيام بأي أنشطة جديدة يمكن أن تترتب عليها آثار ضارة كبيرة.
- الإقرار بأن النساء والرجال والشعوب والجماعات الأصلية والمجموعات المحلية الأخرى تقوم بدور هام في حماية البيئة، ويتعين بالتالي؛ اشتراكها في عملية التنمية القابلة للاستمرار.
- ضرورة حماية البيئة، والموارد الطبيعية للشعوب، التي تتعرض لحالة قمع، أو هيمنة، أو احتلال.
- الاعتراف بأن الحرب بحد ذاتها تشكل عملية تدمير للتنمية القابلة للاستمرار، والتشديد على ضرورة التزام الدول بالقانون الدولي المتعلق بحماية البيئة، في زمن النزاع المسلح وعلى المشاركة في تطويرها.
- السلام والتنمية وحماية البيئة تتداخل وتشكل وحدة لا تتجزأ.
- ضرورة أن تتعاون الدول والشعوب بحسن نية وبروح تضامنية على تطبيق المبادئ التي رسخها الإعلان الحالي، وعلى تطوير القانون الدولي، بحيث يمكن تحقيق تنمية قابلة للاستمرار. [22]

ب. علاقة البيئة بالتنمية المستدامة

في العقود الأخيرة من القرن العشرين ظهرت قضايا ومشكلات بيئية تهدد صحة الإنسان وسلامة البيئة، وهذه نتيجة حتمية نظرا للسلوكيات السلبية للإنسان من جهة، وإهمال التنمية للجوانب البيئية من جهة أخرى. فكان من الضروري، نشر وتنمية الوعي البيئي في المجتمع، وبدأ ذلك فعلا عند ما توالت عقد المؤتمرات الدولية التي تدعو إلى الاهتمام بالبيئة، والحفاظ عليها من قبل منظمات عالمية، وإقليمية، والمجتمع الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة، ومنظمة الصحة العالمية التي قامت بإصدار قرارات، وقوانين، وتشريعات، ومعاهدات، واتفاقيات؛ تهدف لتحسين البيئة، وتنميتها، والاستفادة منها، وتحسينها.

والبداية الفعلية كانت عند عقد أول مؤتمر ـ ستوكهولم - حول البيئة بالسويد 1972. الذي دعا إلى الاهتمام بالبيئة وحمايتها،[23] وتلاه مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو في 1992م. والذي أولى موضوع البيئة اهتماما بالغا، وخرج بمجموعة نتائج هامة لحماية البيئة. ليس هذا فحسب، وإنما أثرها في التنمية، بل أكثر من ذلك بكثير؛ حيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة، نتيجة للجهود الدولية المبذولة في هذا الشأن.

ومع تزايد جهد التنمية، ولا سيَّما في العالم النامي، وتركيزه في غالبية الأحوال على التصنيع، بدأت مشاكل التلوث في الظهور، منها على سبيل المثال لا الحصر: تلوث الهواء، وتكدُّس النفايات الصلبة ومياه المجاري المائية والمخلفات الصناعية وغيرها، من هنا بدأ الاهتمام العالمي النامي بقضية التلوث، بل العامل الرئيسي في بحث الاهتمام بالبيئة فيه في الأونة الأخيرة. علاوة على ذلك؛ النقص المستمر في نصيب الفرد من

[22] (الريشي، 2006: 87-89)
[23] (الحمد، صباريني، 1979: 24)

الموارد المائية وانتشار التصحر وغيرها. وعليه؛ يمكن النظر في أهمية الموارد البيئة، ومدى توفير الاحتياجات منها دون إسراف.

أو هدر في استخدامها، ومن هنا، بدأت الرؤية لقضايا البيئة في تحقيق التوازن المطلوب، بين طرقي المعادلة (ما نأخذه من البيئة من موارد، وما نرميه من نفايات). لذا؛ يلزم الاهتمام بشؤون البيئة إلى النظر في الموارد البيئية، وأسلوبنا في استخدامها، ربما قبل النظر فيما نرميه في البيئة من مخلفات، التي هي في الواقع موارد طبيعية مهدرة. وأصبحنا ندرك الآن جهد التنمية، وإذا أريد أن يستمر ويتواصل، لا بد له من أن يلتزم بقيود بيئية ثلاثة هي:

1. الاستخدام الرشيد لموارد البيئة الناضبة، والتوقف عن هدرها في إسراف لا مبرر له لموارد لن تعوض.
2. الالتزام في استهلاك الموارد المتجددة (نباتا أوحيوانا) بقدرة هذه الموارد على تجديد نفسها، حتى لا تفنى مع مرور الزمن.
3. الالتزام بقدرة البيئة على التعامل المأمون مع ما نلقيه فيها من نفايات وملوثات. [24]

ومن هنا، تفرض التنمية المستدامة في بُعدها البيئي ضرورة المحافظة على البيئة ومواردها، ولا سيَّما غير المتجددة منها، وذلك بعدم استغلالها استغلالا غير رشيد وعقلاني؛ لتفادي تلوثها، وإهدارها، واستنزافها. ويمكن القول إن التنمية المستدامة تقوم على أمرين، هما:

- السكان: فالقضية الأساسية هنا هي إقامة توازن بين حجم السكان والموارد، وجدير بالذكر، أن الإجراءات المؤثرة في حجم السكان، لا تتم بمعزل عن التنمية. ويرجع ذلك، إلى أنه لا يمكن التأثير في أعداد السكان، وكثافتهم ،وحركتهم، ومعدلات نموهم؛ إذا ما طغت على هذه الجهود أنماط معاكسة للتنمية.
- التكنولوجيا: وهي مجموعة المعارف، والمهارات، والأدوات، والمعدات، التي تُمكِّن المجتمع من إنتاج السلع والخدمات، وتهدف إستراتيجية التنمية المستدامة، إلى جعل التكنولوجيا تأخذ بعين الاعتبار، الأهداف القريبة والبعيدة للتنمية، والموارد المتاحة، وليس هناك أدنى شك في أن اختيار إستراتيجية التنمية المستدامة للتكنولوجيا الملائمة، يُمكِّنها من تلبية حاجات قطاعات أوسع من السكان، وبالتالي؛ تحسين أساليب حياتهم. [25]

الاستنتاجات والتوصيات

أ. الاستنتاجات:

إن البيئة تمثل مصدر حياة للإنسان بما توفر له من موارد حية، وموارد غير حية، أصبحت بفعله وسلوكه وتعامله السلبي والغير عقلاني والغير مخطط، مهددة بالخطر والتدهور والاستنزاف، وهي قضية غاية في الخطورة تهدد حياة الأجيال الحاضرة، والأجيال القادمة على حد سواء. وبالتالي فإنه من الواجب على الإنسان خاصة، والمجتمع عامة؛ خلق وزرع المسئولية الخلقية، وتنمية الأخلاق البيئية؛ لموازنة الأنشطة البشرية، مع قدرة عمل النظام البيئي، فبقاء البشرية متوقف على إحداث التفاعل والانسجام، بين أنشطته وهذه البيئة.

نتيجة لتزايد جهد التنمية؛ بدأت تظهر القضايا والمشاكل البيئية. ومن هنا، ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي يؤكد على تلبية احتياجات الجيل الحاضر، مع عدم التقليل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم. بغية الارتقاء بالإنسان، وسد احتياجات من مختلف مناحي الحياة الأساسية الضرورية؛ كالتعليم، والصحة، والاقتصاد، والبنية التحتية وغيرها. وفي نفس الوقت، حماية البيئة، والمحافظة على حقوق وثروات وموارد الأجيال القادمة، دون أن تتعرض حياتهم للخطر من خلال إهدار واستنزاف وتلوث تلك الموارد والثروات.

ويمكن القول أن هناك علاقة وطيدة، وتبادلية، وتكاملية، وشمولية، بين مفهومي البيئة والتنمية؛ فلكي تتحقق التنمية المستدامة ضرورة من أن نحافظ على البيئة ومواردها، وحمايتها، وتنميها، وتحسينها، والاستفادة منها.

---

[24] (الخولي، 2002: 56-57)
[25] (الطاهر: 2018: 89-90)

ونستنتج مما تقدم أن سر نجاح أي تنمية؛ يكمن في مدى الاهتمام بالبيئة، والمحافظة عليها. ليس هذا فقط، وإنما يجب التخطيط الإستراتيجي عند إقامة مشاريع تنموية في البيئة، مع أخذ البُعد البيئي في الحسبان؛ باعتبار أن العيش في بيئة نظيفة، حق من حقوق الأجيال القادمة، وهذا هو جوهر التنمية المستدامة.

ب. التوصيات

يمكن عرض بعض التوصيات التي قد تسهم في حماية البيئة؛ لعيش الأجيال الحاضرة في بيئة سليمة، وتحقيق تنمية مستدامة، تضمن حق الأجيال القادمة:-

- تفعيل دور مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية، في نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع؛ بالمحافظة على البيئة ومواردها، ولاسيَّما غير المتجددة منها؛ لتحقيق عنصر الاستدامة في التنمية.
- ضرورة إدراج مناهج تعليمية حول البيئة في مراحل التعليم الأساسي والمتوسط؛ لتوعية التلاميذ بأهمية البيئة، ومقررات دراسية حول التنمية، في مراحل التعليم العالي؛ لتثقيف الطلبة.
- لتحقيق تنمية مستدامة؛ لابد من بذل المزيد من الجهود المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية؛ من أجل ضمان حق الأجيال القادمة.
- توعية أفراد المجتمع؛ من أجل خلق جيل واعٍ بيئياً، ورفع مستوى الوعي البيئي لتغيير الاتجاهات والسلوكيات البشرية الضارة بالبيئة.
- تعزيز مبدأ المشاركة، بوصفه من المبادئ الأساسية لحماية البيئة والتنمية، وغرس القيم والمبادئ الأخرى: كمبدأ الوقاية والحيطة، ومبدأ العدل البيئي، والعدالة بين الأجيال، وحق العيش في بيئة نظيفة لدى جميع شرائح وفئات المجتمع؛ لتحفزهم وتزيد من إدراكهم بأهمية دورهم في حماية البيئة، وتحقيق تنمية مستدامة لهم وللأجيال القادمة.

المراجع

1. أبوبكر يوسف شلابي، المدخل إلى علم الإنسان، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1991.
2. أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر، 2002.
3. أسامة جمعة العجمي، منهج علم الاجتماع البيئي، سنة ثالثة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة غريان، 2019.
4. اللجنة العليا للطفولة، اليونيسيف: الأطفال أولا: الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه، مكتب اليونيسف، طرابلس. ليبيا، 1990.
5. جميل حمداوي، التنمية والبيئة، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، 2017.
6. حسن الدمنهوري، أبوبكر بخيت، البيئة والتنمية: قضايا وتحديات، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2019.
7. رشيد الحمد، محمد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، الكويت، 1979.
8. زين العابدين الوفائي، الإنسان والبيئة، مجلة شهرية تعنى بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، العدد الأول، يناير، الإمارات، 2000.
9. سارة علي الطاهر، التنمية البشرية المستدامة، مجلة صدى المعرفة، العدد العاشر، ديسمبر، 2018.
10. عبدالله العطوي، الإنسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية، 1999.
11. علي الحوات، التعليم في ليبيا وآفاق التنمية البشرية المستدامة، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس، ليبيا، 2018.
12. على ميلاد الريشي، إدارة البيئة وبيئة الإدارة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2006.

13. ليبيا، تقرير التنمية البشرية، الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، طرابلس، 1999.
14. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضو الشريعة، دار المعرفة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
15. منظمة العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة، القاهرة، 2011.
16. مها محمد مرسي عبدالرازق، مشكلات وقضايا بيئية من منظور الخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، 2005.
17. معجب بن أحمد الزهراني، التنمية المستدامة وتطبيقاتها، دار كنوز المعرفة، عمان، 2016.

اختبار نموذج تسعير الأصول الرأسمالية على سوق الأوراق المالية التونسي:

دراسة تطبيقية على الشركات المُدرَجة في سوق تونس للأوراق المالية

(عن الفترة من 12- 2015 إلى 12- 2019)

- فرج امحمد العسكري
- علي محمد المحمودي
- أبوبكر صالح نصر
- محمد ميلاد صالح

- محاضر بقسم المصارف والتمويل الإسلامي، كلية التجارة والاقتصاد الإسلامي مسلاتة، الجامعة الأسمرية.
- محاضر بقسم الاقتصاد الإسلامي، كلية التجارة والاقتصاد الإسلامي مسلاتة، الجامعة الأسمرية.
- محاضر بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة ترهونة.
- محاضر بقسم المصارف والتمويل الإسلامي، كلية التجارة والاقتصاد الإسلامي مسلاتة، الجامعة الأسمرية.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى ما إذا كان نموذج تسعير الأصول الرأسمالية المعروف باسم (CAP M) اختصاراً لِـ (Capital Assets Pricing Model) يمكن تطبيقه على سوق الأوراق المالية التونسي، وأنه ووفقاً للنموذج، أن (معامل بيتا) يمكن له تفسير التقلبات في عوائد الأسهم المتداولة في السوق التونسي، وأن هذا النموذج يمكن له أن يزوِّد المستثمر بالحدِّ الأدنى للعوائد التي يجب أن يحققها الاستثمار؛ لكي يتم تعويضه عن المخاطر المنتظمة، وقد قام الباحث باختبار النموذج، ومدى صلاحيته للتطبيق على السوق التونسي، بالاعتماد على أسعار الإغلاق الشهرية لأسهم الشركات المُدرَجة بالسوق، وعددها: واحدٌ وستون شركة، بعد استبعاد الشركات التي تُوقِف التداول على أسهمها، وكذلك قيمة مؤشر السوق الشهرية عن فترة الدراسة، وأسعار الفائدة على ودائع التوفير؛ لتحُلَّ محل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطرة، وأظهرت نتائج الدراسة أن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية غير صالح للتطبيق على السوق التونسي.

الكلمات المفتاحية:

نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (معامل بيتا)؛ العائد، المخاطرة.

مقدمة:

يهدف المستثمرون إلى تحقيق استثماراتهم أكبر قدر ممكن من الأرباح، أو العوائد المتولدة عن الاستثمار، ولكن هذه العوائد تواجه حالة من عدم التأكد حول تحقيقها، فمن الممكن ألاَّ تتحقق هذه العوائد المتوقعة، أو من الممكن أن تحقق خسائر. إذن؛ هناك خطر تحقيق خسائر، أو عدم تحقق العوائد المتوقعة، ولهذا، يحتاج المستثمرون إلى أدوات أو مقاييس؛ لتحجيم هذه المخاطر المحيطة بالاستثمار، نتيجة عدم القدرة على تحديد العائد المتوقع، أو هذه الحالة من عدم التأكد.

من أوائل من رَبَط العائد بالمخاطر هو العالم "Markowitz" في أوائل الخمسينات، من خلال نظريته المعروفة بنظرية المحفظة التي تقوم على تنويع الاستثمارات لتقليل المخاطر، من خلال بناء محفظة ذات كفاءة، تحتوي على عدد كبير من الاستثمارات (محفظة سوقية)، ثم تطورت هذه النظرية؛ لتهتم بقرارات المستثمر الرشيد من حيث العائد، والمخاطرة، وتكوين المحفظة المثلى، والحدِّ الفعَّال الذي يحتوي فقط على المَحَافظ الكُفُؤة التي يمكن للمستثمر الرشيد بناء محفظته منها، إضافة إلى عوائد الاستثمار الخالي من المخاطرة.

وفي أوائل الستينات، قام العالم "Sharpe"، بتطوير هذه النظرية؛ ليقترح نموذجاً لتسعير الأصول الرأسمالية المعروف بنموذج (CAP M) وهو اختصار للكلمة (Capital Assets Pricing Model)، الذي يقوم على تسعير مخاطر الاستثمار، يفترض هذا النموذج أن العائد المطلوب في ورقة، أو محفظة معيَّنة تم بناؤها، دالٌّ على متغيِّر واحد فقط؛ هو المخاطر المنظمة التي تقاس بـ (معامل بيتا). بمعنى؛ أن العائد الذي يمكن أن يتنبأ به هذا النموذج يتوقف على (معامل بيتا) أي: حجم المخاطر المنتظمة التي تكتنف هذا الاستثمار، وحسب هذا النموذج، أن هناك علاقة طرديَّه بين المخاطرة والعائد؛ كلما أراد المستثمر تحقيق عوائد أعلى، لابد وأن يواجه مخاطر أعلى.

يمكن عن طريق هذا النموذج تزويد المستثمر بالحد الأدنى للعوائد التي يجب أن يحققها الاستثمار؛ لكي يتم تعويض المستثمر عن المخاطر المنتظمة.

ظهرت عديد من الانتقادات لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية، ومدى صلاحيته، إلا أن كثيراً من أصحاب النظريات، يُفضِّلون هذا النموذج في تقييم الاستثمارات، وتحديد تكلفة التمويل، كما أن هذا النموذج تم اختبار صلاحيته في العديد من الأسواق المالية؛ من حيث إمكانية الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأظهرت نتائج هذه الاختبارات نتائج متباينة.

من خلال ما تقدم؛ تأتي هذه الدراسة لاختبار صلاحية نموذج تسعير الأصول الرأسمالية على سوق الأوراق المالية التونسي، ومدى قدرة هذا النموذج على تفسير العوائد، بقياس المخاطر المنتظمة التي تتعرض لها هذه العوائد.

مشكلة الدراسة:

تتلخص إشكالية هذه الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

هل من الممكن تطبيق نموذج تسعير الأصول الرأسمالية على سوق الأوراق المالية التونسي؟

أي بمعنى؛ هل يمكن لـ (معامل بيتا) أن يفسر تقلبات عوائد الأسهم المدرجة في السوق التونسي، باعتبار أن (معامل بيتا) هو المقياس النسبي الذي يعتمد عليه النموذج في قياس المخاطر المنتظمة.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات العدمية التالية:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لـ (معامل بيتا) على تفسير عوائد الأسهم.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقدرة لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية على تفسير التغيُّرات في أسعار الأسهم.

أهمية الدراسة:

تنبُع أهمية هذه الدراسة؛ كونها تسعى لتطبيق نموذج تسعير الأصول الرأسمالية على الأسواق الناشئة، والمتمثلة في سوق الأوراق المالية التونسي، باعتبار أن النموذج من النماذج الأكثر استخداماً في الأسواق العالمية لأغراض تقييم الاستثمارات، رغم الانتقادات الموجهة لهذا النموذج، والجدل الدائر حول صلاحيته. كما تنبُع أهمية هذه الدراسة؛ في ايجاد نموذج يمكن عن طريقه، تحديد العوائد المطلوبة على الاستثمارات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار نموذج تسعير الأصول الرأسمالية على الأسواق الناشئة، وعلى سوق الأوراق المالية التونسي تحديداً؛ لمعرفة الفروق ـ إن وجدت ـ بين سوف الأوراق المالية التونسي، والأسواق المالية الأخرى التي خضعت لهذا الاختبار، وقدرة هذا النموذج على تفسير عوائد الأسهم، كما تهدف الدراسة إلى إمكانية إيجاد نموذج يمكن عن طريقه التنبؤ بعوائد الأسهم المُدرَجة في السوق، باستخدام بيانات تاريخية تتمثل في العوائد الشهرية لأسهم الشركات المدرجة في السوق، إضافةً إلى قيم المؤشر خلال فترة الدراسة، وكذلك بيانات عن قيمة الفوائد على الودائع لفترة موضوع الدراسة، وذلك لاستخدامها كعائد إضافي خالٍ من المخاطرة.

عيِّنة ومجتمع ومحدَّدات الدراسة:

تم تحديد عَيِّنة الدراسة على سوق الأوراق المالية التونسي كأحد الأسواق الناشئة، باعتباره أحد أعرق الأسواق المالية في المنطقة العربية، وقد تم تحديد عيِّنة الدراسة، وهي الشركات المُدرَجة في السوق التونسي، بشرط ألاَّ تكون أوقفت أسهمها عن التداول لمدة طويلة، وبلغ عدد هذه الشركات: (61) شركة، وتم استبعاد شركتين فقط؛ ذلك لتوقف التداول على أسهمهما، وبيانات عن أسعار الإغلاق الشهرية للشركات المُدرَجة بالسوق بعد استبعاد الشركات الغير مكتملة بياناتها لأسباب الإيقاف عن التداول أو لأي أسباب أخرى، وكذلك قيمة مؤشر السوق توناندكس الشهرية (عن الفترة من 1 يناير 2016، إلى نهاية ديسمبر 2019.) وكذلك بيانات شهرية عن الفوائد على ودائع التوفير؛ لاستخدامها كعائد خالٍ من المخاطرة، وكنا نأمل أن يتم إتمام هذه الدراسة على السوق المالي الليبي، وذلك رغبة منا في اختبار النموذج على السوق المالي الليبي، ولكن حالت عوامل عدة دون ذلك، أهمها؛ صعوبة أو استحالة الحصول على البيانات المطلوبة عن سلسلة زمنية متصلة، يمكن بواسطتها إتمام الدراسة، إضافةً إلى صعوبات أخرى، لا يتسع المجال لذكرها.

منهجية الدراسة:

لاختبار نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، وإمكانية استخدامه على السوق التونسي؛ اعتمد الباحث في الجانب التطبيقي للدراسة على أسلوب دراسة الحالة، وإجراء الاختبارات الإحصائية، باستخدام البرنامج الإحصائي(Eviwes) الإصدار: (9). وذلك باستخدام البيانات الأولية، التي تشمل أسعار الإغلاق للشركات المُدرَجة في السوق عيِّنة الدراسة، وكذلك أسعار إغلاق مؤشر السوق توناندكس، أما في الجانب النظري؛ فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، من خلال دراسة الأدبيات، والأبحاث السابقة المتعلقة بالنموذج.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وهناك العديد من الدراسات اتفقت مع النموذج، و أظهرت إمكانية هذا النموذج على تفسير التقلبات في العوائد، كما أن هناك عدداً كبيراً من الدراسات التي أظهرت عدم صلاحية استخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، وأن (معامل بيتا) في هذه الدراسات غير صالح لتفسير تقلبات عوائد الأوراق المالية، وفيما يلي نورد بعض هذه الدراسات:

1- دراسة (الجمل، 2009) بعنوان: اختبار نموذج (cap m) ونموذج (Apt) وقدرتهما على تفسير العوائد. هدفت الدراسة إلى تقييم قدرة النموذجين على تفسير التغيرات التي تحدث في أسعار الأسهم، وذلك على سوق نيويورك للأوراق المالية بعيِّنة من أسهم الشركات المُدرَجة تحت مؤشر S&p100، من خلال تحليل أثر (معامل بيتا) على عوائد الأسهم، وكانت نتائج الدراسة أن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية كانت له قدرة تفسيرية ضعيفة، كما أن النموذج غير معنوي؛ بمعنى أن ليس له دلالة إحصائية، وغير صالح للتطبيق.

2- دراسة (الجميل، 2009) بعنوان: تطبيق نموذج تسعير الموجود الرأسمالي في سوق الأوراق المالية الكويتي. هدفت الدراسة إلى تقدير نموذج الأصل الرأسمالي، استناداً إلى بيانات منشورة عن الشركات المسجلة بالسوق، ومؤشر السوق، ومحاولة بناء محافظ استثمارية خلال الفترة موضوع الدراسة، ووفق النموذج (cap m)، فقد تم تحديد (معامل بيتا) لكل شركة، ثم تحديد بيتا المحفظة، وكانت النتائج معنوية، معظمها مما يدعم العلاقة بين العائد والمخاطرة، ضمن الإطار التقليدي لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

3- دراسة (Shaikh , 2013) بعنوان: Testing Capital Asset Pricing Model on KSE stocks. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار نموذج تسعير الأصول الرأسمالية في بورصة كراتشي، حيث اعتمدت الدراسة على بيانات 30 سهماً في بورصة كراتشي نموذج (Sarpe Lintner). وأظهرت النتائج أن النموذج لا ينطبق على بوصة كراتشي.

4- دراسة (مشرقي، الشهاب، 2014) بعنوان: اختبار نموذج تسعير الأصول الرأسمالية في سوق دمشق للأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى اختبار نموذج تسعير الأصل الرأسمالي في سوق دمشق، وقد قام الباحث باستخدام بيانات شهرية لعَيِّنة من الشركات المُدرَجة في السوق، بيانات عن مؤشر السوق، توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات عائد السوق، وتقلبات العوائد الإضافية لأسهم أغلب الشركات عَيِّنة الدراسة، ولكنه ليس العامل الوحيد بدلالة قيم معامل التحديد الضعيفة. استنتج الباحث عدم صلاحية النموذج للاستخدام على السوق.

5- دراسة (قرين، 2016) بعنوان: دراسة العلاقة بين مخاطر المحفظة المالية وأسعار الأسهم باستعمال نموذج تسعير الأصول الرأسمالية. هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين مخاطر المحفظة، وأسعار الأسهم في قطاع البنوك؛ حيث استخدمت الباحثة نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم تجانس التباين المُعَمَّمة. اعتمدت الدراسة على بيانات عشرين شركة مُدرَجة في بورصة عمان، وخَلُصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر المحفظة المتمثلة بالمخاطر المنتظمة، وأسعار الأسهم.

6- دراسة (Majeed , 2016) بعنوان: Test of Capital Asset Pricing Model in Amman Stock exchange . هدفت الدراسة لاختبار ما إذا كان نموذج تسعير الأصول الرأسمالية يمكن أن يُطبَّق على بورصة عمان، ولتحقيق أهداف الدراسة؛ تم جمع البيانات الشهرية للعَيِّنة، وأسعار الإغلاق، وتم حساب (معامل بيتا) للشركات عَيِّنة الدراسة، وتم اختبار النموذج من خلال انحدار خطي بسيط، باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، أظهرت النتائج أن (معامل بيتا) لا يمكن له تفسير العوائد، وأن هناك عوامل أخرى مؤثرة على عوائد الأسهم، وأن النموذج غير صالح للتطبيق على السوق.

7- دراسة (عيسى حسين، 2017) بعنوان: واقعية نموذج تسعير الأصول الرأسمالية في بورصة الجزائر. هدفت هذه الدراسة إلى مدى واقعية نموذج تسعير الأصول الرأسمالية؛ حيث تفترض أن عوائد أي أصل مرتبطة خطِّيًا مع عوائد الأصل الخالي من المخاطرة، وعوائد السوق من خلال (معامل بيتا). استخدمت الدراسة بيانات القيمة السوقية لكل من أسهم مؤسَّسة روبية للعصائر، وأسهم بورصة الجزائر (للفترة من 2013 إلى 2017.) وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية غير صالح للتطبيق على بورصة الجزائر، ولم يكن هناك تأثير لمعدل العائد الخالي من المخاطرة على تغيرات معدل عائد السهم، ويبقى النموذج غير تام.

8- دراسة (صلاح، 2017) بعنوان: اختبار صلاحية نموذج تسعير الأصول الرأسمالية: دراسة تطبيقية على بورصة عمان. هدفت الدراسة إلى اختبار النموذج في بورصة عمان، واستخدمت الباحثة معادلة الانحدار على عائد أسهم عَيِّنة الدراسة تجاه مؤشر السوق، واحتساب التباين لكل سهم مع عائد السوق، واختبار paired Sample t-test لأسعار الإغلاق الشهرية للشركات المُدرَجة بالسوق، وأظهرت نتائج الدراسة عدم صلاحية النموذج للاستخدام على بورصة عمان.

9- دراسة (khoa , 2019) بعنوان: Testing The Validity Of The Capital Asset Pricing Model Empirical Exchange . هدفت الدراسة إلى اختبار نموذج تسعير الأصول الرأسمالية على سوق سنغافورة خلال الفترة من 2012 إلى 2018، من خلال قوة العلاقة بين المخاطر المنتظمة التي تقاس بـ (معامل بيتا) ومعدل العائد الفعلي، وما إذا كان النموذج صالحاً للاستخدام على هذا السوق، بالاعتماد على بيانات أسهم 29 شركة مُدرَجة، والأكثر سيولة، وتم اختبار العلاقة باستخدام طريقة الانحدار على فترات زمنية مختلفة، وإنشاء محافظ استثمارية، وأظهرت النتائج أن المستثمرين الذين يتحملون مخاطر منتظمة أعلى لا يتم تعويضهم بعائد أعلى في المستقبل.

التعليق على الدراسات السابقة، وأوجه الشَّبَه والاختلاف مع دراستنا:

من خلال الدراسات السابقة، نلاحظ أن بعض هذه الدراسات تتفق مع ما افترضه النموذج، وأن (معامل بيتا) يمكن له تفسير تذبذب عوائد الأسهم، كما نلاحظ أن عدداً كبيراً من هذه الدراسات أثبتت عدم صلاحية النموذج للتطبيق، وأن (معامل بيتا) ليس له القدرة على تفسير عوائد الأسهم، وتأتي هذه الدراسة لتختبر إمكانية تطبيق نموذج تسعير الأصول الرأسمالية على الأسواق الناشئة، وتحديداً على سوق الأوراق المالية التونسي.

أولاً / الإطار النظري للدراسة:

الأسس النظرية لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية:

قدم "هاري ماركوتز" للعالم نظرية المحفظة، بعد أن كان المستثمرون يهتمون فقط بالأوراق المالية المفردة؛ حيث أثبت "ماركوتز"، عبر نظريته، أنه يمكن ومن خلال تنويع الاستثمارات في أكثر من ورقة مالية؛ تقليل حجم المخاطر الذي تتعرض له المحفظة الاستثمارية. تقوم هذه النظرية على عدد من الافتراضات؛ منها: أن المستثمر ينظر للبدائل الاستثمارية من منظور التوزيع الاحتمالي للعائد المتوقع عبر الزمن، كما أن المستثمر يسعى لتحقيق أقصى منفعة متوقعة، ينظر للمخاطر على أنها التقلب في العوائد، كما تقوم هذه النظرية على فرضية أن قرار الاستثمار يقوم على متغيِّرَين فقط؛ هما: العائد، والمخاطرة. وأن المستثمر الرشيد يبغض المخاطر، فمثلاً، لو على هذا المستثمر المفاضلة بين استثمارين يتولد عنهما نفس العائد، فسوف يختار هذا المستثمر الاستثمار الأقل مخاطرة، وإذا كان هناك استثماران بنفس القدر من المخاطرة، فسوف يختار الاستثمار الأعلى عائداً.

تقوم فكرة "ماركوتز" في التنويع، على أساس أن مخاطر المحفظة لا تشتمل على مخاطر الاستثمار فقط؛ بل تعتمد أيضاً على العلاقة بين الاستثمارات المكونة لتلك المحفظة، بمعنى؛ أنها تتوقف على علاقة الارتباط بين عوائد تلك الاستثمارات، وبناء على هذا؛ يجب أن يتم اختيار مكونات هذه المحفظة بمراعاة علاقة الارتباط بين الاستثمارات، فعندما تكون العلاقة طريَّة بين عوائد الاستثمارات المكونة للمحفظة، تكون المخاطر التي تتعرض لها هذه المحفظة أكبر مما لو كانت العلاقة مستقلة، أي بمعنى؛ أنه لا يوجد هناك ارتباط بين العوائد، أو أن هناك علاقة عكسية، ووفقا لفكر "ماركوتز"؛ يواجه المستثمر نوعين من المخاطر، وهما: المخاطر السوقية أو المنتظمة أو العادية، والمخاطر غير السوقية أو غير المنتظمة أو غير العادية، والمخاطر السوقية والتي ترتبط بالمخاطر التي تصيب السوق بشكل عام، وهذه المخاطرلا يمكن تجنبها بالتنويع، أما المخاطر غير السوقية أو الخاصة والتي يمكن تجنبها أو تخفيضها عن طريق التنويع، هذه المخاطر الخاصة تصيب فقط المنشأة، أو مجموعة من المنشآت، مثل: الإضرابات العمالية، أو سوء الإدارة، أو مشكلات تتعلق بالمنتج وجودته، أو تتعلق بالتكاليف، أو بالمنافسة، أو أي مشاكل تخص المنشأة.

وقد أكد "ماركوتز" على ضرورة التخلص، أو الحد من المخاطر غير المنتظمة؛ من خلال تنويع الاستثمارات المكونة للمحفظة، إذ يتحقق الغرض من التنويع، عندما لا يكون هناك ارتباط قويٌّ بين عوائد الاستثمارات المكونة للمحفظة، ويجب أن تكون هذه الاستثمارات موزعة إلى أصول مختلفة، في قطاعات مختلفة؛ لأن هذا التوزيع له الأثر الكبير على عوائد المحفظة (الدوري، 2010، ص214).

أما المخاطر المنتظمة، والتي لا يمكن أن نتجنبها بالتنويع، باعتبار أنها مرتبطة بتحركات السوق، وبالأوضاع الاقتصادية بشكل عام، فيجب على المستثمر الاهتمام بها، وطريقة قياسها؛ للحد من هذه المخاطر، وتحقيق قدر من الموازنة بين عائد الورقة المالي، ومخاطرها، وذلك من خلال نموذج تسعير الأصول الرأسمالية للربط بين مُعدَّل العائد المتوقَّع للورقة المالية، ومخاطرها السوقية التي تقاس بـ (معامل بيتا). (الجمل، 2009، ص31).

نموذج تسعير الأصول الرأسمالية Capital Asset Pricing Model:

تعتبر نظرية "ماركوتز" التي قدمت مبدأ التنويع لبناء المحافظ الاستثمارية الكُفُؤة، الأساس الذي أدَّى إلى تطوير نماذج تسعير الأصول الرأسمالية، من قِبَل (Sharpe 1964) وهو من بين أهم المفاهيم النظرية في التمويل، وهذا النموذج يبين كيفية تسعير الأصل الرأسمالي، أي: كيف يجب أن تسعر الورقة المالية في أسواق رأس المال، لإحداث حالة التوازن من خلال العلاقة بين العائد، والمخاطرة؟ وهذا النموذج يعتبر ثمرة ما قام به "ماركوتز" إضافةً لجهود (Mossin , 1966 Lintner , 1965) في استكمال بناء النموذج، وسع نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، مفهوم المحافظ الاستثمارية الكُفُؤة في أسواق رأس المال، كما أضاف هذا النموذج إمكانية الحصول على عائد خالٍ من المخاطرة، إضافةً إلى العوائد من المحافظ الخطرة المثلى، ويمكن تطبيق هذا النموذج على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي (الدوري، 2010، ص239).

الافتراضات التي يقوم عليها نموذج تسعير الأصول الرأسمالية:

قبل أن نتطرق للفروض التي يقوم عليها نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، من المفيد الإشارة إلى أنه بعد أن حصل "هاري ماركوتز" على جائزة نوبل، والذي توصل إلى الحد الكفء في نظرية المحفظة؛ حصل "ويلم شارب" على جائزة نوبل، نتيجةً لاستحداث نموذج تسعير الأصول الرأسمالية المعروف بـ (cap m) وهو موضوع دراستنا هذه، والافتراضات التي يقوم عليها نموذج تسعير الأصول الرأسمالية هي: (هندي، 1996، ص362).

1- يُجري المستثمر تقييمه للمحافظ البديلة، وفقاً لمتغيِّرَين، هما: العائد، والمخاطرة، ولتحقيق هذا الفرض؛ يشترط أن يكون التوزيع الاحتمالي لعائد المحفظة توزيعاً طبيعيّاً، وهذا الشرط يمكن قبوله، باعتبار أنه حتى لو كان التوزيع الاحتمالي لعائد الورقة المفردة غير طبيعي، وتكون هذه الورقة ضمن مكونات المحفظة، فإنه ووفقاً لنظرية الحد المركزي، يكون توزيع عائد هذه المحفظة توزيعاً طبيعيّاً.

2- يُجري المستثمر تقييمه للورقة المالية لفترة واحدة، وهذا الفرض يمكن أن يتيح فرصة أفضل، لتقدير عائد الاستثمار الخالي من المخاطرة.

3- أن المستثمر بطبعه يسعى دائماً للمزيد من العوائد، بمعنى؛ أن هذا المستثمر لو أتيحت له فرصة الاختيار بين محفظتين متماثلتين إلا في العوائد، فسوف يختار هذا المستثمر المحفظة الأعلى عوائداً.

4- أن المستثمر الرشيد بطبعه يكره المخاطر، باعتبار أنه في هذه الحالة، يقع في حالة من عدم التأكد، حول إمكانية تحقيق العوائد، أو تحقيق خسائر.

5- أن الأصول المالية التي يقتنيها المستثمر تكون قابلة للتجزئة، بمعنى؛ أن المستثمر يمكنه الشراء بكميات كسرية وغير كسرية، مهما قلَّ حجم هذه الكمية.

6- أن المستثمر يمكنه الإقراض والاقتراض، على أساس مُعدَّل يساوي معدَّل الاستثمار الخالي من المخاطرة، بمعنى؛ أن معدَّل الإقراض والاقتراض، متماثل لكل المستثمرين.

7- يفترض النموذج أنه لا توجد ضرائب على الأرباح، ولا تكلفة على المعاملات.

8- يفترض النموذج أن كل المعلومات حول الأوراق المالية، تصل للجميع حال حدوثها، وبنفس التوقيت، وبدون أي تكاليف؛ بحيث لا تكون هناك فرصة لتحقيق عوائد غير عادية، والسبيل الوحيد لتحقيق هذه العوائد، هو سرعة الاستفادة، والتحليل الأساسي والفني لهذه المعلومات.

9- أن توقعات المستثمرين متماثلة، أو متجانسة، ولدى جميع المستثمرين نفس التصور حول العوائد، وكذلك مخاطر الأوراق المالية المتداولة، باعتبار أنهم يقومون بتحليل نفس المعلومات، ولديهم محللين فنيين، وأساسيين بخبرات متقاربة، فلابد أن تكون توقعاتهم متجانسة.

خط سوق رأس المال:

وفقاً لـ "ماركوتز" ونظريته؛ عرفنا كيفية تكوين محفظة استثمارية مثلى على مُنحَنَى الحدِّ الفعَّال، أو الكفء. وذلك من خلال شروط "ماركوتز" حول العائد والمخاطرة، والتي تعكس ما افترضه، أن المستثمرين بطبيعتهم يكرهون المخاطرة، ويسعون إلى مزيد من العوائد، كما افترض "ماركوتز"، أن المستثمرين يختارون محافظهم لفترة استثمارية واحدة، وأن المستثمر يعتمد فقط على موارده الذاتية، ولا يقوم بالاقتراض، إلا أن (Tobin 1958) أسقط فرضية اعتماد المستثمر على موارده الذاتية، وأنه بإمكانه الاقتراض بمعدَّل الاستثمار الخالي من المخاطرة، وهذه الفرضية ضمن ما افترضه (Sharpe 1964) في نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، وبات بالإمكان للمستثمر الاستثمار في محافظ خطرة وغير خطرة، كما يوضح الشكل التالي (الدوري، 2010، ص241).

الشكل البياني رقم: (1)
خط سوق رأس المال (CML)

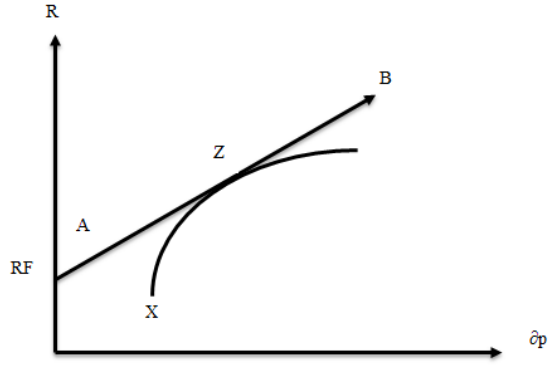

من خلال الرسم؛ يتضح أن النقاط التي تقع على مُنحَنى الحدِّ الكفـء المنحنِي المُقَعَّر إلى الأسفل، تمثل المَحَافظ الكُفؤة الخطرة، والمتاحة بالنسبة للمستثمر، والنقطة z على المُنحنَى، تمثل المحفظة الخطرة المثلى للمستثمر الرشيد، ويضيف الخط AB، الذي يبدأ من النقطة على المحور العمودي التي تمثل العائد الخالي من المخاطرة RF، ويلامس هذا الخط مُنحنَى الحدِّ الكفـء عند النقطة z، التي تمثل المحفظة الخطرة المثلى للمستثمر الرشيد، وأن هذا الخط AB، يمثل خط سوق رأس المال، والذي يحدَّد بواسطته نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، وكل نقطة على هذا الخط، تمثل محفظة تحتوي أوراقاً مالية خطرة، إضافةً إلى أصول مالية أخرى عديمة المخاطرة، Hما إذا اتجه المستثمر يمين النقطة z، التي تمثل المحفظة الخطرة المثلى، فإن المستثمر سوف يستخدم الهامش (Margein) وبالتالي سوف تزيد المخاطرة، لتزداد العوائد لتغطية الأعباء الجديدة. إن تأثير خط سوق رأس المال المتمثل في النقاط AZB، يصبح الحدَّ الكفـء، وإن النقاط على هذا الخط ، تمثل مَحَافظ عديمة المخاطرة، وكذلك مَحَافظ خطرة تم شراؤها بالهامش، هي محافظ متاحة وكفؤة، ويختفي مُنحَنَى الحدِّ الكفـء ولا يبقى منه إلا النقطة التي تمثل المحفظة الخطرة المثلى للمستثمر الرشيد، وهي نقطة تَلامُس مُنحَنَى الحد الكفـء، مع خط سوق رأس المال.

خط سوق الأوراق المالية:

تتعرض الورقة المالية المفردة إلى مخاطر غير منتظمة، يجب التخلص منها من خلال التنويع العالي، وفقاً لما طرحه "ماركوتز"، كما تتعرض هذه الورق أيضاً، إلى مخاطر منتظمة لا يمكن التخلص منها، وتقاس بـ (معامل بيتا) وفي في حال قام المستثمر بتنويع استثماراته، ضمن محفظة منوعة تنويعاً جيداً، فإن المخاطر التي يتعرض لها المستثم ، هي فقط المخاطر المنتظمة، وأنه وفقاً لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية، فإن المخاطر التي يمكن أن يعوض عنها المستثمر هي المخاطر المنتظمة، أما المخاطر غير المنتظمة، فلا يعوض عنها؛ باعتبار أنه يجب التخلص منها، بتنويع محفظته تنويعاً جيداً.

وكما ذكرنا، أنه ووفقاً لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية، تقاس المخاطر المنتظمة التي تكتنف الورقة المفردة، ويتم قياسها بـ (معامل بيتا)، وحسب المعادلة التالية (هندي، 2010، ص 289).

$\beta = cov(Ri, Rm)/(\sigma m\text{^}2)$ **المعادلة رقم: (1)**

حيث إن $cov(Ri, Rm)$ ، هو تغاير عائد الورقة Ri مع عائد محفظة السوق، باعتبار أن محفظة السوق تتعرض فقط للمخاطر المنتظمة، σm^2 هو تباين السوق.

يقيس (معامل بيتا) حساسية عائد الورقة المالية، أو السهم إلى عائد محفظة السوق، أي أنه مؤشر على اتجاه وحساسية عائد السهم إلى عائد السوق، وأن السهم الذي يكون (معامل بيتا) له يساوي الواحد الصحيح، هذا يعني أن هذا السهم يتحرك بنفس مقدار، واتجاه السوق، ومخاطره تساوي مخاطر السوق، أما السهم الذي يكون له (معامل بيتا) أكبر من الواحد الصحيح، فمعنى هذا أن السهم يتحرك أسرع من حركة السوق، وبالتالي؛ مخاطره أعلى من مخاطر السوق، ويطلق على هذا النوع من الأسهم؛ بالأسهم الهجومية، وهي الأسهم التي تسعى لتحقيق عوائد أعلى من متوسط عوائد السوق، أما السهم الذي يكون له (معامل بيتا) أصغر من الواحد الصحيح، فإن هذا السهم يتحرك أبطأ من حركة السوق، ومخاطره أقل من مخاطر السوق، ويطلق على هذا النوع من الأسهم بالأسهم الدفاعية، أما السهم الذي يكون (معامل بيتا) له سالباً، فهذا يعني أن هذا السهم يتحرك عكس اتجاه حركة السوق، فمثلاً، إذا كانت بيتا لهذا السهم **1-**، معنى هذا؛ أن السهم يتحرك عكس اتجاه حركة السوق، وبنفس مقدار تحرك السوق.

وأنه في ظل التوازن، تكون العلاقة بين عوائد الورقة المفردة، ومخاطرها المنتظمة والذي يسمى خط سوق الورقة المالية (SML) على النحو الموضَّح في الرسم التالي (الجمل، 2009، ص).

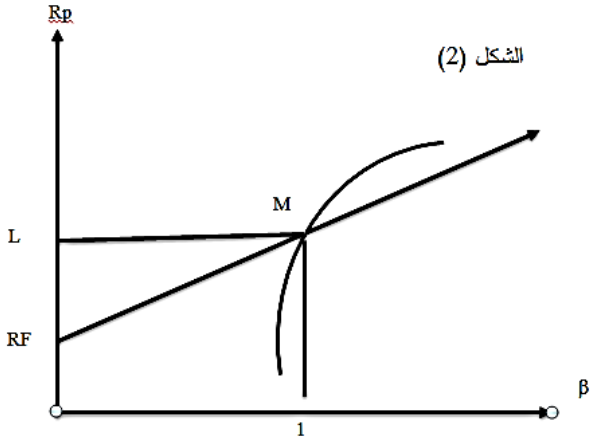

الشكل (2)

أهمية (معامل بيتا):

تكمن أهمية (معامل بيتا) بالنسبة للمستثمرين في الاستفادة منه في تحقيق أعلى العوائد، عندما يكون السوق صاعدا، ويشهد رواجاً؛ فيقوم المستثمرون بالاستثمار في الأسهم ذوات (معامل بيتا) أكبر من الواحد الصحيح، **فمثلاً**، في حال الرواج، كان (معامل بيتا) للمحفظة أو الورقة **2**، هذا أن الورقة، أو المحفظة تحقق عوائد ضعف عوائد السوق، أما إذا كان السوق هبوطيّا، ويشهد حالة من الكساد يلجأ المستثمرون، ومدراء المحافظ إلى التخلص من الأسهم ذوات (معامل بيتا) العالي، وإحلال أسهم ذوات (معامل بيتا) أقل من بيتا السوق مكانها، وذلك للتقليل من الخسائر.

كما ويمكن أيضاً، الاستفادة من (معامل بيتا) في تشكيلواختيار مكونات المحفظة الاستثمارية، وكذلك إدارة هذه المحفظة وإجراء عمليات المزج والإحلال، وكذلك من خلال تطبيق نموذج تسعير الأصول الرأسمالية لتحديد قيمة الأسهم، وتحديد معدل العائد المتوقَّع على الاستثمار، واستخدام هذا المُعدَّل؛ لتقييم البدائل الاستثمارية، وتحديد الاستثمار الذي يحقق أعلى العوائد. (خطاب، جمايد، 2008، ص18).

معادلة النموذج:

$$E(ri) = RF + \beta i(E(rm) - Rf)$$ **المعادلة رقم: (2)**

حيث $E(ri)$مُعدَّل العائد المتوقَّع للورقة I ، RF مُعدَّل العائد الخالي من المخاطرة

$(E(rm)$ مُعدَّل العائد المتوقع للسوقβi (معامل بيتا) للورقة i. وتحسب (بيتا) بالطريقة حسب الصيغة التالية:

$$\beta i = \frac{cov(Ri.Rm)}{var(Rm)} = \frac{p\,i.m\sigma i\sigma m}{\sigma m^2} = pim\frac{\sigma i}{\sigma m}$$ **المعادلة رقم: (3)**

حيث$cov(Ri.Rm)$ التباين المشترك، بين معدل السوق المالي، ومُعدَّل عائد الأصلi.

$p\,i.m$ معامل الارتباط ، بين تغيُّرات مُعدَّل عائد الأصل، وتغيُّرات مُعدَّل عائد السوق المالي.

$\sigma i\sigma m$ المخاطر الكلية للأصل المالي i والسوق المالية m على التوالي.

$(E(rm) - Rf)$ علاوةً على مخاطرة السوق، أو ما يعرف بمُعدَّل العائد الاضافي الذي يطلبه المستثمر، مقابل استثمار أمواله في السوق.

$\beta i(E(rm) - Rf)$ علاوةً مخاطرة الأصل i.

ويمكن قراءة المعادلة: (2) وهي معادلة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، أنها تتكون من شِقَّين، الأول: يتمثل في العائد الخالي من المخاطرة Rf وهذا العائد يمثل ثمن الانتظار، أي مقابل الزمن، وهو العائد الذي يمثل تعويض المستثمرين عن حرمانهم من استغلال أموالهم؛ لتحقيق إشباع حاجاتهم بهذه الأموال الحاضرة، وتوجيهها إلى الاستثمار، أما الشِّق الثاني للمعادلة : $\beta i(E(rm) - Rf)$ فهو العائد الذي يحصل عليه المستثمر ؛ ليعوضه عن المخاطر النظامية التي ينطوي عليها الاستثمار، أي بمعنى، تتضمن محفظة المستثمر استثماراً في محفظة السوق الخطرة، إضافةً إلى الاستثمار الخالي من المخاطرة، يتوقع أن يحصل المستثمر على مُعدَّل عائد يتكون من شِقَّين، الأول : ثمن عنصر الزمن، أي ثمن الانتظار الذي يتمثل في العائد الخالي من المخاطرة، والذي يمكن أن يكون استثماراً في الأوراق الحكومية، أما الشِّق الثاني: - وهو الأهم - عبارة عن مُعدَّل العائد الذي يحصل عليه المستثمر؛ ليعوضه عن المخاطر المنتظمة التي تعرض لها.

الانتقادات الموجهة للنموذج:

انتقد عديد من الباحثين نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAP M)، حيث وُجِّهت هذه الانتقادات إلى فرضيات النموذج وعدم واقعيتها. كما انتقد آخرون النموذج؛ لأنه غفل عن عدة عوامل أخرى، أثبتت الدراسات تأثيرها على عائد الورقة المالية، منها سيولة الورقة أو السهم، وتوقيت التداول على هذا السهم، وكذلك حجم الشركة صاحبة السهم، والصناعة التي تنتمي إليها. (الجمل، 2009، 40).

ثانياً / الإطار التطبيقي للدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، واختبار نموذج تسعير الأصول الرأسمالية؛ تم استخدام أسعار الإغلاق الشهرية لأسهم الشركات المُدرَجة في سوق تونس للأوراق المالية، للفترة من 2015/12 إلى 2019/12، مع الأخذ في الاعتبار توزيعات الأرباح، واشتقاق الأسهم، وذلك لحساب عوائد الأسهم، كما تم استخدام أسعار الإغلاق الشهرية لمؤشر سوق تونس (توناندكس)، ذلك لحساب عوائد محفظة السوق، كما تم استخدام الفوائد على ودائع التوفير، للتعبير عن العائد الخالي من المخاطرة.

لحساب العوائد الشهرية لأسهم الشركات عينة الدراسة بناء على المعادلة التالية (غرايبة ،1997، ص69)

$$Ri = \frac{dt+(pt-pt-1)}{pt-1}$$ **المعادلة رقم (4)**

حيث Ri العائد الفعلي للسهم ، dt التوزيعات خلال الفترة t ، pt سعر الإغلاق للسهم نهاية الشهر ، $pt-1$ سعر الإغلاق للسهم نهاية الشهر السابق.

بعد أن تم حساب العوائد الشهرية لأسهم الشركات عَيِّنة الدراسة؛ يتم حساب عوائد مؤشر السوق، وبنفس الطريقة، مع استبعاد التوزيعات، والذي يمثل عائد محفظة السوق.

بعد أن تم حساب العوائد الشهرية لأسهم الشركات عَيِّنة الدراسة، وكذلك حساب عائد مؤشر السوق، يتم تقدير (معامل بيتا) لكل سهم من أسهم الشركات المُدرَجة عَيِّنة الدراسة عن كامل فترة الدراسة، ذلك بحساب انحدار العوائد لأسهم الشركات عَيِّنة الدراسة كمتغيِّر تابع، وعائد مؤشر السوق كمتغيِّر مستقل، وذلك حسب المعادلة التالية (مشرقي، الشهاب 2014، ص268).

$$Ri - Rf = \alpha + \beta(Rm - Rf)$$ **المعادلة رقم: (5)**

حيث Ri العائد على السهم i في الفترة t، Rf مُعدَّل العائد الخالي من المخاطرة، وβ مقياس نسبي للمخاطر المنتظمة ، وRm عائد مؤشر السوق (محفظة السوق).

وباستخدام البرنامج الإحصائي Eviews النسخة التاسعة؛ تم تقدير انحدار عوائد أسهم الشركات عَيِّنة الدراسة كمتغيِّر تابع، وعائد مؤشر السوق كمتغير مستقل، ظهرت النتائج التالية:

الجدول رقم: (1)

م	اسم الشركة	رمز الشركة	معامل بيتا	م	اسم الشركة	رمز الشركة	معامل بيتا
1	سلكوم	AA	*1.6287	32	الشركة العالمية لتوزيع السيارات	BG	*1.00194
2	الصناعات الكيماوية للفيلور	AB	*1.26163	33	شركة المغازة العامة	BH	*0.999301
3	شركة الإنتاج ألفلاحي طبلبة	AC	*1.25598	34	الشركة العصرية للإيجار المالي	BI	*0.9956
4	الشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية	AD	*1.15755	35	الشركة الصناعية للأجهزة الكهربية	BJ	*0.989993
5	الخطوط التونسية	AE	*1.15191	36	شركة الاستثمار تونافست	BK	*0.989487
6	الشركة التونسية للبلور	AF	*1.11614	37	الشركة العقارية التونسية السعودية	BL	*0.982605
7	الشركة التونسية للمقاولات	AG	*1.1067	38	مجمع دليس القابضة	BM	*0.974546
8	الشركة التونسية للتأمين	AH	*1.09539	39	البطارية التونسية أسد	BN	*0.97297
9	شركة النقل بواسطة الأنابيب	AI	*1.09506	40	السكني	BO	*0.971727
10	شركة أدوية	AJ	*1.08895	41	شركة استري للتامين	BP	*0.97
11	تونس لمجنبات الألمنيوم	AK	*1.08614	42	شركة بيع المنتجات الصحية	BQ	*0.967933
12	الشركة التونسية لصناعة الورق	AL	*1.08164	43	أوروسيكل	BR	*0.966336
13	الشركة العصرية للخزف	AM	*1.06869	44	شركة مونوبري	BS	*0.963951
14	الشركة التونسية لأسواق الجملة	AN	*1.0607	45	بنك الأمان	BT	*0.95
15	إرليكد تونس	AO	*1.05199	46	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	BU	*0.937745
16	شركة صنع المشروبات تونس	AP	*1.04894	47	اسمنت بنزرت	BV	*0.933534
17	البنك الوطني ألفلاحي	AQ	*1.0465	48	الشركة الدولية للإيجار المالي	BW	*0.9315
18	مصنع الورق الخشبي بالجنوب	AR	*1.04456	49	الكيمياء	BX	*0.929666
19	مجمع وان تاك	AT	*1.03707	50	سيتي كار	BY	*0.9284
20	التجاري بنك	AU	*1.03136	51	شركة الاستثمار والتنمية	BZ	*0.928099
21	البنك التونسي	AV	*1.02436	52	الاتحاد الدولي للبنوك	CA	*0.9243
22	شركة التقل	AW	*1.02137	53	الشركة العقارية للمساهمات	CB	*0.915372
23	الاتحاد البنكي للتجارة	AX	*1.0209	54	الكترو ستار	CC	*0.907154
24	بنك تونس العربي الدولي	AY	*1.0122	55	التجاري للإيجار المالي	CD	*0.883126
25	مجمع يولينا القابضة	AZ	*1.00608	56	التونسية للإيجار المالي	CE	*0.860304
26	الشركة الصناعية العامة للمصافي	BA	*1.00598	57	بنك الإسكان	CF	*0.859551
27	الشركة التونسية لإعادة التامين	BB	*0.853373	58	الوفاق الدولي للبنوك	CG	*0.742629
28	الشبكة التونسية للسيارات والخدمات	BC	*0.8445	59	الشركة التونسية للبنك	CH	*0.66435
29	الشركة التونسية للتجهيز	BD	*0.840155	60	تلنات القابضة	CI	*0.47779
30	حنبعل للإيجار المالي	BE	*0.83926	61	بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	CJ	*0.357619
31	البنك العربي تونس	BF	*0.784524				

إعداد: الباحثون بالاعتماد على بيانات أولية؛ مصدرها موقع السوق على الإنترنت، والبرنامج الإحصائي (Eviwes) الإصدار رقم: (9).

الجدول رقم: (1) يوضح الشركات المُدرَجة في السوق عَيِّنة الدراسة، و(معامل بيتا) لكل شركة، وقد تبين، من خلال اختبار العلاقة بين العائد، والمخاطرة، وفقاً لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية؛ الآتي:

أن (معامل بيتا: المخاطر المنتظمة) كانت موجبة لكل الشركات عَيِّنة الدراسة، وهي دالة إحصائيّاً لكامل العَيِّنة، وهي بالتالي؛ صالحة للاستخدام في اختبار نموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

أن (معامل بيتا) لكامل العيِّنة كان موجباً، وهذا الأمر ينطبق مع ما يفترضه النموذج؛ أن العلاقة بين العائد، والمخاطر المنتظمة التي تقاس بـ (معامل بيتا) هي علاقة طرديَّة، عندما يكون موجباً، هذا يعني أن تأثيره على ميل خط سوق رأس المال يكون طرديّاً، كما نلاحظ من الجدول السابق، أن (معامل بيتا) مقياس المخاطر المنتظمة لأسهم الشركات عَيِّنة الدراسة، تراوحت بين 1.63 إلى 0.358، وهذا يعني أن المخاطر المنتظمة التي تحيط بسهم شركة (سيلكوم) ـ مثلاً ـ بلغت 1.63، بمعنى أن مخاطر السهم أعلى من مخاطر محفظة السوق، حيث إن بيتا السوق تساوي واحداً صحيحاً، وللتوضيح؛ نسُوق المثال الآتي: لو أن السوق يمر بمرحلة رواج، وتحققت أرباح بنسبة 20%؛ هذا يعني أن سهم الشركة (سيلكوم) سوف يحقق أرباحاً بنسبة 33%

$1.63 * 0.20 = 0.326$.

ورغم أن (معامل بيتا) كان موجباً في كل الشركات المُدرَجة عَيِّنة الدراسة، إلا أن العوائد الشهرية للعَيِّنة لم تتناسب طرديّاً مع مخاطرها المنتظمة، حسب ما يفترضه النموذج، وهذا يعني عدم قدرة (معامل بيتا) على تفسير التغيرات في عوائد الأسهم.

بعد أن تم حساب (معامل بيتا) لكل سهم من أسهم الشركات عَيِّنة الدراسة المُدرَجة بالسوق، يتم تشكيل مَحَافظ استثمارية؛ ليتحقق مبدأ التنويع، وللتغلب على الخطأ E، وذلك بعد الترتيب التنازلي، حسب (معامل بيتا) لكل سهم.

تم تشكيل عدد: (6) محافظ استثمارية تتكون كل محفظة من (10) أسهم، باستثناء المحفظة السادسة كانت (12) سهماً.

وبعد أن تم تكوين عدد: (6) محافظ استثمارية، ولاختبار نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAP M) يتم تقدير (معامل بيتا) لكل محفظة ؛ بإجراء انحدار للعائد الفائض لكل محفظة كمتغيِّر تابع، والعائد الفائض لمحفظة السوق كمتغير مستقل، وذلك حسب المعادلة (مشرقي، الشهاب 2014، ص268).

المعادلة رقم: (6)

$$R_{pt-}Rf_t = \alpha + \beta(Rm_t - Rf_t$$

حيث R_{pt} متوسط العائد على المحفظة p في الزمن t ، Rf_t مُعدَّل العائد الخالي من المخاطرة، و β بيتا المحفظة (المخاطر المنتظمة لمحفظة) ، وRm_tعائد محفظة السوق.

الجدول رقم: (2)

المحفظة	β	F	R
محفظة 1	*1.8803	0.066	0.59
محفظة 2	0.431	0.16	0.47
محفظة 3	1.165	0.438	0.27
محفظة 4	0.0275	0.26	0.39
محفظة 5	-0.002	0.954	-0.12
محفظة 6	*-0.27	*0.001	-0.84

إعداد: الباحثون بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviwes) الإصدار رقم: (9).

من خلال الجدول رقم: (2) يتضح ما يلي:

1- أن إشارة (معامل بيتا) موجبة في المحافظ من 1 إلى 4، مما يثبت حسب النموذج أن العلاقة بين المخاطر المنتظمة والعائد هي علاقة طرديَّة، وأن (معامل بيتا) له أثر ذو دلالة إحصائية، عند مستوى معنوي 10% في المَحفَظة الأولى فقط، وليس له أثر ذو دلالة إحصائية في باقي المحافظ، باستثناء المحفظة رقم: (6) وهذا يعني عدم صلاحية النموذج للتطبيق على السوق التونسي.

2- أن المحفظتين(5 - 6) كانتا سالبتين، مما يعني أن العلاقة بين الخطر المنتظم والعائد، علاقة عكسيَّة، وهذا لا يتفق وما يفترضه النموذج، وكما أسلفنا، أنهما ليس لهما أثر ذو دلالة إحصائية، وبالتالي؛ عدم صلاحية النموذج للتطبيق على السوق التونسي.

3- معامل الارتباط حسب الجدول كان في كل المحافظ تقريباً دون 50%، مما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج ضعيفة، وعدم صلاحية نموذج تسعير الأصول الرأسمالية للتطبيق على سوق تونس للأوراق المالية.

من خلال ما تقدم، يتبيَّن عدم قدرة (معامل بيتا) على تفسير التغيُّرات في عوائد الأسهم، وبالتالي؛ قبول فرضية العدم التي تقول إن (معامل بيتا) ليس له قوة تفسيرية لتغيُّرات أسعار الأسهم.

ولاختبار صلاحية النموذج، وباستخدام طريقة: (Fama&Macbeth 1973) وذلك بإجراء انحدار لـ (معامل بيتا) لكل محفظة كمتغير مستقل، متوسط العائد الفائض لكل محفظة كمتغير تابع، ووفقاً للمعادلة الآتية:

$$R_{pt} - Rf_t = y0 + y1\beta$$

المعادلة رقم: (7)

حيث $R_{pt} - Rf_t$ متوسط العائد الفائض لكل محفظة، و$y0$ = المقطع الثابت من المعادلة (انحدار خط السوق) والذي يجب أن يساوي: صفر، β المخاطر المنتظمة لكل محفظة، و$y1$ هو ميل معادلة انحدار خط سوق الأوراق المالية، ويجب أن يساوي المتوسط العائد الإضافي لعائد السوق: $R_{pt} - Rf_t = 1$

وبعد إجراء الاختبار ظهرت النتائج التالية:

الجدول رقم: (3)

	COEFFICIENT	اختبار t	P-value
α	0.171989	0.6471	0.55284
β	-0.269647	-2.6538	* 0.05676

إعداد: الباحثون بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviwes) الإصدار رقم: (9).

يتضح من خلال الجدول أن (معامل بيتا) ذو دلالة إحصائية أكبر من 0.05، وهذا يعني أن (معامل بيتا) ليس له القدرة على تفسير التغيُّرات التي تحصل على أسعار الأسهم في السوق المالي، عند مستوى معنوي أقل من 0.05.

كما يتضح من خلال النتائج، أن شروط (Fama&Macbeth1 1973) غير متوفرة وأن $y0$= صفر، $y1 = R_{pt} - Rf_t$ بعد احتساب المتوسط الذي تبلغ قيمته (0.0721-).

حيث أظهرت النتائج أن $y0$ = 0.171989 وان $y1$ = 0.269647-، ما يعني أن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية غير صالح للتطبيق على السوق التونسي.

نتائج الدراسة:

1- أظهرت نتائج الدراسة، أن (معامل بيتا) ليس له القدرة على تفسير التغيُّرات في أسعار أسهم الشركات عَيِّنة الدراسة، وبالتالي؛ قبول فرضية العدم، التي تقول بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لـ (معامل بيتا) على تفسير عوائد الأسهم.

2- اتضح من خلال نتائج الدراسة أن شروط (Fama&Macbeth 1973) غير متوفرة، وهي أن $y0 = 0$، أي أن العائد الخالي من المخاطرة يساوي $y0$، وكذلك متوسط العائد الإضافي لعائد السوق $R_{pt} - Rf_t =$ 1، حيث أظهرت النتائج أن $y0$ لاتساوي صفر وأن $y1$ لاتساوي متوسط العائد الإضافي لعائد السوق، هذا يعني عدم صلاحية نموذج تسعير الأصول الرأسمالية للتطبيق على سوق الأوراق المالية التونسي.

توصيات الدراسة:

1- تُوصِي الدراسة بإعادة اختبار نموذج تسعير الأصول الرأسمالية لفترات زمنية أطول.

2- تُوصِي الدراسة باختبار نماذج أخرى، تضيف عوامل جديدة، يمكن أن تكون لها القدرة علي تقديم تفسيرات إضافية على النموذج المطبَّق، مثل نموذج العوامل المتعددة وغيرها من النماذج على السوق التونسي.

3- تُوصِي الدراسة باختبار النموذج على أسواق ناشئة أخرى مُدرَج بها عدد أكبر من الشركات، للتوصل إلى نتائج قد تكون أفضل.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب.

1- الدوري، مؤيد عبد الرحمن، "إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2010.

2- هندي، منير إبراهيم، "الفكر الحديث في مجال الاستثمار"، منشأة المعارف الإسكندرية، 1996.

3- هندي، منير إبراهيم، "أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية"، دار المعرفة الجامعية، 2010.

ثانياً: رسائل الدكتوراه والماجستير.

4- صلاح، ربى، ا"ختبار صلاحية نموذج تسعير الأصول الرأسمالية: دراسة تطبيقية في بورصة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، 2017.

5- قرين، الزهرة، "دراسة العلاقة بين مخاطر المحفظة المالية وأسعار الأسهم باستعمال نموذج تسعير الأصول الرأسمالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2016.

6- الجمل، عصام، "اختبار نموذج (cap m) ونموذج (APT) ومدى قدرتهما على تفسير العوائد"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، 2009.

ثالثاً: المجلات العلمية.

7- عيسى، بدروني. حسين، الأمين، "واقعية نموذج تسعير الأصول الرأسمالية في بورصة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد رقم: (18)، 2017.

8- مشرقي، حسن. الشهاب، أيمن، "اختبار نموذج تسعير الأصول الرأسمالية في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة البعث، المجلد 36، العدد الأول، 2014.

9- الجميل، سرمد كوكب، "تطبيق نموذج تسعير الموجود الرأسمالي في سوق الأوراق المالية في الكويتي"، مجلة تنمية الرافدين، العدد رقم: (94)، المجلد 31، 2009.

10- حطاب، سامي. حمايد، سندس، "اختبار نموذج تسعير الأصول الرأسمالية على بورصة عمان"، منشورات بورصة عمان، 2008.

رابعاً: المراجع باللغة الإنجليزية.

11- Shaikh, Salma, Ahmad, Testing Capital Asset Pricing Model on KSE stocks ,Shaheed Zulfikar Ali Bhutto ,Institute of science and technology ,2013.

12- khoa, L kim ,Testing The Validity Of The Capital Asset Pricing Model :Empirical Exchange ,Aalto University Learning Centre ,2019.

13- Majeed, Ghazi Abdul, Test of Capital Asset Pricing Model in Amman Stock exchange ,Journal of emerging in economic and management sciences ,2016.

الملاحق: الملحق رقم: (1)

م	الشركة	الفا	بيتا	Tالمحسوبة لمعامل بيتا	قيمة fالمحسوبة	R2
1	بنك الأمان	-0.045	0.948	31.310	980.560	0.95
2	شركة أستري للتامين	-0.011	0.970	14.440	208.400	0.81
3	البنك العربي تونس	0.07	0.785	8.160	66.680	0.59
4	التجاري بنك	0.12	1.031	24.680	52.700	0.92
5	التجاري للإيجار المالي	-0.22	0.883	20.560	422.530	0.9
6	بنك الإسكان	-1.21	0.860	13.120	172.060	0.78
7	بنك تونس العربي الدولي	0.049	1.012	36.510	1332.890	0.96
8	البنك الوطني الفلاحي	0.17	1.047	22.870	522.390	0.91
9	البنك التونسي	0.09	1.024	18.880	356.320	0.88
10	الشركة الدولية للإيجار المالي	-0.02	0.932	18.780	352.790	0.88
11	حنبعل للإيجار المالي	-0.14	0.839	19.820	393.010	0.89
12	الشركة العصرية للإيجار المالي	-0.02	0.996	15.150	229.530	0.83
13	شركة الاستثمار والتنمية	0.1	0.928	18.030	325.220	0.87
14	الشركة التونسية للتأمين	0.37	1.095	23.060	531.810	0.92
15	الشركة التونسية للبنك	-0.34	0.664	8.520	72.590	0.61
16	شركة الاستثمار تونافست	0.45	0.989	7.330	53.760	0.53
17	الشركة التونسية لإعادة التامين	-0.08	0.853	24.230	587.190	0.92
18	التونسية للإيجار المالي	-0.27	0.860	16.920	286.310	0.86
19	الاتحاد البنكي للتجارة	0.22	1.021	17.900	320.270	0.87
20	الاتحاد الدولي للبنوك	-0.1	0.924	27.440	752.710	0.94
21	الوفاق الدولي للبنوك	-0.39	0.743	12.520	156.760	0.77
22	الشركة التونسية للمقأولات	1.58	1.107	3.730	13.970	0.23
23	الشبكة التونسية للسيارات والخدمات	-0.03	0.845	11.450	131.170	0.74
24	سلكوم	3.64	1.629	4.420	19.610	0.29
25	سيتي كار	0.02	0.928	18.740	351.080	0.88
26	شركة التقل	0.08	1.021	27.330	746.680	0.94
27	شركة المغازة العامة	0.001	0.999	26.440	698.110	0.93
28	شركة مونوبري	-0.14	0.964	23.050	531.260	0.92
29	الشركة التونسية لأسواق الجملة	0.25	1.061	7.360	54.690	0.54
30	الخطوط التونسية	0.64	1.152	3.530	12.510	0.21
31	الشركة العالمية لتوزيع السيارات	-0.02	1.002	13.020	169.560	0.78
32	شركة ادوية	0.31	1.089	16.610	275.870	0.85

م	الشركة	الفا	بيتا	Tالمحسوبة لمعامل بيتا	قيمة fالمحسوبة	R2
33	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	-0.2	0.938	8.650	74.850	0.61
34	البطارية التونسية اسد	-0.12	0.973	7.930	62.880	0.57
35	مجمع دليس القابضة	-0.34	0.908	8.640	74.730	0.61
36	إلكترو ستار	-0.13	0.907	19.110	365.190	0.88
37	أوروسيكل	-0.34	0.907	8.640	74.730	0.61
38	الشركة الصناعية العامة للمصافي	0.02	1.006	8.380	69.530	0.6
39	مجمع يولينا القابضة	0.05	1.006	14.890	221.650	0.82
40	شركة بيع المنتجات الصحية	-0.11	0.968	20.590	423.850	0.9
41	شركة صنع المشروبات تونس	0.17	1.049	22.660	513.360	0.91
42	شركة الإنتاج الفلاحي طبلبة	0.97	1.256	9.740	95.040	0.97
43	الشركة التونسية للتجهيز	-0.56	0.840	6.200	38.540	0.45
44	الشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية	0.64	1.158	4.740	22.550	0.32
45	إسمنت بنزرت	-0.22	0.934	7.880	62.240	0.57
46	السكني	-0.08	0.972	9.400	88.510	0.65
47	مصنع الورق الخشبي بالجنوب	0.17	1.045	13.040	169.910	0.78
48	مجمع وان تاك	0.15	1.037	19.520	381.210	0.89
49	الشركة الصناعية للأجهزة الكهربائية	0.004	0.990	8.060	65.020	0.58
50	الشركة العقارية للمساهمات	-0.3	0.915	2.080	403.240	0.89
51	الشركة العقارية التونسية السعودية	-0.3	0.983	8.040	64.670	0.58
52	الشركة العصرية للخزف	0.27	1.069	7.870	62.370	0.75
53	الشركة التونسية للبلور	0.47	1.116	9.580	91.860	0.66
54	إر ليكد تونس	0.17	1.052	28.910	835.710	0.94
55	الكيمياء	-0.25	0.930	11.050	122.000	0.72
56	الصناعات الكيمأوية للفيلور	0.99	1.262	19.460	378.590	0.89
57	الشركة التوسية لصناعة الورق	0.32	1.082	13.260	175.720	0.79
58	تونس لمجنبات الألمنيوم	0.34	1.086	12.190	148.530	0.76
59	شركة النقل بواسطة الأنابيب	0.36	1.095	19.000	360.860	0.88
60	تلنات القابضة	-1.19	0.478	2.440	5.950	0.11
61	بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	-0.37	0.358	5.730	32.900	0.41

الملحق: (2)

المحفظة: 1

Model 1: OLS, using observations 1950-1959 (T = 10)
Dependent variable: MR1

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
const	-5.66308	1.06916	-5.2967	0.00073	***
B1	1.8803	0.886545	2.1209	0.06673	*

Mean dependent var	-3.414611	S.D. dependent var	0.516779
Sum squared resid	1.538470	S.E. of regression	0.438530
R-squared	0.359916	Adjusted R-squared	0.279905
F(1, 8)	4.498352	P-value(F)	0.066728
Log-likelihood	-4.830402	Akaike criterion	13.66080
Schwarz criterion	14.26597	Hannan-Quinn	12.99693
Rho	-0.018294	Durbin-Watson	1.995925

المحفظة: 2

Model 2: OLS, using observations 1950-1959 (T = 10)
Dependent variable: MR2

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
Const	-4.13656	0.298385	-13.8632	<0.00001	***
B2	0.431042	0.282588	1.5253	0.16569	

Mean dependent var	-3.681486	S.D. dependent var	0.016582
Sum squared resid	0.001917	S.E. of regression	0.015480
R-squared	0.225305	Adjusted R-squared	0.128469
F(1, 8)	2.326650	P-value(F)	0.165686
Log-likelihood	28.60820	Akaike criterion	-53.21641
Schwarz criterion	-52.61124	Hannan-Quinn	-53.88028
Rho	-0.017339	Durbin-Watson	2.025847

المحفظة: 3

Model 3: OLS, using observations 1950-1959 (T = 10)
Dependent variable: MR3

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
const	-4.84985	1.43951	-3.3691	0.00980	***
B3	1.16581	1.42832	0.8162	0.43800	

Mean dependent var	-3.674974	S.D. dependent var	0.049118
Sum squared resid	0.020044	S.E. of regression	0.050055
R-squared	0.076874	Adjusted R-squared	-0.038517
F(1, 8)	0.666204	P-value(F)	0.438005
Log-likelihood	16.87273	Akaike criterion	-29.74546
Schwarz criterion	-29.14029	Hannan-Quinn	-30.40933
rho	-0.265379	Durbin-Watson	2.317748

المحفظة: 4

Model 4: OLS, using observations 1950-1959 (T = 10)
Dependent variable: MR4

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
const	1.0705	0.0831621	12.8725	<0.00001	***
B4	0.0275699	0.0229568	1.2009	0.26412	

Mean dependent var	0.970713	S.D. dependent var	0.011184
Sum squared resid	0.000954	S.E. of regression	0.010919
R-squared	0.152747	Adjusted R-squared	0.046840
F(1, 8)	1.442278	P-value(F)	0.264119
Log-likelihood	32.09864	Akaike criterion	-60.19728
Schwarz criterion	-59.59211	Hannan-Quinn	-60.86115
rho	0.754234	Durbin-Watson	0.577155

المحفظة: 5

Model 5: OLS, using observations 1950-1959 (T = 10)
Dependent variable: MR5

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
const	0.913227	0.147497	6.1915	0.00026	***
B5	-0.00243225	0.0413856	-0.0588	0.95458	

Mean dependent var	0.921890	S.D. dependent var	0.016292
Sum squared resid	0.002388	S.E. of regression	0.017276
R-squared	0.000432	Adjusted R-squared	-0.124514
F(1, 8)	0.003454	P-value(F)	0.954576
Log-likelihood	27.51051	Akaike criterion	-51.02102
Schwarz criterion	-50.41585	Hannan-Quinn	-51.68489
rho	0.972545	Durbin-Watson	0.315656

المحفظة: 6

Model 1: OLS, using observations 1950-1960 (T = 11)
Dependent variable: MR6

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
const	-0.104271	0.179974	-0.5794	0.57655	
B6	-0.27545	0.0580411	-4.7458	0.00105	***

Mean dependent var	0.738550	S.D. dependent var	0.171779
Sum squared resid	0.084249	S.E. of regression	0.096752
R-squared	0.714489	Adjusted R-squared	0.682765
F(1, 9)	22.52239	P-value(F)	0.001050
Log-likelihood	11.18698	Akaike criterion	-18.37396
Schwarz criterion	-17.57817	Hannan-Quinn	-18.87560
rho	0.032303	Durbin-Watson	1.932889

ملحق رقم: (3)

متوسط العائد لكل محفظة (x)	لكل محفظة (Y) معامل B
-3.415	1.880
-3.681	0.431
-3.675	1.166
0.971	0.028
0.922	-0.002
0.739	-0.275

نتائج التقدير

Model 1: OLS, using observations 2015-2020 (T = 6)
Dependent variable: y

		الانحراف المعيارى	اختبار t		
	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
Const الحد الثابت	0.171989	0.265791	0.6471	0.55284	
X معامل B	-0.269647	0.101608	-2.6538	0.05676	*

Mean dependent var	0.537807	S.D. dependent var	0.827244
Sum squared resid	1.239433	S.E. of regression	0.556649
R-squared	0.637769	Adjusted R-squared	0.547211
F(1, 4)	7.042671	P-value(F)	0.056756
Log-likelihood	-3.782314	Akaike criterion	11.56463
Schwarz criterion	11.14815	Hannan-Quinn	9.897420
rho	-0.500333	Durbin-Watson	2.400711

أثر العولمة على سيادة الدولة
The impact of globalization on state sovereignty

▪ سامي الصادق خشخوشة

• جامعة طرابلس - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية (2019).

المستخلص:

ركَّزت الدراسة على بيان مزاعم "انحسار"، أو "تآكل"، سيادة الدولة الوطنية، وعلى بيان الدور الذي تلعبه العولمة؛ من خلال تأثيرها على الثقافة، والسياسة، والاقتصاد. مع محاولة الباحث في تقديم توصيات؛ من شأنها معالجة، أو الحدِّ من مخاطر، وتحديات العولمة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ وهي: عجز الدولة عن السيطرة على أصحاب القرار الحقيقيين. أي: الأسواق المالية، والشركات العملاقة التي تتجاوز الدول والحدود. و أن العولمة بأشكالها، ومظاهرها المختلفة؛ تؤدِّي إلى الحدِّ من سلطة الدولة، وهشاشتها، أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة، وخاصة الاقتصاد، و ظهور مؤسسات اقتصادية كونية تحُلُّ محل المؤسسات الاقتصادية الوطنية. والسماح للشركات متعددة الجنسيات، في أخذ دور متزايد في إدارة الأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة أن بعضها ينطلق في استثماراته من مفاهيم، وفلسفات؛ تغاير الهويَّة الوطنية للدولة. وانتشار القيم، والأفكار الليبرالية التحرُّرِيَّة؛ التي تختلف عن أخلاقنا، وقيمنا، وعقيدتنا الإسلامية، التي تُعَد حراستها إحدى وظائف الدول الإسلامية الرئيسية. وأوصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية؛ في غرس، ودعم الخصوصية الثقافية لكل شعب؛ في نفوسهم، وعقولهم. وإيجاد الحصانة الثقافية، التي تحول دون تأثير مختلف الآليات الحديثة التي تستخدمها الدول المهيمنة؛ لمحو الهويَّات الثقافية المخالفة للثقافة الغربية، وتعزيز مكانة اللغة العربية في نفوس أبناء الأمة؛ إذ تُعَدُّ اللغة العربية، من العناصر الأساسية في استمرارية الثقافة العربية؛ لأنها مستودَع تراث أمتنا العربية الإسلامية، بما تحمله في طيَّاتها من خبرات، وفكر، ومضامين.

المقدمة

السيادة هي الخاصِّيَّة الرئيسية المميزة للدولة، باعتبارها السلطة العليا على المستوى المحلي، أو الإقليمي، أو في إطار علاقاته، وتعتبر أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر الذي كَرَّسته معظم المنظمات الدولية، فبدونها لا يمكن الحديث على وجود قانوني، وفعلي للدولة. إلا أن مفهوم السيادة في الوقت الراهن تعرض لهزات عديدة، كونها عرفت العديد من التحديات، على صعيد العديد من القطاعات، سواء كان ذلك في المجال الاقتصادي، أم الاجتماعي، أم الثقافي، وسواء أرادت الدول ذلك، أم أبت. وبات القانون الدولي، فوق القانون المحلي والوطني. وقد أدَّت التحولات الكبرى، والأحداث الدولية، على امتداد التاريخ وإلى اليوم، إلى حدوث تغيرات جوهرية في النظام الدولي؛ أسهمت بشكل كبير، في بروز مفاهيم للنظام العالمي ـ لم تكن معهودة ـ تنتهك سيادة الدولة، وتدعو بوضوح، إلى مفاهيم أحدثت ثورة على المفاهيم التقليدية لسيادة الدولة في العالم بشكل عام، وفي المنطقة العربية على وجه التحديد. وخاصة بعدما اصطلح على تسميته بـ (ثورات الربيع العربي)، الأمر الذي يجعل سيادة الدولة في المنطقة العربية محل تساؤل، خاصة بعد الزيادة المُفرطة، والمستمرة لمطالب التدخل الخارجي؛ من قبل النظام العالمي، ومكوناته، سواء كانت دولاً، أم منظمات، من قبيل مجلس الأمن الدولي، وقوى دولية كالحلف الأطلسي. (يوسف، 2017).

مشكلة الدراسة

ونتيجةً للتطورات الهائلة التي شهدها العالم، منذ منتصف القرن العشرين، خاصة في ظل موجات العولمة التي تجَلَّت بشكل واضح في ثورة المعلومات والاتصالات، وتزايد الترابط والتداخل بين دول العالم، على المستوى الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والإعلامي، والتكنولوجي...إلى آخر ذلك، وتنامي أدوار كل من الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات، والتكتُّلات الدولية الحكومية، والاتحادات والجمعيات غير الحكومية، والتي تشكل ما بات يعرف بـ "المجتمع المدني العالمي"، وتصاعدت ظاهرة الفاعلين الدوليين المسلَّحين من غير الدول، وكثرة المشكلات، والقضايا العالمية، التي تُلقِي بتأثيراتها على مختلف دول العالم، مثل: الإرهاب، والجريمة المنظمة، والأمراض الفتَّاكة، والهجرة غير الشرعية، وغيرها. نتيجةً لكل ذلك وغيره؛ أصبحت هناك تحديات جديدة تفرض نفسها على الدولة الوطنية وسيادتها من أعلى، حيث لم تَعُد الحدود الجغرافية مانعة، كما كان الحال في عصور سابقة، وبدأت تتآكل - بشكل متسارع - الخطوط الفاصلة بين ما هو داخلي، وما هو خارجي، الأمر الذي أسهم في رواج مقولة "عالم بلا حدود".

ومن هنا، تظهر **مشكلة الدراسة**، وموضوع الدراسة: (ما هو مستقبل السيادة الوطنية في ظل العولمة؟)

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مزاعم "انحسار" أو "تآكل" سيادة الدولة الوطنية، وإلى بيان الدور الذي تلعبه العولمة؛ من خلال تأثيرها على الثقافة، والسياسة، والاقتصاد. مع محاولة الباحث في تقديم توصيات، من شأنها معالجة، أو الحدِّ من مخاطر، وتحديات العولمة.

فقد قُسِّم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث؛ حيث تكونت من: (المبحث الأول: تناول العولمة. والمبحث الثاني: تناول مفهوم سيادة الدولة. أما المبحث الثالث: فتناول أثر العولمة على سيادة الدولة، حيث تفرعت منه ثلاثة محاور؛ شمل المحور الأول: الآثار الاقتصادية للعولمة على سيادة الدولة. والمحور الثاني: شمل أثر العولمة على ثقافة الدول. والمحور الثالث: شمل أثر العولمة على سياسة الدول).

المبـــــــحث الأول
العولـــــــمة
globalization

مقدمة

العولمة: هي مصطلح يشير بالمعنى الحرفي له؛ إلى تلك العملية التي يتم فيها تحويل الظواهر المحلية، أو الإقليمية إلى ظواهر عالمية. ويمكن القول، إن صياغة تعريف دقيق للعولمة، تبدو مسألة معقدة؛ نظراً إلى تعدد تعاريفها، والتي تتأثر أساساً بإنجازات الباحثين الأيدلوجية، وإنجازاتهم إزاء العولمة رفضاً، أو قبولاً. فالعولمة، هي نمط سياسي اقتصادي ثقافي، لنموذج غربي متطور، خرج بتجربة عن حدوده لعولمة الاخر، وقد عبَّر البعض عنها: أنها الاتجاه إلى وجود منظومة، أو مجموعة من الأنظمة والمعايير المتكاملة في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ تكون صالحة لجميع البشر، ويمكن أن تسود قريباً حياةَ الناس على اختلاف أقاليمهم، وقومياتهم، وأعرافهم. (إبراهيم، 2016).

أولاً: مفهوم العولمة.

تباينت تعريفات الباحثين لهذه الظاهرة؛ اعتماداً على خلفياتهم، والزاوية التي انطلقوا منها، وفيما يلي، تجدر الإشارة إلى أهم التعريفات التي قدمها الباحثون لمفهوم العولمة.

جدول رقم (1)

رقم	الباحث والسنة	التعريف
1	Andrews ,1994	عَّرفها: على أنها وليدة التقنية، وممارسة الشركات المالية الكبرى لنشاطاتها، خارج حدود دولها، والعولمة صفة بنوية للاقتصاد السياسي العالمي.
2	Giddeens ,1994	إن العولمة تساهم في تحليل الرباط العاطفي بين الفرد، والدولة، بالإضافة إلى تحلُّل مفهوم المسافة والزمن؛ حيث يقيم الفرد علاقات متجاوزة للحدود التي حوله.
3	Scholte ,1995	هي المصطلحات المحدِّدَة للوعي الاجتماعي، في أواخر القرن العشرين، وهي ليست مترادفة للتدويل، وخلافا للجغرافية الدولية، فإن القضاء الكوني عالَم لا تشكِّل الحواجز الحدودية أمامه أيَّ عائق، وتُقطَع فيه المسافة في زمن لا يكاد يُذكر.
4	Callinicos ,2002	يرى أن العولمة: دعوة لتشكيل اقتصاد عالمي جديد؛ بفضل مساندة ثورة المعلومات، والاتصالات التي جعلت من الليبرالية الجديدة، غطاءً فكرياً للعولمة الاقتصادية. ويُضيف: أن العولمة الاقتصادية لم تقض على الدولة تماماً، ولكنها حجَّمت من قدرتها على المناورة، بالمقارنة مع ما كانت عليه أواسط القرن العشرين.
5	عقيل، 2011	السِّمة الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي، الذي يقوم فكره بتجاوز الحدود والمسافة والمكان؛ نتيجة تحرير التجارة العالمية، وتعميق الثورة التكنلوجية، ورفع القيود عن حركة تدفقات رؤوس الأموال، والعلاقات الاقتصادية الدولية المفتوحة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات.

من خلال التعاريف أعلاه؛ يستطيع الباحث تعريف العولمة: بأنها ظاهرة عالميّة؛ تسعى إلى تعزيز التكامل بين مجموعة من المجالات الماليّة، والتجاريّة، والاقتصاديّة وغيرها، كما تساهم العولمة، في الربط بين القطاعات المحليّة، والعالميّة؛ من خلال تعزيز انتقال الخدمات، والسلع، ورؤوس الأموال.

ثانياً: أنواع العولمة.

يمكن تحديد العناصر الأساسية لظاهرة العولمة في عصرنا الراهن، إلى ثلاثة مستويات، وهي: (السياسة، والاقتصاد، والثقافة).

(1)- العولمة السياسية Political globalization: تعني أن الدولة، لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها، هيئات متعددة الجنسيات، ومنظمات عالمية، وجماعات دولية، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الاندماج، والتداخل والتعاون الدولي؛ مما يعني، أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية، فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العلمية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية؛ مما ينتج عنه أن حريتها في التصرف، تكون بحسب مشيئتها، فتصبح ناقصة، ومقيَّدة.

حيث إن العولمة في بُعدِها السياسي، تؤكد على ضرورة تَبَنَّى شعوب العالم أجمع النموذج الليبرالي، والذي يقوم على أساس فكرة التعدُّدِيَّة، وحرية اختيار السلطة، وغيرها من المبادئ والقيم الليبرالية، والتي يرتبط بها النظام السياسي العالمي، الذي تفرضه العولمة.

(2)- عولمة الاقتصاد Globalization of the economy: وتعني نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد، كالحرية الاقتصادية، وفتح الأسواق، وترك الأسعار للعرض، والطلب، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي، وربط الاقتصاد والدول النامية بالاقتصاد العالمي؛ بحيث يصبح العالم مُقسَّماً إلى قسمين لا ثالث لهما: قسم: ينتج، ويطوِّر، ويبدع، ويصدِّر؛ وهو الدول الغربية. وقسم: يستورد، ويستهلك فقط؛ وهو الدول النامية. وهذا هو المغزى من الاستعمار الاقتصادي قديماً وحديثاً، والمتمثل بامتصاص خيرات الشعوب الضعيفة، وجعلها تابعةً دائماً للدول للصناعات الغربية.

(3)- عولمة الثقافة Globalization of culture: وتتجلَّى عولمة الثقافة، في صياغة ثقافة عالمية مندمجة؛ لها قِيَمُها، ومعاييرُها؛ لضبط سلوك الأفراد، والشعوب، والدول. وبالتالي؛ فإن هدف العولمة الثقافية، ليس هو خلق ثقافة عالمية واحدة؛ بل هو خلق عالم بلا حدود ثقافية. لكن من الملاحظ أن الثقافات الوطنية أصبحت تنصهر في ثقافة العولمة، بهدف ترسيخ نمط ثقافي مُعَولَم، وهو: "النمط الغربي". (إبراهيم، 2016).

المبـــــحث الثاني
سيـــــادة الـــــدولة
State sovereignty

تمهيد

عُرِفت السيادة منذ القدم، وقد مُورِست في الحضارات البابلية، والمصرية، والصينية، وكذلك عند الرومان، واليونان، وقبل الإسلام، وفي الشريعة الإسلامية. غير أنها لم تكن معروفة كما هي في الوقت الحاضر بهذا المسمى، وهذه الصفات، والخصائص. وتعتبر سيادة الدولة من أهم خصائص الدولة، والعنصر المميّز لها عن غيرها من الجماعات البشرية المنظمة. وظهرت السيادة كفكرة حديثة؛ استمدت وجودها من وجود الدولة ذاتها، كما أنها ليست شكلية تتبناها الدولة، بل هي مبدأ يعكس المظاهر الحقيقية للدولة، في علاقاتها الداخلية، والخارجية على حد سواء. وقد لعبت السيادة دوراً بارزاً في الوسائل السليمة للمنازعات الدولية؛ بأنواعها الدبلوماسية، والسياسية، والتسوية القضائية، من حيث نشأتها، وتطورها؛ حيث إن الدول ذوات السيادة هي التي أوجدت الوسائل السلمية لتسوية المنازعات، ومصير السيادة الوطنية بعد التحولات الكبيرة التي شهدها المجتمع الدولي، وأثر ذلك على الوسائل السلمية للمنازعات الدولية، حيث إن الدول تجد أن القضاء الدولي، يُشَكِل قيداً على حريتها، وانتقاصاً لسيادتها. (الأسدي، 2014).

أولاً: مفهوم السيادة.

لإيضاح معنى السيادة؛ سوف نتناوله لغةً، ثم اصطلاحاً.

(1)- السيادة لغة: تدل على سُمُوِّ المقام، والمرتبة.

(2)- السيادة اصطلاحاً: هي السلطة الدائمة، والمطلقة للملك على المواطنين، والرعايا التي لا تخضع للقوانين، والتي لا يُقيِّدها شيء سوى الله، والقانون الطبيعي. (الأسدي، 2014).

أما السيادة في الدولة الاشتراكية: فهي الشكل القانوني، والسياسي؛ لقيادة المجتمع من قِبَل الطبقة العاملة (الأسدي، 2014).

ثانياً: خصائص السيادة.

(1)- أن السيادة واحدة في الدولة: إذ لا توجد في الدولة الواحدة أكثر من سيادة واحدة، ويقصد بذلك؛ أنه لا يمكن فرض أيَّه التزامات عليها، من قِبَل إرادة أخرى، غير إرادة الدولة نفسها، وهذا ما يطلق عليه: "وحدة السيادة". (بشير، 2006).

(2)- أن السيادة شاملة ومجرَّدة: ويقصد بشمولية السيادة؛ أنها تشمل جميع مكونات الدولة، بحيث تسيطر الحكومة على الإقليم، وعلى جميع المواطنين داخل الدولة، وكذلك المقيمين على أراضيها، ولو كانوا من الأجانب، باستثناء المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية. فإذا كانت الدولة لا تمارس السيادة في جميع عناصر الدولة؛ فإن الدولة تكون ناقصة السيادة، أما التجريد؛ فذلك يعني أنها مجردة عن أشخاص الحكام الذين يمارسون السلطة في الدولة، ولا تنتهي بتركهم السلطة، أو بسقوطهم. (إبراهيم، 2006).

(3)- السيادة غير قابلة للتملك بمضي الوقت: ويعني هذا؛ أنه إذا استطاعت إحدى الشخصيات، أو هيئة من الهيئات، أن تفرض سلطاتها مدة من الزمن مهما طالت؛ فإنها لا تستطيع أن تدعي شرعية سيادتها، فمغتصب السيادة يبقى دائما مغتصباً. (إبراهيم، 2006).

(4)- السيادة غير قابلة للتنازل: إذا قامت دولة بتنازل لدولة أخرى، بأن تمارس حقوق السيادة على جزء من إقليمها، أو شعبها، أو قبلت بتطبيق قوانين تلك الدولة في إقليمها، وعلى شعبها، أو جزء منه فإننا نكون أمام دولة ناقصة السيادة. (الفتلاوي، 2007).

(5)- عدم قابلية سيادة الدولة للتجزئة: وهذا يعني؛ أنه مهما كان التنظيم الدستوري، أو الإداري لهذه الدولة فلا مجال لغير سلطة عليها واحدة، بِغَضِّ النظر عن كون هذه الدولة موحَّدة، او اتحادية، أو لا مركزية، أو مركزية الإدارة، فإنها على كل حال؛ ذات سيادة موحد.(محمد، 2006).

ثالثاً: أنواع السيادة.

وتُقسَّم السيادة إلى عدة أنواع؛ تبعاً للزاوية التي يُنظَر إليها.

(1)- السيادة الداخلية والخارجية Internal and external sovereignty: وتعني السيادة الداخلية؛ بأن الدولة حرة في التصرف بشؤونها الداخلية كأصل عام، ولها الحق في تشريع القوانين وسَنِّ الأنظمة؛ فهي لا تخضع لسلطة أي دولة.

أما السيادة الخارجية؛ فتعني قيام الدولة بإدارة علاقاتها الخارجية، بدون أن تخضع في ذلك لأي سلطة عليا، غير أن حريتها في المجال الخارجي مقيَّدة بقواعد القانون الدولي، وبما يعقده من معاهدات، واتفاقيات. (بشير، 2006).

(2)- السيادة الشخصية والاقليمية Personal and regional sovereignty: وهذا التقسيم في الأساس، قائم على أركان الدولة الثلاثة (الشعب – الإقليم – السلطة) ، فإذا ما جرى تحديدها على أساس عنصر الشعب؛ فتكون السيادة شخصية، وتكون السيادة إقليمية؛ إذا ما جرى تحديدها على عنصر الإقليم، والسيادة بهذا المعنى؛ تعني امتداد سلطات الدولة على كل من يعيش على إقليمها، ولو كان حاملاً لجنسية دولة أخرى، باستثناء المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية. (الشكري، 2004).

(3)- السيادة القانونية والسياسية Legal and political sovereig: تعني السيادة القانونية؛ حرية الدولة بتشريع القوانين، وتعديلها، وإلغائها، على اختلاف السلطة المكلفة بمهمة التشريع.

أما السيادة السياسية؛ فتعني سيادة أولئك الذين لديهم حق الانتخاب والتصوي، ويتحدد حجم أعضائها، بمدى إطلاق، وتقييد حق الانتخاب؛ فيضيق حجمهم إذا ما أخذت الدولة بالاقتراع المقيَّد، ويتسع حجمهم إذا ما أخذت الدولة بالاقتراع العام. (الشكري، 2004).

(4)- السيادة التامة الناقصة Full and incomplete sovereignty: الدولة تامة السيادة؛ هي التي تستقل في شؤونها الداخلية، والخارجية، ولا تخضع إلى رقابة، أو هيمنة؛ من هيئة، أو دولة أخرى.

وهذا لا يعني أن تكون الدولة مطلقة التصرف في ميدان العلاقات الدولية، بل إنها مقيَّدة بالقانون الدولي العام وما يفرضه من قيود على حريتها في التصرف (الذرب، 2006).

أما الدولة ناقصة السيادة؛ فهي الدولة التي تخضع، أو تتبع غيرها من الدول، أو الهيئات الدولية، في إدارة شؤونها الداخلية، والخارجية. وقد عرف القانون الدولي عدة أنواع من الدول ناقصة السيادة، كالدول التابعة، والدول المَحميَّة، والدول الموضوعة تحت الانتداب، والدول الموضوعة تحت الوصاية، والدول الموضوعة في حالة حياد دائم. (العطية، 2006).

المـــــبحث الـــثالث

أثر العولمة على السيادة الوطنية

The impact of globalization on national sovereignty

وسوف يقوم الباحث بتناولها من ثلاثة محاور؛ وهي: (المحور الاقتصادي، والمحور الثقافي، والمحور السياسي).

المحور الأول

الآثار الاقتصادية للعولمة على سيادة الدولة

يسعى النظام العالمي الجديد، إلى التأكيد على الكونية الاقتصادية المتجلية في وحدة الأسواق العالمية في مجال التجارة، واقتصاد السوق، والتي يدعمها صندوق النقد، والبنك الدوليين، وكذلك منظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسيات، وإذا كانت نوايا المؤسسات الاقتصادية عند إنشائها تبدو حسنة؛ فإن تحليلاً دقيقاً للدور الذي أصبحت تلعبه هذه المؤسسات في ظل العولمة، خاصة في ثوبها الجديد، الذي أصبح يكتسي حُلَّةً أمريكية خالصة، في إطار الليبرالية الجديدة، المؤسَّسَة على الهيمنة الأمريكية، وما ترتب عليه من ظهور العولمة الليبرالية الجديدة، يكشف حقيقة الانحراف الخطير الذي عرفه نشاط، وممارسات هذه المؤسسات الاقتصادية. والتي أصبحت تنتهج مبدأ اللَّاعدالة واللاَّ مساواة، اللذان يعتبران من أهم ركائز الديمقراطية، والأمر نفسه، ينطبق على الشركات متعددة الجنسيات، والتي تُعتبَر من مُحرِّكات العولمة الاقتصادية، والتي لا ينكرأحدٌ الدورَ الضاغطَ الذي أصبحت تمارسه على الدول المستضيفة لها. (خضر، 2006).

أولاً: أثر الشركات متعددة الجنسيات على سيادة الدولة: حَوكَمَة الشركات.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم المظاهر التي ميزت عصر العولم؛ حيث ازدهرت وذاع صِيتُها في ظل ما رافق العولمة من تطور تكنولوجي، ساعد على انتشارها ـ الشركات ـ وتفاقمت أرباحها، وزاد وزنها المؤثر اقتصاديّاً؛ لتصبح عنصرًا فاعلاً في الاقتصاد الدولي، وأصبحت من الجماعات الاقتصادية الضاغطة، تضاهي ـ في ضغطها وتأثيرها ـ الدول ذوات المؤسسات المالية، والاقتصادية.

(1)- الأرباح والانتشار الجغرافي: عوامل الضغط والتأثير.

إن الأرباح الكبيرة المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وانتشارها الجغرافي الواسع، وتغلغلها داخل الدول؛ قد أثر على الاقتصاديات الداخلية للدول المستقبلة لهذه الشركات، ونتج عن ذلك، تأثر الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي، حيث أصبحت تساهم بشكل فعلي، في رسم خريطة الاقتصاد الداخلي للدول، ووضع القرارات السياسية، مما يشير إلى المساس بسيادة الدولة التي تستلزم (السيادة) الحرية في الخيارات، واتخاذ القرارات، والتخلص من كل القيود والمُكبِّلات، فالشركات الأخطبوط إذن، هي طريق آخر للاستعمار، يختلف عن الطرق التقليدية في كونه استعماراً غير مباشر، يدخل حدود الدولة برضاها، ودون مقاومة، بذلك فإن الإمبريالية في ظل المستجدات والتطورات الدولية الحديثة، لم تَعُد تعني تلك العلاقة الخطيرة بين دولة مستعمِرة، وأخرى، بل إن هذا المعنى (الإمبريالية) امتدَّ ليشمل النظام الاقتصادي القائم على الرأسمالية، وما يتضمنه من علاقات بين الدول، والمنظمات والمؤسسات المالية، والاقتصادية. لقد أصبحت الدولة تختار نظامها الاقتصادي وفقاً لما هو معمول به على المستوى الدولي، وليس وفقاً لاختيارها، وقناعتها. (حجازي، 2005).

(2)- تعدد النشاط: إحكام القبضة على اقتصاديات الدول.

لقد بات مؤكَّداً، أنه من غير الممكن تجاهل التأثيرات السياسية للشركات العابرة للقارات، حيث إن نشاطها في الأصل، هو نشاط اقتصادي، فهي شركات تابعة لدول اقتصادية كبرى، وتمارس نشاطها على أقاليم عدّة من العالم، فالأكيد هو أن الدول الصناعية الكبرى، ستعمل على حماية هذه الشركات، وسيترتب عن ذلك تدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة للشركات الأجنبية، وهو تدخل يفضي إلى المساس بسيادة الدولة، وبالتالي؛ بكيانها، لأن كيان الدولة، وديمومتها مقترن بسيادتها، لذلك، فقد أصبحت هذه الشركات العملاقة تشكل خطراً على وجود الدولة، خاصة وأنها أصبحت تُوظَّف لممارسة تأثيرات اقتصادية، وسياسية، وحتى عسكرية. ومن أبرز مظاهر الدور السياسي، والعسكري الذي أصبحت تلعبه هذه الشركات؛ نجد أنها أصبحت تدعم الحكومات التي توفر لها الظروف المناسبة، لممارسة نشاطها، وزيادة أرباحها في دول أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، وفي مقابل ذلك، فإنها تسعى إلى الإطاحة بالحكومات، والقيادات، التي تضر بمصالحها. وقد تصل درجة التدخل إلى حدِّ تدبير الانقلابات العسكرية، ودعم المعارضة، واختيار القادة، واستمرار الحكومات؛ حيث إن بعض الحكومات العربية مثلاً، حافظت على بقائها في الحكم، ليس بشرعية شعبية، ولكن بدعم في مجال الأسلحة، والنفط من الشركات العالمية الكبرى. (الخزرجي و المشهداني، 2004).

كما أن الإغراءات التي أصبحت تقدمها الشركات متعددة الجنسيات، جعلت الدولة تنسحب، فاسحةً المجال لهذه الشركات التي تقدم منتجات استهلاكية، وخدمات وتعليم، وغيرها، لذلك؛ يرى البعض أنه من أبرز المظاهر السياسية للعولمة، تأثيراتها على مبدأ السيادة الوطنية، حيث ترتّب على العولمة، التقليل من اختصاصات الدولة القومية، فإلى جانب الدولة، أصبحت هناك كيانات دولية لها دور كبير، يتجاوز أحيانا دور الدولة، مثل: المنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات (إسماعيل، 2008).

إن التواجد الأجنبي داخل حدود الدول، خاصة العربية منها والإسلامية؛ أصبح يَعرِض فكراً عقائدياً بعيداً عن معتقدات الشعوب المسلمة، فأضحت هذه الشركات شبحاً مخيفاً، يكاد يرمي بالدولة إلى خارج الحدود؛ ليستقر هو في الداخل، وتزداد خطى هذا الشبح عندما تتكاثف هذه الشركات، وتندمج وتتكتَّل، مشكلة وحدة مضاعفة القوة، فتكون بذلك ـ الشركات ـ أداة العولمة للقفز فوق الدولة، وحملها على تغيير سياستها، وتقديم جملة من التسهيلات الضريبية، والإعفاءات، والدعم المالي، لمصلحة هذه الشركات التي أصبحت تشكل قوة خارجة عن البرلمان والحكومة. (ابو سعدة، 2011).

ثانياً: أثر المؤسسات الاقتصادية الدولية على السيادة.

يقصد بالمؤسسات الاقتصادية الدولي؛ كلٌّ من: صندوق النقد، والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية. وقد أصبحت هذه المؤسسات تلعب دوراً مهماً في توجيه الاقتصاد الدولي، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتّسم بالهيمنة الأمريكية.

(1)- تأثيرات المؤسسات المالية الدولية على السيادة.

لقد أصبحت المؤسسات المالية تمثل أدوات فعالّة؛ لتجسيد أسس العولمة المتوحشة، حيث أصبحت علاقة هذه المؤسسات بدول العالم الثالث مثلاً، تثير جدلاً كبيراً، بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والعمل على نشر الأيديولوجية الليبرالية دون الالتفات إلى خصوصية كل دولة. (خير الدين، 2005).

إذ أن البنك الدولي استغل الظروف الصعبة، التي عانت منها الدول النامية خلال السبعينات، ليقدم قروضاً مشروطة بتنفيذ برامج التكيّف الهيكلي، ليلعب بذلك البنك، دور المدافع عن النظام الرأسمالي؛ حيث تهدف جميع أنشطته إلى تسهيل تغلغل رأس المال الأجنبي، داخل البلدان النامية، واستغلال مواردها وفتح أسواقها، كما يمارس

تأثيرات على السياسات، والتوجهات العامة لهذه الدول؛ إمّا بمنح قروض مقيَّدة بقروض ضمنية، أو صريحة، أو الامتناع عن منح القروض للدول التي لا تستجيب لإملاءات البنك، والتي هي في الواقع، إملاءات الدول الصناعية التي تتحكم فيها، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. (مصطفى، 2013).

لقد أصبح البنك الدولي يساهم بقسط كبير، في تجسيد إرادة وسيطرة أمريكا، خاصة على دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية التي تملك ثروات لا تحسن استغلالها؛ فتلجأ إلى الاستعانة باليد العاملة، والخبرات الأجنبية. الأمر الذي يكلفها إنفاقاً هائلاً، يثقل كاهل ميزانيتها، كما تلجأ إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية؛ لتغطية نفقاتها، وإنجاز المشاريع الكبرى، فتقع بذلك في فخّ المديونية، الذي أصبحت المؤسسات المالية الدولية، تتخذه كوسيلة للضغط على الدول المستضعفة، وحملها على اعتماد النظام الرأسمالي، وتغيير أيدلوجيتها، وتنفيذ تعليمات، وتوصيات البنك الدولي، وصندوق النقد، ومنظمة التجارة العالمية؛ وفق عقد إذعان، تغيب فيه إرادة كل الدول النامية، وغالباً ما تهدف سياسات المؤسسات المالية إلى إنهاء التأميم، وبيع المؤسسات المملوكة للقطاع العام، مثل، مؤسسات الماء، والكهرباء، ومنابع النفط، والمطارات،، وسكك الحديد والاتصالات، وغيرها. (الخزرجي والمشهداني، 2004). فهي سياسة تهدف إلى خصخصة القطاع العام، وإبعاد الدولة، وفسح المجال لقطاعٍ خاص مدعومٍ من طرف المؤسسات الاقتصادية الدولية، فيبرز بذلك دور هذه المؤسسات، الهادف إلى إنهاء دور الدولة، وإلغاء سيادتها؛ لتحُلَّ محلها السيادة العالمية.

(2)- ضغوط منظمة التجارة العالمية:

إن الدولة التي ترغب في الاستفادة من المزايا التي تقدّمها منظمة التجارة العالمية، مُلزَمَةً بتغيير نهجها الاقتصادي إلى الرأسمالية، وهي بذلك تقدم تنازلاً خطيراً؛ يُبرز خطورة الضغط الذي تمارسه المنظمة على الدول المنضَمّة، أو الراغبة في الانضمام إليها. فالدولة ملزمة بتغيير سياستها، وإعادة هيكلة اقتصادها؛ وفقاً للمقاييس، والمعايير التي تُحدّدها المنظمة، ولا فرق في ذلك بين الدول النامية، أو المتقدمة، حيث يستوجب الانضمام إلى المنظم، إجراء العديد من المفاوضات، والتي تتمحور أساساً حول تكييف القوانين، والقرارات الداخلية للدول، مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، فالدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة، مُلزَمة بإلغاء، أو تعديل قوانينها، وقراراتها غير المنسجمة مع مبادئ المنظمة. إن قيام الدولة بتغيير قوانينها، وقراراتها على هذا النّحو؛ يؤّثر في سيادتها الوطنية، ويجعلها خاضعة لإرادة غير إرادتها، الأمر الذي يعتبر تدخّلاً في شؤونها الداخلية، حيث إنه من المعلوم، أنّ وضع القانون يُعَدّ عملاً من أعمال السيادة، فإذا كانت الدولة مضغوطة في وضع قوانينها، وملزمة بالتقيّد بقواعد منظمة التجارة العالمية، فإن ذلك يدل على المساس بسيادتها. (ابن مفورة، 2017).

المحور الثاني

أثر العولمة على ثقافة الدول

أولاً: إقصاء الدين. The elimination of religion

لعل من أبرز التحدي الثقافي للعولمة؛ موقفها السلبي من الدين، وتهميش دوره في الحياة، وإقامة نظم المجتمع الإنساني بمعزل عن الدين، وتوجيهاته الشاملة، لكل جوانب الحياة، وقد مارس أعداء الإسلام هذه السياسة، منذ أمد طويل، تحت ما عرف بالغزو الفكري، وأعادوا التركيز على ذلك اليوم، من خلال ما يسمى بالعولمة. فالعولمة: نتاج شعوب علمانية، أقامت معظم شؤونها بعيداً عن مفاهيم أي دين، وبما أن العولمة تعمم معطيات ثقافية دنيوية، ومادية بحتة، دون أي اهتمام بمدى انسجام تلك المعطيات مع الإيمان بالله واليوم الآخر. فإنه يمكن القول، بأن العولمة تتنفس في محيط علماني، وتنشر الفكر العلماني، وتؤسس للأرضيات، وخلفيات علمانية، وهذا يشكل تحدِّياً من أكبر التحديات لأمة الإسلام. (باية، 2016).

.

(1)- إثارة الفتن، والخلافات المذهبية بين المسلمين، وإثارة النزعات الطائفية؛ لإضعاف كيان هذه المجتمعات، والسيطرة عليها.
(2)- محاربة الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، في المجتمعات المسلمة، والزعم بمعارضتها لحقوق الانسان، وعدم صلاحيتها للإنسان المعاصر.
(3)- فالعولمة؛ تطمح إلى إذابة الفوارق بين الشعوب، وإلغاء الخصوصيات الثقافية، وتوحيد الأذواق، والأعراف، والرغبات؛ لتحقيق مصالح اقتصادية للمستفيدين من تيار العولمة الجارف.
(4)- نشر الكفر والإلحاد في بلاد المسلمين. (ليلية، 2006).

ثانياً: تسليع الثقافة. the commodification of culture

يذهب بعض العلماء، في تعريفهم للعولمة؛ بالتأكيد على أن الثقافة بوصفها منتجاً اجتماعياً، قد أصبحت جزءاً من العملية الاقتصادية التجارية الجديدة، كغيرها من السلع، والمنتجات المادية؛ إذ تحررت من القيود الجمركية، وأصبحت قابلة للتداول على أوسع نطاق في السوق العالمية، وتخضع لنفس الإجراءات، والأحكام المفروضة على سواها من السلع المادية، غير أن مجال المنافسة في تسويق هذه السلعة، أصبح محدوداً للغاية، وغير متاح إلا للقوى الرئيسية المسيطرة على تكنولوجيا صناعة المعلومات، وتشكيل العقول. الأمر الذي يشير إلى أن التبادل الثقافي العالمي الجاري حالياً، هو تبادل غير متكافئ، يتغذى من التفاوت من ميزان القوى الثقافية، على الصعيد العالمي بين ثقافات مسلحة بالتكنلوجيا الاتصالية والمعلوماتية، وبين ثقافات مجردة من أيه حماية تكنولوجية، أو تشريعية؛ مما يحول دون خلق التفاعل المنتظر بين الثقافات، والمجتمعات. وهنا، يبرز الوجه الحقيقي لما يسمى بثقافة العولمة، التي تعني في جوهرها سوى سيطرة الثقافة الغربية (الأمريكية على وجه الخصوص). وقد عبر عن خطورة هذا الأمر، فوكنز: وزير الخارجية الكندي السابق؛ بقوله: "لَئِن كان الاحتكار أمراً سيئاً في صناعة استهلاكية؛ فإنه أسوأ إلى أقصى درجة في صناعة الثقافة، حيث لا يقتصر الأمر تثبيت الأسعار، وإنما تثبيت الأفكار أيضاً".

إذ أن من سلبيات العولمة الثقافية، تحويل الثقافة نفسها، ومؤسساتها إلى سلعة، وأمام إشاعة ثقافة العولمة ذات الطابع المُؤَمرَك، والمتجه إلى إقصاء الثقافات الأخرى؛ من خلال قوتها المالية، وقدرتها على الإنتاج والتوزيع، لا من خلال قيمتها الثقافية، أو منافستها الثقافية. (عبد الرحمن، 2006).

إن حالات التبادل الثقافي غير المتكافئ؛ أدَّت، وتؤدِّي تدرجياً إلى فقدان الثقافة الأدنى لمقَوِّمات استمراريتها، ومن ثَمَّ، تفككها، وانهيارها، مما يخلق إشكالية كبرى على صعيد الهويَّة، وعلى نمط الحياة الاجتماعية، من جَرَّاء العولمة الثقافية، أو ما يطلقون عليها: الاختراق، أو الغزو الثقافي.

ويمر الاختراق حسب (باية، 2016)، في ثلاث آليات:
(1)- تخسر الدول النامية ثقافاتها؛ بفعل ضغط اختراق، واجتياح التيار الثقافي العالمي، التي تمثل مرحلة حيوية، ودقيقة من استلاب الثقافات المختلفة، وجعلها تخدم مصالح الثقافة العالمية الغربية.
(2)- تعميم الانقسام، والتفكك، والتشرذُم الداخلي، وإظهار الثقافة الوطنية، في صورتها الضعيفة، والعاجزة عن تقديم الشخصية الناجحة، بالمقابل تُبرَز ثقافة العولمة متفرقة وراقية.
(3)- بروز روابط ، وآليات؛ تعمل على إيجاد قيم تساعد على الانتقال إلى الثقافة العالمية، والعبور بالفكر الثقافي، إلى أبعد نقاط العالم، ذلك؛ لإحداث نوع من التواجد الثقافي.

فأخطر النتائج المترتبة على العولمة، تلك المتصلة بمخاطر الإقتلاع الثقافي، والخوف من فقدان الهويَّة، لدى العديد من الشعوب والأمم. فقد تمكنت وسائل العولمة من اختراق الحدود الثقافية، انطلاقاً من مراكز صناعة، وترويج الثقافة السائدة، ذات الطابع الغربي المُؤَمرَك، عبر آليات التأثير الإلكتروني، مستخدمة الصورة بدل الكلمة، لصالح اكتساح الفضاء الثقافي الذي يُغزَى بقيم ثقافة الغالب، ونظرياته، على حساب قيم الشعوب المغلوبة، مُهدِّداً إياه بالانزواء، والاحتماء بالتاريخ والتراث، أو الذوبان في خضم الثقافة السائدة، والضياع في تيارها الجارف. (باية، 2016).

رابعاً: الترويج لثقافة الاستهلاك. Promotion of Consumption culture

في ظل آليات الهيمنة العالمية، تحولت الثقافة الاستهلاكية إحدى مجالات تدويل النظام الرأسمالي؛ إلى آلية فاعلة، لتشويه البُنى التقليدية، وتغريب الإنسان، وعزله عن قضاياه، وإدخال الضعف لديه، والتشكيك في جميع قناعاته الوطنية، والقومية، والدينية. وذلك؛ لإخضاعه نهائياً للقوى المسيطرة على القرية الكونية، وإضعاف روح النقد، والمقاومة عنده، حتى يستسلم نهائياً إلى واقع الإحباط؛ فيقبل بالخضوع لهذه القُوى، أو التصالح معها (ظاهر، 1993).

إذ يلعب التلفزيون، دوراً هاماً، في إنتاج ثقافة ترويجية، تركز على استخدام الإعلان المعتمد على الصور المرئية؛ من أجل خلق علامة تجارية، أو سلعية ذات قيمة، إذ تعني ثقافة (بيرجر كنج، و بيبسي، وكوكاكولا) عن عالمية هذه الثقافة الترويجية. (باية، 2016).

خامساً: التهوين من شأن اللغة العربية. Underestimating the Arabic language

وإن كانت اللغة من أكثر الأنظمة الثقافية تمثيلاً للخصوصية الثقافية، فقد تأثرت اللغة بالعولمة؛ حيث نلاحظ أن لغة الحياة اليومية، تنتشر فيها كثير من المفردات الأجنبية، يضاف إلى ذلك؛ انتشار تعلم اللغات الاجنبية في مختلف مراحل نظمنا التعليمية، وذلك اتساقاً مع متطلبات سوق العمل في عصر العولمة، مما يعني حصار اللغة العربية؛ حاضراً، ومستقبلاً. (العصيمي، 2010).

المحور الثالث

أثر العولمة على سياسة الدول

حركة عولمة السياسة؛ تتجسد في وقائع، وظواهر عديدة، وتأخذ تجليات كثيرة على أرض الواقع، ربما كان في مقدمتها: ظاهرة المجال السياسي العالمي، الذي أخذ يحُلُّ محل المجال السياسي المحلي، وظاهرة أن السياسة في كل أرجاء العالم، أصبحت اليوم، مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم. وظاهرة التدفق الحر، وغير المقيِّد للسياسة على الصعيد العالمي، وظاهرة تمدُّد السياسة خارج نطاق الدولة القومية، وظاهرة لحضنة السياسة، وظاهرة الزيادة غير المسبوقة في الروابط السياسية بين الدول، والمجتمعات، والأفراد، وظاهرة لَبرَلَة الثقافة السياسية، وصعود النموذج الفكري، والسياسي الليبرالي، على الصعيد العالمي، وأخيراً ظاهرة الأمْرَكة التي قطعت شوطاً مهماً على أرض الواقع، خلال السنوات العشر الأخيرة. وهذه الظواهر وغيرها من المستجدات، والإيحاءات؛ تُجسِّدان معاً، حركة عولمة السياسة، وتوحي ببعض المعاني المختلفة للعولمة السياسية. (عبدالله، 2002).

والعولمة السياسية؛ تعني التفكير في العالم، وتخيُّله كوحدة سياسية واحدة. وبطبيعة الحال فالعالم ـ كما هو قائم على أرض الواقع ـ ليس وحدة سياسية واحدة، ومن الصعب أن يتحول في المستقبل المنظور، إلى وحدة سياسية واحدة. فالعالم المعاصر يتكون من وحدات سياسية؛ بعضها منفصل، ومنعزل، ومتفاعل مع بعض. ولا يزال العالم ـ على الرغم من كل الحديث المتزايد عن القرية العالمية ـ مُجَزَّئاً أكثر مما هو مُوحَّد سياسياً، لكن التجزئة، والعزلة السياسية، في طريقها إلى التراجع السريع، وربما النهائي. ما يحدث على أرض الواقع، هو

بروز مجال سياسي عالمي؛ يكبُر، ويزداد حضوراً، وتأثيراً. ويتمحور أساساً، حول العالم الواحد، وليس حول الدولة، أو الوحدات السياسية المنغلقة.

في المجال السياسي العالمي؛ الدولة ليست وحدها مركز السياسة، وهي ليست مسؤولة مسؤوليةً كاملة عن أفرادها، وأمنها، وبيئتها، وحتى مصيرها ومستقبلها. ستظل الدولة ـ نظرياً ـ تدعي هذه الوظائف والمسؤوليات، وسوف تتمسك بمفهوم وواقع السيادة، لكن على الصعيد العملي، وعلى أرض الواقع؛ لم تَعد الدولة الآن، ولن تكون قادرة في المستقبل، على الثبات على هذه الأحقية كما كانت تفعل قبل 300 سنة الأخيرة. (عبدالله، 2002).

نموذج: تسريبات " أوراق بنما " ودلالاتها بالنسبة لمسألتي الدولة والسيادة.

في مطلع أبريل 2016، تم الإعلان عن الفضيحة التي عرفت إعلامياً باسم: تسريبات "أوراق بنما" ، وذلك بنشر تحقيقات، وتقارير صحفية، استناداً إلى تحليل نحو (11.5) مليون وثيقة تخص شركة "موساك فونسيكا" (Mossack- Fonseca) للمحاماة والاستشارات القانونية ـ مقرها بنما ـ وكانت هذه الوثائق، قد سربت بواسطة مجهول لصحيفة "زود دويتشه تسايتونج" الألمانية منذ نحو عام، وقد طلبت الصحيفة المساعدة من "الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين" من أجل تحقيق الوثائق وتحليلها، ووزعها الاتحاد بدوره على نحو (400)صحفي ينتمون إلى نحو (107) مؤسسات صحفية، موزعة على نحو (78) دولة. وتُعَد شركة "موساك فونسيكا" رابع أكبر شركة في مجال خدمات "الأوفشور" على مستوى العالم، وهي تعمل في بنما منذ نحو (40) عاماً، ولها فروع في نحو (35) دولة. (إبراهيم ، 2016).

وقد كشفت "أوراق بنما"، عن مدى الاختراق الذي تتعرض له الدولة الوطنية في الوقت الراهن؛ حيث أكدت أن نحو (140) من المسئولين السياسيين، الحاليين، والسابقين، في بلدان عديدة منتشرة عبر العالم، وغيرهم من المشاهير في مجالات المال والرياضة، قد هرَّبوا أموالاً من بلدانهم، من خلال الشركة المذكورة، وذلك عبر قيامها بتأسيس شركات "الأوفشور" (Offshore Companies) والشركات الوهمية (Shell Companies) لعملائها في دول، ومناطق تعتبر بمثابة "جنان ضريبية"، حيث تتميز بعدم فرض ضرائب، أو وجود ضرائب محدودة جداً في أفضل الأحوال. وبذلك، يستطيع أصحاب الأموال السوداء تبييضها، عبر قنوات مشروعة في ظاهرها على الأقل، والتهَرُّب من دفع الضرائب، أو تجنب دفعها، فضلا عن إدارة استثماراتهم بطرق سرية، من خلال هذه الشركات الوهمية، حيث لا تظهر مكاتبات الشركات، ومراسلاتها، أسماء أصحاب الأموال الحقيقيين. وفى هذا السياق، كشفت الوثائق عن أن شركة "موساك فونسيكا" أدارت على مَرِّ السنين أكثر من (300) ألف شركة، وأن عملاء الشركة ينتمون إلى أكثر من (100) دولة. (إبراهيم، 2016).

وتباينت ردود الأفعال على فضيحة تسريبات "أوراق بنما"، والتي تعد الأكبر في التاريخ، حيث استقال رئيس وزراء أيسلندا: ديفيد جونلوجسون، بعد أن كشفت الوثائق عن تورطه مع زوجته، بتأسيس شركة في الجزر العذراء البريطانية؛ ليُخفي من خلالها ملايين الدولارات. وأعلن رئيس الوزراء البريطاني: ديفيد كاميرون، إقراراته الضريبية على إثر ورود اسم والده في التسريبات. كما أن هناك حكومات فتحت تحقيقات، وذلك على غرار ما حدث في كل من فرنسا، وإسبانيا، وأستراليا، وبنما، وغيرها. وبالمقابل، هناك من المسؤولين من نفى صحة المعلومات المتعلقة به، وذلك على نحو ما فعل الرئيس الروسي: بوتين، وهناك من تجاهل الأمر كلية كما هو الحال في الدول العربية ـ باستثناء تونس ـ التي وردت أسماء بعض مسؤوليها في الوثائق.

وفى ضوء ما سبق، يمكن القول، إن التسريبات وتوابعها، والطابع السري الذي يحيط بأنشطة شركة "موساك فونسيكا" قد كشف عن عدة دلالات هامة، تتعلق بالدولة الوطنية وسيادتها في الوقت الراهن، ومنها:

(1)- أن هناك حالة من الاختراق، تتعرض لها الكثير من دول العالم بدرجات متفاوتة، وأشكال مختلفة، وذلك على أكثر من مستوى. فبعض أجهزة الدولة، ومؤسساتها، وقوانينها؛ يتم التلاعب بها من قبل مسئوولين سياسيين،

وغيرهم من الفئات التي تدور غالباً في فلك السلطة، مما يسمح بخروج أموال من هذه الدولة أو تلك، بطرق غير قانونية، أو تبدو قانونية في ظاهرها فقط، وهو أمر لا يمكن فهمه بمعزل عن شبكات الفساد على مستوى الدولة، وهي مرتبطة بشبكات الفساد العالمي، المتغلغلة في كثير من دول العالم. (إبراهيم، 2016).

(2)- أن الشركات الوهمية التي تمثل الجانب الأهم في أنشطة شركة "موساك فونسيكا" وغيرها من الشركات العالمية العاملة في هذا المجال، تمثل "الجانب المظلم في النظام المالي الدولي " حسب منظمة الشفافية الدولية، لاسيَّما أن الشركة المذكورة، هي واحدة من مئات الشركات العاملة في هذا المجال، كما أن (بنما) هي واحدة من بين العشرات من الملاذات للضريبة الآمنة. وحسب بعض التقديرات فإن نحو(8 %) من ثروة العالم، أي ما يقدر بنحو (7،6) تريليون دولار أمريكي، موجودة في ملاذات ضريبية. وبذلك، تمثل الشركات الوهمية وسيلة لتبييض أموال تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة، واستثمارها لصالح أصحابه، بطرق سرية. (إبراهيم، 2016).

(3)- أن تسريب "أوراق بنما" وإعلانها عالمياً يكشف في حد ذاته، عن مظهر آخر من مظاهر الاختراق والانكشاف الذي تعاني منه الدولة الوطنية في الوقت الراهن، لاسيَّما أنه جرت خلال السنوات القليلة الماضية، تسريبات أخرى عديدة ذات طابع عالمي، على نحو ما سبق ذكره. وفى هذا السياق، ذكرت شركة "موساك فونسيكا" أنها تعرضت لعملية قرصنة معلوماتية. وعليه، فإن الدولة في "عصر التسريبات" أصبحت أكثر عرضة لنزع أسرارها، وكشف وثائقها. وقد أصبحت عمليات التجسس الإلكتروني، والقرصنة المعلوماتية منتشرة على نطاق واسع، وطالت مواقع إلكترونية، يفترض أنها تتمتع بحماية عالية، مثل مواقع وزارتي الدفاع والخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية. (إبراهيم، 2016).

(4)- أن التباين في ردود الأفعال على تسريبات "أوراق بنما"، يكشف عن حقيقة الفجوة القائمة، بين نوعين من الدول. فهناك الدول الديمقراطية، التي شهدت أشكالاً مختلفة من الاحتجاجات، والاستقالات، وفتح التحقيقات لاستجلاء الحقيقة، وهناك الدول غير الديمقراطية، التي مر فيها موضوع التسريبات مرور الكرام. وبالتالي؛ فإن الحديث عن الدولة والسيادة في "عصر التسريبات" لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار، هذا التمييز بين النوعين من الدول.

وبالإضافة إلى التسريبات على المستوى العالمي، فقد تزايدت ظاهرة التسريبات على المستوى الوطني في عديد من الدول، خاصة تلك التي تمر بمراحل انتقالية، وتشهد حالات من انفلات الأمن، والتآكل المؤسَّسي . وقد تُستخدم التسريبات على المستوى الوطني، كأداة في الصراعات السياسية، أو الحملات الانتخابية، أو التنافس الاقتصادي. وفى هذا السياق، شهدت مصر عقب ثورة 25 يناير، الكثير من التسريبات التي طالت نشطاء سياسيين، مع ما مثلته هذه التسريبات، من انتهاك للدستور والقانون ، وأصبح السؤال المطروح هو: كيف وصلت هذه التسريبات إلى بعض الإعلاميين؟ ولماذا لم تتحرك أجهزة الدولة، ومؤسساتها لوقف هذا المسلك الذي يمثل انتهاكاً للدستور؟ كما شهدت مصر أيضاً، خلال السنوات القليلة الماضية، ظاهرة أوشكت أن تكون فريدة على مستوى العالم، و تتمثل في تسريبات امتحانات الثانوية العامة، على نطاق واسع، ونشرها على الإنترنت، الأمر الذي وضع أجهزة الدولة، ومؤسساتها في حالة من الحرج، والإرباك. (إبراهيم، 2016).

الخلاصة:

من خلال دراسة أثر العولمة على السيادة الوطنية للدولة؛ توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، يمكن حصرها في الآتي:

(1)- عجز الدولة عن السيطرة على أصحاب القرار الحقيقيين؛ أي: الأسواق المالية، والشركات العملاقة التي تتجاوز الدول والحدود.

(2)- أن العولمة بإشكالها، ومظاهرها المختلفة؛ تؤدِّي إلى الحدِّ من سلطة الدولة، وهشاشتها، أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة، وخاصة الاقتصاد.

(3)- ظهور مؤسسات اقتصادية كونية، تحُلُّ محل المؤسسات الاقتصادية الوطنية، والسماح للشركات متعددة الجنسيات في أخذ دور متزايد في إدارة الأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة أن بعضها ينطلق في استثماراته من مفاهيم، وفلسفات؛ تغاير الهويَّة الوطنية للدولة.

(4)- تقييد هامش السياسات الاقتصادية الوطنية؛ بعدم تجاوز المصالح الاقتصادية العالمية، وتقليص مساحة القطاع العام ،ونظم الرقابة الحكومية؛ مقابل زيادة دور القطاع الخاص، والمحلي، والأجنبي.

(5)- فقدان الدولة لدورها بشكل متسارع، من أن تكون تلك البؤرة التي يدور حولها كل شيء، وتحدد مجال حركة كل شيء. وتحول دورها إلى مجرد أداة لحفظ الأمن، وتقديم الخدمات العامة بأقل التكاليف، بالنسبة لأصحاب رأس المال.

(6)- تزايد دور جماعات الضغط العالمية، كالمنظمات العالمية في مجال الحريات، وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة والرأي، في التأثير على صُنَّاع القرار في كثير من الدول، بما يخدم أهدافها، ومصالح الدول الكبرى التي تتزعمها.

(7)- انتشار القيم، والأفكار الليبرالية التحررية، التي تختلف عن أخلاقنا، وقيمنا، وعقيدتنا الإسلامية، التي تُعّد حراستها؛ إحدى وظائف الدول الإسلامية الرئيسية.

التوصيات:

من خلال مفهوم أثر العولمة، وأنماطها، وتحدياتها على سيادة الدولة؛ يمكن للباحث أن يقدم عدداً من التوصيات؛ تحُدُّ من مدى خطورة العولمة على المواطن، في العالم العربي، والإسلامي، والتي يمكن إتْباعها كالتالي:

(1)- تطوير المناهج العلمية؛ باشتمالها على قضايا العصر الأكثر إلحاحاً، وخصوصاً تلك التي تتعارض مع قيم المجتمع، بما يؤدِّي إلى ترسيخ عقيدة الإيمان بالله، وتأكيد قيم العلم، والحرية والإنتاج، وإقامة مشاعر السلام والأمان في عقول البشر.

(2)- التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية؛ في غرس، ودعم الخصوصية الثقافة لكل شعب؛ في نفوسهم، وعقولهم، وإيجاد الحصانة الثقافية التي تحول دون تأثير مختلف الآليات الحديثة التي تستخدمها الدول المهيمنة؛ لمحو الهويات الثقافية، المخالفة للثقافة الغربية.

(3)- مواجهة الثورة التكنولوجية، والتدفق المعرفي المتزايد؛ بانتقاء النافع من المعلومات، والقدرة على استخدام المعارف في إنتاج أفكار جديدة، ومواد جديدة.

(4)- إنتاج البرامج والأفلام الهادفة، وبثها من خلال الأقمار الصناعية التي يجب أن نسعى لامتلاكها لمقارعة ما يمس حياتنا الثقافية، والدينية، والاجتماعية.

(5)- تعزيز مكانة اللغة العربية في نفوس أبناء الأمة؛ إذ تُعَد اللغة العربية من العناصر الأساسية، في استمرارية الثقافة العربية؛ لأنها مستودع تراث أمتنا العربية الإسلامية، بما تحمله في طيَّاتها من خبرات، وفكر، ومضامين.

(6)- ولمواجهة الآثار الاقتصادية للعولمة؛ ينبغي ضرورة تطبيق مفاهيم الشريعة الإسلامية، وذلك لأن الاسلام نمطه الاقتصادي الخاص؛ ينافي تماماً، النمط الاقتصادي الرأسمالي، فمبدأ الإسلام، وبكل ما فيه؛ قائم على أساس الرحمة، والهداية، والرأفة بالبشرية. وليس الجشع، والاستغلال؛ كما هو التفكير الرأسمالي، ولكن هذا النمط لا يمكن أن نرى تكامله، ونجاحه، إلا بعد أن تتبناه دولة؛ فتطرحه كنظام عالمي بديل.

(7)- أما بالنسبة لمواجهة الخطر السياسي؛ فيقترح الباحث، ضرورة عمل تحالف عربي يضم عدداً من الدول؛ للوقوف صفاً واحداً، في وجه التحديات الدولية، والتكتلات الاقتصادية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية.

(1)- يوسف، بعيطيش، (2017) "إشكالية السيادة الوطنية في ظل العولمة"، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، العدد: (11)، ص59 – 72.

(2)- عبدالله، عبد الخالق، (2002) "عولمة السياسة، والعولمة السياسية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، قسم العلوم السياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، المجلد: (24)، العدد: (278)، ص22-35.

(3)- إبراهيم، جيلان محمد، (2016) "أثر العولمة على سيادة الدولة"، مجلة الاستواء، جامعة قناة السويس – مركز البحوث والدراسات الإندنوسية، العدد: (3)، ص287-302.

(4)- عقيل، وصفي محمد عبد، (2011) "إشكالية مفهوم الدولة في ظل العولمة"، إربد للبحوث والدراسات القانونية، جامعة إربد الأهلية، المجلد: (15)، العدد: (1)، ص301-344.

(5)- الأسدي، وداد مهدي هادي، (2014) "السيادة الوطنية، والوسائل السلمية لتسوية المنازعات"، مجلة جامعة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة – كلية القانون، المجلد: (7)، العدد: (18)، ص252-290.

(6)- بشير، حكمت، (2006) "السيادة في عالم متغير"، منشورات مكتبة الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني.

(7)- إبراهيم، أوس خليل، (2006) "أثر المتغيرات القانونية في مبدأ سيادة الدولة"، رسالة ماجستير، كلية القانون، الجامعه المستنصرية.

(8)- محمد، حازم (2006) "المنظمات الدولية، الطبعة الثالثة، مكتبة الآداب، القاهرة.

(9)- الشكري، علي يوسف، (2004) "مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية "، إيتراك للنشر والتوزيع.

(10)- الذرب، عبد الأمير، (2006) "القانون الدولي العام"، الطبعة الأولى، دار تنسيم.

(11)- العطية، عصام، (2006) "القانون الدولي العام"، الطبعة السادسة، العاتك للنشر.

(12)- خضر، لطيفة إبراهيم، (2006) "الديمقراطية: بين الحقيقة والوهم"، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة.

(13)- حجازي، أحمد مجدي، (2005) "العولمة: بين التفكيك وإعادة التركيب"، دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد، الدار المصرية السعودية، القاهرة.

(14)- الخزرجي، تامر كامل، و المشهداني، ياسر علي، (2004) "العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.

(15)- إسماعيل، فضل الله محمد، (2008) " العولمة السياسية وانعكاساتها وكيفية التعامل معها"، دار الجامعة الجديدة، مصر.

(16)- ابن مفورة، جنات، (2017) "آليات العولمة الاقتصادية وأثرها على السيادة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد (47)، ص395-405.

(17)- العصيمي، عبد المحسن بن أحمد، (2010) "العولمة في عالم متغير"، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع، الرياض.

(18)- ظاهر، مسعود، (1993) "الثقافة العربية ومواجهة المتغيرات الدولية الراهنة"، الفكر العربي المعاصر، بيروت.

(19)- عبد الرحمن، عواطف، (2006) "الإعلام والعولمة البديلة"، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
(20)- باية، سيفون، (2016) "من ثقافة العولمة إلى عولمة الثقافة: دراسات إستراتيجية"، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد: (23)، ص75-88.
(21)- ليلية، علي، (2006) "تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف"، الطبعة الثانية، المكتبة المرية.
(22)- مصطفى، ياسر بسيوني محمد، (2013) "الحكومة العالمية وحكومة الدولة المعاصرة: دراسة مقارنة في الأنظمة السياسية المعاصرة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
(23)- خير الدين، شمامة، (2005) "العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل: دراسة لآفاق القانون الـ21 من حدود القانون الدولي إلى مجاهل النظام العالمي الجديد"، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة.
(24)- أبو سعدة، حافظ، (2011) "أثر سياسات العولمة على احترام حقوق الانسان"، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة.
(25)-إبراهيم، حسنين توفيق، (2016) "الدولة والسيادة في عصر التسريبات"، مجلة الديمقراطية، المجلد: (16)، العدد: (63)، ص42-52.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

(1)- Andrews, Daved M. (1994) Capital Mobility and State Autonomy: Toward A structural theory of international Monetary Relations. International Studies Quorterly 38:2 (JUNE). P198 213.
(2)- Giddeens, Anthony. (1994) Beyond Right and Left: The Future of Radical Politics, Cambridge University Press, p128-144.
(3)- Scholte, Jan Aart, (1995) Globalization and Modernity. San Diego, CA: ISA Contention, Apr, P15-20.

تقييم الأثر البيئي لمخرجات صناعة الحديد والصلب وطرق المعالجة

- د. عبدالباسط إبراهيم سالم. د. إسماعيل مصباح حمزة.

•

مقدمة:

تعددت الجرائم البيئية، التي أحدثها الإنسان، نتيجة التقدم العلمي المواكب للتطور البشري، دون وجود أي رقابة ـ وإن وجدت ـ فتكون بعد حدوث المشكلة التي تُعَدُّ بمثابة الكارثة، أو المشكلة لا تنكشف إلا بعد وقوعها[1]. والمريب في الأمر، هو علاقه هذه المشاكل بالمسألة السياسية، أي أن سيادة الدولة، لايهمها إلا الحفاظ على هذا التطور، أو مراعاة لظروف أخرى، بمعنى أن من يقوم بهذا العمل، ليس له علاقة بما سيحدث للبيئة والانسان. وغالباً مايكون المستثمر من خارج هذه الدولة، وقد ازدادت في هذا العصر، الملوِّثات الضارة بالبيئة، واتخذت العديد من الأشكال، وجميعها ذوات أضرار بليغة على جميع الكائنات الحية، والبيئة المحيطة، ومن المعروف، بأن البيئة الطبيعية تتكون من أربعة نظم، يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، وهي: الغلاف الجوي، والغلاف المائي، والغلاف الصخري، والغلاف الحيوي؛ ويقصد به جميع الكائنات الحية التي تعيش في الطبقة الرقيقة التي تحيط بملاذ الأرض، وجميع هذه الكائنات، تعيش على الغلاف المائي، فوق سطح الأرض، والتي تُقدَّرنسبته حوالي 71% من حجم الأرض، ونسبة المياه العذبة 2.8% فقط، هذه النسبة البسيطة 2.15%، هي عبارة [(1)] عن غطاءات، وأنهار جليدية، أما المياه الجوفية؛ فنسبتها 0.63% فقط، وبفضل العلم الغير المنظم؛ بدأت الصناعات الغير خاضعة للرقابة، في إدخال ملوَّثاتها؛ ليصبح هذا المصدر، من أهم المصادرالمُصدِّرة للكوارث البيئية، والأمراض للبيئة، والإنسان، إلا ما رحم ربك.

ومن خلال ماتقدم، فإن الصناعة هي النشاط الذي تعتمد عليه الدول في سياساتها التنموية، وبلادنا ليبيا، هي إحدى هذه الدول؛ حيث بدأ النشاط الصناعي في تنامٍ مطَّرد، في الربع الأخير من القرن الماضي، منذ بداية السبعينات تقريباً، والنمط الصناعي يختلف حسب الدول المشاركة فيه، إنجليزياً كان، أو فرنسياً، أو عربياً، أو غير ذلك.

ولعلنا في هذه الدراسة، سنسلط الضوء على مُخرَجات صناعة، تعتبر من أهم الصناعات في وسط ليبيا، وهي مصدر رئيس للدخل العام، وهي صناعة الحديد والصلب، وتعتبر من أهم مصادر التلوث على البيئة، إذا لم تخضع ـ وبإسهاب ـ للقوانين البيئية الموجودة، حيث إن مُخرَجات هذه الصناعة، وبالتحديد مياه الصرف الصناعي، المحتوية على المعادن الثقيلة.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من خضوع صناعة الحديد والصلب في منطقة الدراسة، إلى العديد من المعايير الحامية للبيئة من هذه الصناعة، ـ والمقصود بمنطقة الدراسة: مصنع الحديد والصلب بمدينة مصراتة ـ ، ومن الاطلاع على قوانين العمل وكمية المُخرَجات؛ فإنها لاتعتبر مخالفة لدرجة كبيرة، وفقاً للمعايير الدولية، إلا أن المشكلة ليست في المخرج، في حد ذاته، بل في تركه مدة طويلة دون معالجة؛ مما يتسبب في مُخرَجات ضارة، لهذا، وجب التحذير من حدوث أي تهاون في هذا السياق، ونحن في هذا البحث، سوف نتناول مُخرَجات هذه الصناعة، والطرق المثلى؛ لتفادي أي تجاوز، وهنا، تجدر الإشارة، إلى أن المشكلة ليس في الصناعة بحد ذاتها، ولكن الإهمال في

[1] بيان محمد الكايد، النظام البيئي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان،2011.

التعامل مع المُخرَجات، هو المشكلة الرئيسية. وهنا، نتطرق بالتحديد، إلى مياه الصرف الداخلة في صناعة الحديد والصلب، وكيف يتم تداولها، وتخزينها، خاصة وأن جميع المواد الداخلة في هذه الصناعة، وهي: خام الفحم، وخام الحديد، والحجر الجيرى. والمواد الداخلة في خفض الحرارة؛ يتم طحنها، وتخزينها، في كومات كبيرة مُعرَّضة لسقوط الأمطار. وبالتالي؛ التسرب المباشر للمياه الجوفية أيضاً، عند إدخالها إلى أفران، لتحويلها إلى مادة الكوك (coke)، ويتم تبريدها بعد ذلك بالمياه ،وتستمر هذه العملية، من التبريد، إلى إزالة الشوائب، وكل هذه العملية تكون مصاحبة بتفاعل الشوائب، وحَدِّث ولا حرج.

صناعة الحديد والصلب ومُخرَجاتها:

تمر هذه الصناعة بعدة مراحل صناعية دقيقة، والأساس في هذه الصناعة، هو خلط العديد من المواد المستخرجة من الطبيعة، وإخضاعها لعمليات حرارية متعددة، وتفاعلات أخرى؛ ليتم إنتاج ماهو مطلوب، وبشكل سريع، نسرد هذه العملية، حتى نصل إلى ماسوف ينتج عنها، من معارض للبيئة، وكيفية الوصول إلى حل.

المكوِّنات الاساسية لهذه الصناعة:

1.خام الفحم، الذي يتم تحويله إلى خام الكوك (coke) ويتم ذلك، عن طريق حرقه في فرن ذي درجة حرارة عالية؛ ليتحول إلى الشكل المسامي للكربون، والذي يسمى الكوك.

2. الحجر الجيري، ويتم تحويله إلى معمل للتكسير، ثم إلى فرن عالي الحرارة.

3.خام الحديد، وتتم تنقيته أولاً، ثم يحال إلى درجة حرارة عالية في فرن تجتمع به جميع المُخرَجات السابقة، عند تلاقي جميع هذه المواد في فرن واحد ذي درجة حرارة عالية، وتضاف إليها العديد من المواد الكيماوية، وبعض الخردة، ثم استخراج حديد صلب منصهر، إلى مصانع أخرى؛ لتشكيله حسب الصناعة المرادة. وكل صناعة أخرى، تحتاج إلى أفران، ومواد حافظة، وعوازل، وسبك...إلخ، وجميع هذه المراحل، تمر بعمليات غسيل، وإعادة تنظيف، وما إلى ذلك. وكل عملية، لها مُخرَجاتها، وتفاعلاتها المصاحبة، ومايهمنا هو كيفية التعامل معها.

ومن جهة أخرى، فربما يكون الحديد أول عنصر استخدمه الإنسان بكثرة بالغة؛ نظراً لصلابته، وسهولة تشكيله، في جميع المعدات؛ الزراعية، والصناعية، والعسكرية، فضلاً عن رخص ثمنه. ولهذا، نجد العديد من المصانع التي تستخدم هذا الإنتاج في الصناعة، تستخدم أيضاً بعض المُخرَجات الصادرة عنه، كالنترات، والكلوريدات، والخلات؛ كمقويات للأصباغ النسيجية، وصقل الزجاج، والعديد من الصناعات الأخرى. وبذلك، تكون له أهمية فائقة في حياة الإنسان، والكائنات الحية، وله مُخرَجات في حد ذاته، كمادة ليس لها أضرار كثيرة على الإنسان، إلا بعض الأمراض؛ مثل، أمراض الرئة، في حالة التعرض المباشر للمُخرَجات، إلا أن المشكلة، هي عند تجميع المُخرَجات الزائدة في مَكَبَّات، أو إدخال مواد أخرى في عملية التصنيع، قابلة للتفاعل.

خواص المياه الداخلة في هذه الصناعة.

إن المياه المستعملة في هذه العملية، تكون عند عمليات التبريد، لتشكيل الصلب، وغسيل الغازات. كذلك يتم إدخال المياه إلى المطحنة، وخلطها مع الكوك البارد، وعمليات خفض الحرارة، والمواد الداخلة في ذلك، ويمكن تلخيصها في الآتي:

1.مياه قلوية، وهي ناتجة من الغسيل القلوي لأشكال الصلب، لإزالة الشحوم.

2.مياه حامضية.

المُخَلَّفات الناتجة عن عملية تصنيع الحديد والصلب:

عند القيام بعمليات التصنيع لهذه المادة، فإن الموقف يتطلب استخدام كميات كبيرة من الوقود، كالغاز الطبيعي، والزيت الثقيل، وفحم الكوك؛ لإتمام هذه العملية. علماً بأن المصنع يضم العديد من الوحدات الإنتاجية، والملاحق، لاستخراج منتجاته، المتمثلة في حديد التسليح، واللفات المطلية، والحديد الإسفنجي. كل هذه المنتجات

تحتاج إلى عمليات صهر داخل الأفران، وعمليات الجلفنة، وهي الطلاء بالزنك، وكل هذه العمليات، لها مخلفات يتم التخلص منها عملياً من داخل المصنع فقط، وذلك بالبيع إلى جهات أخرى، مثل: الأخشاب، والزنك، والزيوت، والمساحيق، والبعض يبقى داخل المصنع.

المخلَّفات الصلبة الناتجة من مصنع الحديد والصلب

المكان	المخلفات الصناعية	الكمية الشهرية
مصنع الدرفلة على البارد	أكاسيد – خبث	16-35طن
مصنع الدرفلة على الساخن	قشور حديدية	-
مصنع درفلة الاسياخ والقضبان	قشور حديدية	300طن
مصنع درفلة القطاعات	قشور حديدية	70 طن
مصانع الصلب	حمأ - خبث - غبار- أتربة	665-15100طن
مصنع الاختزال المباشر	خبث - أحجام صغيرة من الخام اقل من 3 ملجم	250-2000 طن
مصنع الجير	أحجام صغيرة من الخام اقل من 2.5 ملجم - غبار	250-1500 طن
محطة توزيع المياه	وحل - برادة حديد الناتجة عن التبريد	60 متر مكعب
محطة توزيع الكهرباء	مياه التبريد الراجعة الى البحر	4600 متر /ساعة

المصدر: الهيئة العامة للبيئة، تقرير الوضع البيئي لمصنع الحديد الصلب، مصراتة، 2005.

وجميع هذه المُخَلَّفات، الناتجة عن العملية الصناعية، لديها تفاعلات؛ نتيجة لتركيبتها الكيميائية، فعند حرقها، أو تفاعلها؛ تنتج عنها غازات، ومواد أخرى خطيرة، تؤدي إلى تلويث البيئة، وخصوصا تلويث الجو، وعند هذه النقطة، تبدأ المعضلة الحقيقية التي تأتي من هذه الصناعة، فالتوسع الصناعي، يؤدي إلى زيادة متسارعة في كميات التلوث، التي تظهر آثارها مستقبلاً.

ونتيجة لذلك، وضعت الدول الصناعية عدة قوانين، وأنظمة، تجبر المصانع بضرورة التعامل بها، وهي طرق معالجة هذه النفايات قبل طرحها، وتخليصها من المواد الضارة بالبيئة، إلا أن هذه العمليات، تُلزِم هذه المصانع بالتزامات مادية كبيرة، لمجابهة هذا الخطر، وغياب المراقبة الدقيقة، خصوصاَ في الدول النامية، مما أدى إلى عدم التزام هذه المصانع بالقوانين - وبعلم دولتهم - ؛ سعياً للربح، وفيما يتعلق بموضوعنا، لا نستطيع أن نجزم بذلك؛ لأن هناك العديد من طرق المعالجة، ولكنها تحتاج إلى المزيد، آخذين بعين الاعتبار، الظروف الحالية التي تمر بها البلاد، فعمليات رمي القمامة، وحرقها؛ بات أمراً شائعاً، والمفهوم العام للتخلص من المُخَلَّفات: هو الحرق. والمفهوم العلمي: هو بداية المشكلة.

درجة تركيز الغازات المنبعثة من مقالب النفايات

الغازات	درجة التركيز	الصفات العامة
الميثان	40-60%	قابل للاشتعال - خفيف
ثاني أكسيد الكربون	20-40%	خانق – ثقيل
أول أكسيد الكربون	تركيز بسيط	سام
النيتروجين	15-20%	سام
الهيدروجين	تركيز بسيط	سام
النشادر	تركيز بسيط	روائح كريهة
كبريتيد الهيدروجين	تركيز بسيط	سام – روائح كريهة
غازات أخرى	تركيز بسيط	روائح كريهة

المصدر: سامح غرابية، يحيى فخران، المدخل إلى العلوم البيئية، عمان، 1991، ص198.

من كل هذه المُخرَجات، والانبعاثات، زد على ذلك مُخرَجات العملية التصنيعية؛ تنبعث العديد من الغازات، والتي يمكن إيضاح تأثير البعض منها حسب الآتي:

1. **غاز أول أكسيد الكربون:** يعتبر ظاهرة غير طبيعية، ولها تأثير واضح على البيئة، وحياة الإنسان، وهذا السبب الرئيس في تلوث الهواء، وينتج من اتحاد الكربون مع الأكسجين، عند احتراق الكربون؛ احتراق غير تام، ويكون ذلك في احتراق الوقود النفطي، أو الفحم أو الغاز. والمصدر الرئيس له، هو وقود السيارات، زد على ذلك مُخرَجات الصناعة، وحرق المَكبَّات، وأضراره الصحية. فهوغاز سام للإنسان، والنبات، وجميع الأحياء. وهو عديم اللون والرائحة، وشديد التفاعل مع الهيموجلوبين في دم الانسان، بحيث نجد أن ميل الهيموجلوبين للتفاعل مع هذا الغاز، أكثر من 204 مرة، لقبوله للتفاعل مع الأكسجين، ولذلك، فإن المنظمات الدولية، حددت أقصى تركيز يمكن التعرض له من هذا الغاز، في حدود 10مللجم / ساعة، والحد الأقصى له في حدود 34 مللجم / أربعة وعشرين ساعة. أما فيما يخص النباتات، والأحياء الأخرى؛ فحدِّث ولاحرج.
2. **أكاسيد النيتروجين:** وهي اتحاد الأكسجين مع النيتروجين، وينتج هذا عدة مخرجات أخرى، مثل: أكسيد النيتريك، وثاني أكسيد النيتروجين، وهي من أهم مُلوِّثات الهواء، وتتم عملية الاتحاد ـ بغض النظر عن العمليات الطبيعية ـ كالبراكين، والعواصف الرعدية، في أي عملية احتراق يقوم بها الإنسان، وتكون درجة حرارتها أكثر من 1100 درجة مئوية، وتوفر المواد النفطية: الديزل، والبنزين؛ الظروف المثلى لذلك، وهذا ماهو متوفر بشكل واضح، في المكبَّات، وحركة السيارات. وعند احتراقها، تحدث العديد من التفاعلات، خصوصاً مع ماهو موجود بالهواء، وتكون سبباً رئيساً في ظاهرة الضباب الدخاني، إحدى أشهر مظاهر التلوث في داخل المدن، وكلما زاد التزكير زاد الخطر.
3. **أكاسيد الكبريت:** وهي تُعَدُّ من أكثر مشاكل تلوث الهواء، وخطورة على صحة الإنسان، خصوصاً ثاني أكسيد الكبريت، وثالث أكسيد الكبريت، والأخير أقل خطورة، وتتمثل الخطورة، في وجود عنصر الكبريت في المواد الخام، مثل: الفحم، والنفط، وعند حرقه؛ يتحول إلى ثاني أكسيد الكبريت، وجميع الصناعات التي تستخدم الوقود لها هذه المُخرَجات، وهذا الغاز أيضاً، عديم اللون، ذو رائحة نفادة، وأكثر شيوعاً من غيره، ويمكن للإنسان أن يشعر به على هيئة اختناق، والحد المسموح به 10 مللجم /م^3، خلال 8 ساعات، وهذا الغاز له تأثير سام على الأحياء المجهرية، وبذلك، تأثيره مباشر على خصوبة التربة، من حيث قتل هذه الأحياء، وفي بعض الأحيان، يستخدم كمعقم للفواكه الجافة أيضاً، وله تأثير على النباتات عند زيادة التركيز، وكذلك المباني الحجرية الكلسية، خصوصاً الآثار القديمة، وتآكل الجسور الحديدية، وأبراج الكهرباء، وحدِّث ولاحرج.
4. **كبريتيد الهيدروجين:**
5. وهو غازعديم اللون والرائحة، سام جداً، درجة تسَمُّمِه تساوي درجة تسمُّم غاز السيانيد، وله رائحة كريهة، ونفاذة، وإن كان تركيزه لا يتجاوز 0.0005 ج/م، أو أقل. إلا أن هذه الكمية لها خطورة على الإنسان، فعند التعرض له، ولفترة بسيطة، يصاب الانسان باحتراق لأغشية الحويصلات الرئوية بسهولة، كذلك التراخي، والكسل، ويمكن الوصول إلى حالة الموت، عند التعرض بشكل كبير.

الآثار المترتبة على تكدُّس النفايات الصلبة والسائلة:

تعتبر النفايات، والمُخرَجات الصلبة بصفة عامة، والصناعة منها بالتحديد؛ من أهم المؤثرات السلبية الداعمة لمشكلة التلوث البيئي، خصوصاً إذا كانت هذه المُخرَجات داخل مناطق الاستيطان العمراني، أي؛ داخل المدن، ومشاكل هذه المواد، لاتتعلق بأماكن إخراجها وتصنيعها فقط، بل الكارثة، هو عند اتحاد مُخرَجات هذه الأنواع المتعددة، من المواد الخام، وظهور مواد عالية السُّمِّيَّة؛ لها التأثير البالغ على الإنسان، والبيئة، فالتوسع

▪ **د.عبدالباسط ابراهيم سالم ، د.اسماعيل مصباح حمزة**

الصناعي الذي شهده العالم بصفة عامة، بدأت آثاره السلبية في الظهور المباشر، على صحة الإنسان والبيئة، ولعل ليبيا، هي إحدى الدول على هذا الخط، وفيما يتعلق بموضوعنا، فالمُخرَجات الصناعية تحتوي على أنواع متعددة من المخرجات الكيميائية، منها ثابت وغير قابل للتحلل، ومنها ماهو خاضع للتحولات، والتفاعلات الأخرى، والتي يكون بعضها خاضعاً للتحولات البيئية.

ويعتبر الأول أقل خطورة، والثاني تكون خطورته أشد. ومن هذا المنطلق، يجب الوقوف على معرفة الآتي:

1. كمية، وحجم النفايات الناتجة.[1]
2. طبيعة، ومكونات هذه النفايات.
3. الطرق المثلى، والمتاحة؛ لمعالجة، أو التخلص، من هذه المُخرَجات.
4. الآثار البيئية الناتجة عنها، وطرق التخلص منها [2].

ومن هذا المنطلق، وبالرجوع الى الجدول رقم: (1)؛ نجد أن المُخرَجات الشهرية لصناعة الحديد والصلب، تصل إلى آلاف الأطنان، كلٌّ حسب مرحلة التصنيع.

التغيرات التي تطرأ على الملوثات في البيئة:

عند انطلاق الملوِّثات إلى البيئة، تتعرض إلى العوامل البيئية الطبيعية؛ سواء فيزيائية، أو كيميائية، أو إحيائية. فتعمل على تغيير تركيبتها الكيميائية، أو الفيزيائية، مع الأخذ في عين الاعتبار، بأن بعض هذه المواد، تقاوم الظروف ولا تتغير، ومن هنا، يمكن تلخيص هذه التغيرات إلى الآتي: [3]

1.العمليات اللاحيوية abiotic processes:

وهي عمليات تحدث تحت التأثير المناخي، والبيئي، ويمكن حصرها في الآتي:

أ. التغيرات الناتجة عن تأثير العوامل الفيزيائية، كالتبخر، أو الترسيب الجاف، والمعروف عن التبخر، هو تطاير الملوِّثات في الجو، وتتأثر هذه العمليات، بارتفاع درجات الحرارة، والرياح، والضغط. والبعض الأخر يترسب في التربة، وعند التفاعل تنتج عنه مُخرَجات سامة عديدة.

ب. تغيرات ناتجة عن التفاعلات الكيميائية، وهي تشمل كل التغيرات التي تطرأ على التركيب الكيماوي، بعد انطلاقها في البيئة، مثل، الأكسدة، وهي: تفاعل الملوِّثات مع الأكسجين. وكذلك التحلل المائي، وهو: تفاعل المياه وتحللها، وفقاً للملوِّثات الموجودة بها. وأخيراً عمليات الانحلال Dissolution، وهي: عبارة عن المواد العضوية غير الذائبة في المياه، وتكون على شكل قطيرات، وبذلك تكون إحدى مظاهر التلوث المباشر، وربما يكون أقل ضرراً من غيره.

2. العمليات الحيوية:

وهي التغيرات التي تحدث في تركيبة بعض أنواع الملوِّثات العضوية، بتأثر الأنزيمات الحية، بمعنى؛ يمكن أن تصل إلى جسم الإنسان، وتُعَدُّ من الأحياء المجهرية، وعند وصولها، تحدث العديد من التفاعلات، مثل، إزالة الهالوجين والأكسدة.

المُخَلَّفات الصناعية وكيفية الادارة للحَدِّ من التلوث:

إن الهدف الأساسي لكل نظام سياسي في العالم، هو السعي الحثيث، لرفع المستوى الاقتصادي، والنمو السريع، ولا يكون ذلك إلا بالتطور الصناعي، وفي العادة، تكون الرؤية مادية صرفة، دون النظر إلى

مايترتب على ذلك بالنسبة للبيئة، بالرغم من أن بعض الدول، تسعى إلى ذلك، ولكن في العادة، يكون بعد حدوث المشكلة، وبذلك، تظهر على السطح عدة أبعاد لهذا التطور، وهي كالآتي:

[1] عبدالله ابراهيم محمد، مقدمة في علم السموم والتلوث البيئي، جامعة قاريونس، بنغازي، 1999.
[2] عبدالرزاق العمر، التلوث البيئي، دار وائل للنشر، عمان، 2010.
[3] المصدر السابق.

1. **البُعْد البيئي:** وهو التغير الواضح في مظاهر البيئة؛ من تلوث الهواء، ومايصاحبه من تغيرات، وعند سقوط الأمطار؛ تحل الكارثة على النباتات، والتربة، وما إلى ذلك.
2. **البُعْد الصحي:** ويكون في ظهور بعض الأمراض والأوبئة، التي تحتاج إلى اكتشاف، وعلاج. وفي العادة، تكون بعد فوات الأوان، وإصابة الانسان بهذه الأمراض، كذلك تكاثر الحشرات، والقوارض.
3. **البُعْد الاقتصادي:** وهو زيادة مصاريف الدولة في مكافحة الأمراض، والآفات، إضافة إلى تدهورالوضع السياحي، والذي ربما يكون له دخل مهم في الدولة.

ومن الواجب على المختصين في هذا المجال، البحث عن كيفية التعامل مع مُخرَجات أي صناعة، والاستفادة منها، قبل البدء في إنتاجها، فالصناعة هي عصب الاقتصاد في أي دولة، إلا أن البيئة المحيطة، سوف تدفع ثمناً باهضاً جرَّاء هذه الاعمال، والدليل واضح عند إجراء أي اختبار للمناطق المحيطة بالمصانع، فجُلُّها ملوَّث بالعناصر الثقيلة السامة أيضاً، يمتد ذلك إلى باطن الأرض، والخزانات الجوفية للمياه، والتي تتسرب عن طريق مياه الأمطار، أو بالضَّخِّ المباشر في مياه الصرف الصحي.

ومن هنا، نجد أن للمُخَلَّفات الصناعية آثاراً ضارة على صحة الإنسان؛ نظراً لخصائصها الفزيوكيميائية، أو البيولوجية كذلك، وأثرها الواضح على البيئة، وذلك نتيجة التفاعلات التي تحدث، ويمكن تلخيصها في الآتي:

1- التفاعل: وهو تفاعل المُخرَجات مع الهواء مباشرة، أو مع الماء، خصوصاً المُخَلَّفات الغير مستقرة، والتي تتفاعل بكل هدوء، ويسر؛ لتنتج غازات أخرى سامة، لذلك، هناك تفاعلات شديدة، وقوية، تزداد مع تغير الظروف المناخية، وتنتج أبخرة سامة، مثل، مركبات خامس كلوريد الفوسفور.

2- الأكسدة: وهي المُخَلَّفات التي تكون تفاعلاتها طاردة للحرارة، خاصة بعد تفاعلها مع المواد القابلة للاشتعال، وبذلك تكون سبباً في اندلاع الحرائق. (1)

3- الاشتعال: وهو جميع المُخَلَّفات السائلة التي تتولد عنها أبخرة قابلة للاشتعال، وكذلك المواد الصلبة القابلة للاحتراق، أثناء النقل، أو بسبب الاحتكاك.

4- السُّمِّيَّة: وهي النفايات التي تحتوي على مواد سامة، وعادة ماتُرمَى في المَكَبَّات، وأضرارها تكون مباشرة عند الاستنشاق، وتسبب أمراضاً مُسَرْطَنة.

5- التآكل: وهو عبارة عن جميع المواد القابلة للتآكل، مثل، الحديد، ويسبب أمراضاً جسيمة للأنسجة، عن طريق التفاعل الكيميائي، بسبب الحامضية، ومن أمثلتها: حمض الكبريتيكك، والنيتريك، والهيدروكلويد.

- الخلاصة وطرق المعالجة والحد من نسبة الثلوت: -

إن طرق المعالجة هي عملية فنية، من اختصاص المهتمين في هذا المجال، ولا يمكن التحدث، والغوص في اختصاصهم، إلا أنه من واجبي كباحث، هو الإشارة إلى التغيرات التي حدثت، والتي ستحدث في حالة عدم التعامل الصحيح مع هذه المُخرَجات. كذلك لايمكن توجيه التقصير لهؤلاء الصناعيين فقط، بل للعامل الاجتماعي دور كبير في ذلك؛ فالتقصير واضح، والثقافة البيئية تكاد تكون معدومة، وحدِّث ولا حرج، عن نشر هذه الثقافة، بمعنى، لاتعرف المشكلة إلا في حالة وقوعها.

وبالعودة إلى صناعة الحديد والصلب، نجد أن عملية تصنيعه تمر بعدة مراحل، سواء في التجميع والنقل، أو عند الصناعة والتعامل مع المُخَلَّفات، ويمكن أن توجز في الآتي:

1. بعد التفاعل الأولي للمواد الخام، يظهر هذا الخليط على شكل مادة، تسمى الكورات، ولها ساحة تخزين تتسع إلى 550 ألف طن خام.[1]
2. يوجد بالمصنع ثلاثة أفران لصهر الحديد، سعة كل فرن 90 طناً، وعند عملية الصهر، يتم إضافة مادة الحير، والدلومايت، والمنجنيز، والكربون. وتصل درجة حرارة الفرن إلى 1700 درجة مئوية.

[1] الهيئة العامة للبيئة، تقرير الوضع البيئي لمصنع الحديد والصلب، مصراتة، 2005.

3. عملية درفلة الحديد، ويستخدم بها الماء والزيت، مع إضافة غاز الأمونيا، بعد تكسيره إلى هيدروجين، ونيتروجين.[1]
4. وحدات تحلية المياه بطاقة 10500 متر مكعب، ويتم تشغيل الغلايات بالغاز الطبيعي.
5. وحدة معالجة المواد، باستخدام الغرابيل، ثم الغسيل بالمياه، وتُلقى في الخارج، وهي ملوَّثة بمادة الحمأ.

ومُخَلَّفات أخرى عند عملية توليد الكهرباء، كل هذه العمليات؛ ينتج عنها مُخَلَّفات، مثل: الزيوت، والقشور، والخبث، والمساحيق، والجير المحروق (الدولوميت). ولأجل ذلك كله؛ ومن وجهة نظر الباحث، يَخلُص إلى الآتي:

1. صيانة منظومات جمع الزيوت، وفصل هذه المُخرَجات عن المياه الملقاة في البحر.
2. قياس الإشعاع الصادر، ومراقبة ذلك لدى العاملين، وتزويدهم بجرعات مضادة، كلما لزم الأمر.
3. إخضاغ بيئة العمل، وبصفة دورية، لاختبارات، وخاصة فيما يتعلق بمصانع الاختزال المباشر.
4. زيادة منظومات الرصد للانبعاثات في المصنع ككل.
5. المعالجة الفورية للمَكبَّات الموجودة خارج المصنع ،وكذلك مَكَبُّ الصرف الصحي.
6. إقامة دورات توعوية للعاملين بالمصنع، والتنسيق مع جهات الاختصاص، في رفع التوعية البيئية لجميع المقيمين بالقرب من المصنع.
7. إجراء دراسات على البيئة المحيطة، وبشكل دوري، وإعداد فرق طوارئ، وتجهزيهم بالمعدات اللازمة، ووضع خطط محكمة لذلك.

وخلاصة الموضوع، فإن المصنع يقوم بالمجهودات المطلوبة، إلا أن التطورات تتطلب المتابعة الدقيقة، خصوصاً الظروف التي تمر بها البلاد، وماسبق ذكره؛ يعتبر وجهة نظر قابلة لزيادة البحث والنقاش، والله الموفق.

المراجع:

1. بيان محمد الكايد، النظام البيئي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
2. عبدالله إبراهيم محمد، مقدمة في علم السموم والتلوث البيئي، جامعة قاريونس، بنغازي، 1999.
3. فتحي عبدالرزاق العمر، التلوث البيئي، دار وائل للنشر، عمان، 2010.
4. أسعد منير علي، الإدارة السلمية للنفايات الصناعية الخطرة وكيفية التفتيش عنها، القاهرة، 2003.
5. الهيئة العامة للبيئة، تقرير الوضع البيئي لمصنع الحديد والصلب، مصراتة، 2005.
6. عبدالباسط إبراهيم سالم، مشكلة التلوث الصناعي في مدينة مصراتة، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، 2010.

[1] نفس المصدر السابق

نحو رؤية جديدة لتطوير الخدمة الإرشادية في مجال تحقيق الجودة التسويقية للحاصلات الزراعية المصرية وإمكانية تطبيقها على الإرشاد الزراعي في الأقطار العربية

- أ. د. سعيد عباس محمد رشاد
- د. مصباح سالم الهوش

- أستاذ الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، رئيس قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي. كلية الزراعة / جامعة بنها / مصر.
- عضو هيئة تدريس، قسم الاقتصاد الزراعي. كلية الزراعة / جامعة طرابلس/ ليبيا.

المستخلص:

يمكن تعريف الجودة للمنتج الزراعي بشكل عام، على أنها: عبارة عن مزيج من الميزات، والخصائص، التى تعطي للمنتج الزراعي قيمة، وأهمية؛ لاستخدامه كغذاء للإنسان، والحيوان، أولاستخدامه في الترويج، والتجميل، أو في الصناعة. وقد ركَّزت غالبية الجهود البحثية، والإنتاجية، على تطوير الإنتاج وزيادته، من حيث الكم، دون الاهتمام بالكيف. وبالتالي؛ لم تعط للجودة أي نوعية من الاهتمام الواجب، مما أدَّى إلى حدوث فجوة كبيرة بين الإنتاج والتسويق، وتسببت تلك السياسات في عدم ربط الإنتاج باحتياجات السوق ومتطلباته.

ومما ساعد على شيوع الأمور سالفة الذكر، الفهم الخاطئ لدى الكثيرين لمفهوم اقتصاديات السوق، والتي تعني عندهم؛ غياب دور الدولة، والتحرك بحرية وانطلاق، بلا ضوابط، أو روابط، أو تحكم مركزي من الدولة، لضبط الإيقاع، وضمان الالتزام بمعايير الجودة، وحماية البيئة، وحماية الاقتصاد القومي. وتفرض التطورات الجارية، الحاجة إلى صياغة جديدة لدورالعاملين بالخدمة الإرشادية الزراعية؛ لتحقيق الكفاءة والجودة في تسويق الحاصلات الزراعية، بالاهتمام بالمجالات الإرشادية المستحدثة، أوما يعرف بالإرشاد التسويقي، بما يتلاءم مع تحقيق الأهداف القومية في ظل العولمة، وتعاظم التحديات أمام القطاع الزراعي المصري، والفرص المتاحة لإدماجه في الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنطلق، ووفقاً للأدوار التي يقوم بها الإرشاد الزراعي، باعتباره أحد الأجهزة التنموية، التي يمكن أن تلعب دوراً هاماً في رفع الكفاءة الإنتاجية والتسويقية، لمزارعي ومنتجي الحاصلات الزراعية، عن طريق تثقيفهم، وتوعيتهم، بكل ما هو جديد؛ لتحقيق الجودة في الإنتاج الزراعي، ومنتجاته، من خلال مجموعة من المهنيين، والباحثين، والقادة المحليين، بغرض الارتقاء بمستوى معيشتهم، وذلك بإحداث التغيرات السلوكية المرغوبة (معارف - اتجاهات - ممارسات) في المجالات الإنتاجية والتسويقية، وبعض المهارات الإدارية المختلفة.

وتهدف ورقة العمل المقدمة إلى إلقاء الضوء على الجوانب الآتية:

أولاً: <u>ركائز الثقافة المعاصرة للخدمة الإرشادية لدعم الصادرات الزراعية في ظل العولمة</u>.

1-1. ثقافة إدارة الاعمال المرعية في ظل العولمة.

2-1. ثقافة تكنولوجيا المعلومات الزراعية في ظل العولمة.

2-1. ثقافة الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT.

4-1. ثقافة معايير الجودة العالمية ISO9000.

2-1. ثقافة تكنولوجيا المعلومات الزراعية في ظل العولمة.
2-1. ثقافة الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT.
4-1. ثقافة معايير الجودة العالمية ISO9000.

ثانياً: ملاءمة الأطر المؤسَّسية الراهنة للخدمة الإرشادية لتنمية الصادرات الزراعية.

2-1. الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
2-2. التسويق التعاوني كمدخل لحل مشكلات التسويق.

ثالثاً: التجربة المصرية في الإرشاد التسويقي الزراعي كأحد الأساليب التسويقية المستحدثة.

2-3 تجربة مصر" مزارع مصري يستغل تقنية جديدة ويوسع أسواقه".
3-3 تجربة مصر لنشر المعلومات التسويقية.
4-3 التجربة المصرية لإنشاء البورصة الزراعية.

رابعاً: تطور الهيكل التنظيمي الليبي، وإمكانية الاستفادة من ذلك في تنمية الإنتاج الزراعي، وفتح مجالات تصديريه جديدة، بمحاكاة التجربة المصرية.

خامساً: المحاور الرئيسية المقترحة لمجموعة خطط تنفيذية، ترتكز عليها؛ لتنمية الصادرات الزراعية، وذلك بتطوير الخدمة الإرشادية التسويقية، وإمكانية الاستفادة منها، وتطبيقها في بعض الأقطار العربية.

5-1: - المحور المؤسَّسي.
5-2 : - محور نشر ثقافة الإرشاد التصديرية.
5-3 : - البرامج البحثية الداعمة للإرشاد التصديري.

مقدمة

يمكن تعريف الجودة للمنتج الزراعي بشكل عام، على أنها: عبارة عن مزيج من الميزات، والخصائص، التى تعطي للمنتج الزراعي قيمة، وأهمية؛ لاستخدامه كغذاء للإنسان، والحيوان، أو لاستخدامه في الترويج، والتجميل، أو في الصناعة، وقد ركَّزت غالبية الجهود البحثية والإنتاجية، على تطوير الإنتاج، وزيادته، من حيث الكم، دون الاهتمام بالكيف. وبالتالي؛ لم تعط للجودة أي نوعية من الاهتمام الواجب، مما أدَّى إلى حدوث فجوة كبيرة، بين الإنتاج والتسويق، وتسببت تلك السياسات في عدم ربط الإنتاج باحتياجات السوق ومتطلباته.

ومما ساعد على شيوع الأمور سالفة الذكر، الفهم الخاطئ لدى الكثيرين، لمفهوم اقتصاديات السوق، والتي تعني عندهم؛ غياب دور الدولة، والتحرك بحرية، وانطلاق، بلا ضوابط، أو روابط، أو تحكم مركزي من الدولة، لضبط الإيقاع، وضمان الالتزام بمعايير الجودة، وحماية البيئة، وحماية الاقتصاد القومي. وتفرض التطورات الجارية، الحاجة إلى صياغة جديدة لدور العاملين بالخدمة الإرشادية الزراعية؛ لتحقيق الكفاءة والجودة، في تسويق الحاصلات الزراعية، بالاهتمام بالمجالات الإرشادية المستحدثة، أومايعرف بالإرشاد التسويقي، بما يتلاءم مع تحقيق الأهداف القومية في ظل العولمة، وتعاظم التحديات أمام القطاع الزراعي المصري، والفرص المتاحة لإدماجه في الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنطلق، ووفقاً للأدوار التي يقوم بها الإرشاد الزراعي، باعتباره أحد الأجهزة التنموية، التي يمكن أن تلعب دوراً هاماً في رفع الكفاءة الإنتاجية والتسويقية، لمزارعي ومنتجي الحاصلات الزراعية، عن طريق تثقيفهم، وتوعيتهم، بكل ما هو جديد، لتحقيق الجودة في الإنتاج الزراعي ومنتجاته، من خلال مجموعة من المهنيين، والباحثين، والقادة المحليين، بغرض الارتقاء بمستوى معيشتهم، وذلك بإحداث التغيرات السلوكية المرغوبة (معارف - اتجاهات - ممارسات) في المجالات الإنتاجية والتسويقية، وبعض المهارات الإدارية المختلفة.

وتهدف ورقة العمل المقدمة إلى إلقاء الضوء على الجوانب التالية:
أولاً: ركائز الثقافة المعاصرة للخدمة الإرشادية التسويقية المستحدثة، لتنمية الصادرات الزراعية في ظل العولمة.
ثانياً: ملاءمة الأُطر المؤسَّسية الراهنة للخدمة الإرشادية التسويقية المستحدثة، لتنمية الصادرات الزراعية.
ثالثاً: التجربة المصرية في مجال الخدمة الإرشادية التسويقية الزراعية، كأحد المجالات الإرشادية المستحدثة.
رابعاً: المحاور الرئيسية للخدمة الإرشادية، من أجل تفعيل الإرشاد التسويقي لتنمية الصادرات الزراعية المصرية.

أولاً: ركائز الثقافة المعاصرة للخدمة الإرشادية لدعم الصادرات الزراعية في ظل العولمة.
1-1. ثقافة إدارة الأعمال المرعية في ظل العولمة.
1-2. ثقافة تكنولوجيا المعلومات الزراعية في ظل العولمة.
1-3. ثقافة الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT.
1-4. ثقافة معايير الجودة العالمية ISO9000.
ثانياً: ملاءمة الأُطر المؤسَّسية الراهنة للخدمة الإرشادية لتنمية الصادرات الزراعية.
1-2. الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
2-2. التسويق التعاوني كمدخل لحل مشكلات التسويق .
ثالثاً: التجربه المصرية فى الإرشاد التسويقي الزراعي كأحد الاساليب التسويقية المستحدثة.
2-3 تجربة مصر" مزارع مصري يستغل تقنية جديدة ويوسع أسواقه".
3-3 تجربة مصر لنشر المعلومات التسويقية.
4-3 التجربة المصرية لإنشاء البورصة الزراعية.
رابعاً: المحاور الرئيسية للخدمة الإرشادية لتنمية الصادرات الزراعية المصرية:
أولاً: - المحور المؤسَّسي.
ثانياً : - محور نشر ثقافة الإرشاد التصديرية.
ثالثاً : - البرامج البحثية الداعمة للإرشاد التصديرية.

أولاً : ركائز الثقافة المعاصرة للخدمة الإرشادية التسويقية الدعم الصادرات الزراعية في ظل العولمة: -

1-1. ثقافة إدارة الأعمال المرعية في ظل العولمة:

تتسع ظاهرة العولمة، وتفرض نفسها على قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، والتي يأتي في مقدمتها القطاع الزراعي. والعولمة: هي انفتاح على العالم، وهي حركة متدفقة؛ ثقافياً، واقتصادياً، وسياسياً، وتكنولوجياً. حيث يتعامل مدير المزرعة اليوم، مع عالم تلاشى فيه تأثير الحدود الجغرافية والسياسية؛ فأمامنا رأس مال يتحرك بغير قيود، وبشر ينتقلون بغير حدود، ومعلومات تتدفق بغير عوائق، حتى تفيض أحياناً عن طاقة استيعاب المديرين، وهذه ثقافات تداخلت، وأسواق تقاربت، أو اندمجت، وهذه دول تكتلت؛ فأزالت حدودها الاقتصادية، والجغرافية. وشركات تحالفت؛ فتبادلت الأسواق، والمعلومات، والاستثمارات عبر الحدود. وهذه منظمات مؤثرة عالمياً، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووكالات متخصصة للأمم المتحدة؛ تؤثر بدرجة أو بأخرى، في اقتصاديات، وعملات الدول، ومستوى وظروف معيشة الناس عبر العالم. إنها بيئة جديدة ومثيرة غير مسبوقة، يتعامل معها المنتجون والمُصَدِّرون.

وانعكست ظاهرة العولمة على إدارة المشروعات الزراعية ـ شأنها شأن غيرها من المشروعات ـ وأصبح مديرو هذه المشروعات مطالبين بألاَّ يُعايشوا متغيِّرات بيئتهم المحلية، أو الإقليمية فقط، بل كل المتغيِّرات العالمية، كمنطلق أساسي، لبلوغ كفاءة فاعلية الأداء الإداري.

والعولمة من منظور إدارة الأنشطة التسويقية التصديرية: هي عولمة النشاط المالي، والتسويقي، والإنتاجي، والتكنولوجي، والمعلوماتي. وهي أيضاً، عولمة أسواق السلع، والخدمات، والمال، والتكنولوجيا، والعمالة. حيث يتعامل المدير مع عالم يتلاشى فيه تأثير الحدود الجغرافية والسياسية؛ عالم سقطت فيه الحواجز التجارية بين أسواقه، بعد العمل باتفاقية "الجات"، وما أفرزته من قيام منظمة التجارة العالمية، وتلاشت أيضاً، الحواجز الفكرية، والثقافية؛ بفعل ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وللعولمة محاور متعددة، فأنت بِحسِّك الإداري والاستثماري، وبمعايير موضوعية؛ مَدْعُوٌّ لِأَن تُحلِّل متغيِّرات سوقية عالمية، فتشتري بعض مستلزماتك من دولة، أو دول أخرى، ليس شرطاً أن تكون مجاورة إقليمياً، وقد تقترض، أو تحصل على تمويل خارجي، من بنك عالمي، أو صندوق تمويل، أو من شركة أخرى خارج بلدك، وقد تُكَوِّن أو تُنَمِّي محفظتك المالية؛ بشراء أسهم، أو سندات في أسواق عالمية، أو تشتري حصصاً في شركة أجنبية، بل قد تقيم مصنعاً أو أكثر، في دول أخرى، كما فعل كثير من المستثمرين والمديرين اليابانيين، عندما استثمروا مليارات الدولارات، في شراء، أو إنشاء، مصانع في أوروبا، وأمريكا علي سبيل المثال. وقد تستقدم عمالاً، أو مديرين من جنسيات مختلفة، وثقافات متعددة. والأهم من ذلك؛ أن تتطلع للخروج من سوقك المحلية، أو الإقليمية، للسوق العالمية الأوسع، حيث يتطلب الأمر أن تدرس ثقافة، وقيماً، واتجاهات، ودوافع، ورغبات، وسلوكيات تقسيمات متعددة، لعملاء على نطاق عالمي.

ليس هذا فقط، بل يتطلب الأمر أن تدرس وتحلل سلوكيات المنافسين، سواء كما تعكسها قراراتهم التي تصاغ في مقار شركاتهم، أو في الأسواق العالمية التي يتنافسون فيها، فمثلاً، توظف الشركات خبراء، لتحليل السوق الخارجي، ولجمع معلومات عن المنتجات الزراعية المنافسة من دول أخرى، وتوظيفها كأساس للتخطيط التسويقي والإنتاجي، وقد ترى من منظور إستراتيجي عالمي، أن تتكامل، أو تتحالف، مع شركة تصدير أخرى أو أكثر بالخارج؛ مالياً، أو إنتاجياً، أو تسويقياً، أو في صيغة مركبة تشمل أكثر من محور من هذه المحاور، وقد ترى من هذا المنظور، أن تتكامل مع شركة أو أكثر بالخارج؛ لإنشاء مشروع في بلدك، أو في الخارج.

2-1 ثقافة تكنولوجيا المعلومات الزراعية في ظل العولمة:

تكنولوجيا المعلومات (IT) هي أحدث مُفرَزات التطور التكنولوجي، وقد أدَّى تطور تكنولوجيا النقل والاتصال، لإلغاء حواجز الوقت والمسافة بين البلاد، لقد تنامى نقل السلع جواً، وبسرعة بين أسواق متجاورة في دول الاتحاد الأوروبي مثلاً، وحتى بين الدول العربية وأسواق دول مجاورة، كما تطورت ـ وبسرعة ـ وسائل الاتصال الإلكترونية، لنقل الصوت، والبيانات، متضمنة البريد الإلكتروني (EM) والفاكس، والإنترنت، وشبكات الاتصال التليفزيوني العالمية السريعة. وهو ما أتاح لمصانع، ومنظمات خدمية، أن تخدم أسواقاً أوسع وأكثر، وسمح لشركات أن تُركِّز بعض عملياتها في منطقة معينة، مع تقديم منتجاتها، وخدماتها، عبر فروع تختار مواقعها قرب عملائها. كما أتاح هذا التطور التكنولوجي للمديرين، أن يتصلوا بسرعة حول العالم، مما زاد من فرص التعاون، وحتى التحالف بين الشركات في صوره المختلفة (فني ـ تسويقي ـ مالي).

وكانت شبكة الإنترنت (شبكة المعلومات العالمية)، من أهم ما أفرزته ثورة تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، وهي وسيلة اتصال إلكترونية مستحدثة، إنك تربط هاتفك، وحاسبك، بِوصلة تسمى: "MODEM" "موديم" وحتى تتصل بمصدر معلومات آخر، أياً كانت طبيعته، وأيَاً كان موقعه، فإنك تطلب الرقم، فتكون مع مصدر المعلومة في ثوان معدودة، وبتكلفة مكالمة تليفونية محلية.

وقد أصبحت مجالات استخدام شبكة الإنترنت عديدة للغاية، ومتزايدة من يوم لآخر، فعلى هذه الشبكة العالمية يضع المُسَوِّقون تشكيلة منتجاتهم، وأسماءها، وصورها، وخصائصها، وأسعارها، ومنافذ توزيعها، والتسهيلات المقترنة ببيعها؛ لجذب العملاء. وتضع البنوك خدماتها المصرفية، وبرامجها الإقراضية. وتضع البورصات الأوراق المالية المتداولة، وأسعارها. وتضع شركات السَّمْسَرة ما تتوسط في شرائه وبيعه من هذه الأوراق، فتسمح للعملاء ببيع وشراء الأسهم مباشرةً؛ محلياً، وعالمياً، وهو ما يمكن أن يقلل ـ مستقبلاً ـ من حجم عمليات هذه الشركات، بعد أن يتسع نطاق استخدام الإنترنت، ويرتبط العملاء مباشرةً بأسواق الأوراق المالية، هذا إن كان بوسع هؤلاء العملاء أن يشتروا ويبيعوا، دون استشارة الشركة.

وأصبحت لِنسبة كبيرة من الشركات في العالمين المتقدم والنامي، مواقع على شبكة الإنترنت، لتعرض وتبيع منتجاتها، من السلع، والخدمات، عبر كاتالوجات (CD – ROM) وعبر هذه الشبكة، تتنامى التجارة الإلكترونية عبر العالم، ويتوزع فيها المشترون بين أفراد، وشركات، فتُبرَم صفقات تجارية، من المتوقع أن تجاوز مائتي مليار دولار، عام 2004، بما يشكل قرابة 60% من التجارة العالمية، وحيث ستتوزع المعاملات ـ بالإنترنت ـ على تجارة السلع بأنواعها، والخدمات، مثل: خدمات شركات السياحة، والطيران، والنقل، والتأمين، وخدمات البنوك، وأسواق المال.

وبإيجاز، فلقد أدَّت ثورة التكنولوجيا، وتطوُّر وسائل الإعلام والاتصالات، عبر القارات بالأقمار الاصطناعية، والحاسبات الآلية، إلى جعل العالم كلِّه سوقاً واحدةً تقريباً، وأصبحت الأسواق العالمية أسرع، وأقوى تأثراً بالأحداث، والمتغيرات؛ السياسية، والاقتصادية، والفنية، والثقافية، فأصبح أي تطور في سوق مالية رئيسية، مثل: بورصة نيويورك، أو طوكيو، ينعكس في الحال على أسواق مالية أخرى، وأصبح تدهور سعر عملة عالمية رئيسية، مدعاةً لتدهور فوري لعملات أخرى مرتبطة بها، وأصبح ممكناً عقد صفقات ضخمة، بين طرفين أو أكثر، في دولتين أو أكثر، دون أن يغادر أي منهم بلده، وذلك بفضل مؤتمرات، واجتماعات الفيديو، وأجهزة الفاكس. وتبادل، ونقل المعلومات، على شاشات الحاسبات الآلية.

3-1 ثقافة الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة G. A. T. T.:

في إبريل 1994، أُعلن بمدينة مراكش، عن قيام النظام التجاري العالمي الجديد. حيث بدأ تنفيذ الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة "الجات" اعتباراً من بداية 1995، وتقضي الاتفاقية بتحرير تدريجي؛ زمنياً، ونوعياً، للتجارة العالمية في السلع، والخدمات، والملكية الفكرية.

وقد أدَّى إبرام الاتفاقية، وما تضمنته من خفض تدريجي للتعرفة الجمركية، ولحصص الاستيراد، إلى الإسهام في عولمة التجارة والاستثمارات، وجعلها أيسر على نطاق أسواق الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية، والتي تمثل حوالي 93% من دول العالم.

وقد هيأت اتفاقيات "الجات" عدة مزايا، أو فرص، للدول النامية، ومنها العربية؛ أهمها:

(1) إفادة الصادرات من تخفيضات جمركية في الدول التي تصدر إليها يبلغ متوسطها 33%.
(2) إلغاء تدريجي على مدى عشر سنوات لنظام الحصص، الذي كانت تفرضه الدول المتقدمة على وارداتها من الملابس والمنسوجات.
(3) حماية الصادرات إزاء ممارسات الإغراق في الأسواق العربية، وتتوافر حالة الإغراق Dumping، عندما يخفض المنتج، أو المصدر، أو التاجر عموماً، سعر بيع المنتج في السوق المستهدفة عن سعر السوق، أو حتى عن التكلفة؛ ليبيع بأقل سعر في السوق، وهدفه؛ ترويج منتجاته، وإزاحة المنافسين، للاستحواذ على حصة سوقية أكبر، ويسمي الفارق بين السعرين بحد الإغراق.

إلا أن هذه الاتفاقيات شكلت بعض التحديات، وأهمها:

1- زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية، وكذا الخارجية.
2- ارتفاع فاتورة التكنولوجيا المستوردة، بعد تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفنية، والفكرية، التي حظرت تقليد أي سلعة، أو عملية إنتاجية، وعلى ذلك سيمتنع على المستثمر في دولة نامية أن يخطط للاحتيال، كما فعل اليابانيون للحصول على التكنولوجيا اللازمة، بتقليد براءات الاختراع وتطويرها (الهندسة العكسية)، وسيكون هذا صعباً، بل ومتعذراً، بعد العمل باتفاقيات "الجات" التي ستُحرِّم التقليد، وتحمي الملكية الفكرية الفنية، التي تشمل براءات الاختراع، والأدبية التي تشمل حقوق المؤلفين.
3- إلغاء الأفضليات (العربية – العربية) ما لم تكن الدول المتمتعة بالأفضليات داخلة في سوق مشتركة، أو اتحاد جمركي.
4- إلغاء الدعم الحكومي العربي لبعض الصناعات، وانتهاء ما كان يتم منه تشجيع للمنتجات الوطنية؛ بتنفيلها على مثيلاتها المستوردة، مما يؤثر سلباً على المركز السوقي والتنافسي للشركات العربية.

4-1 ثقافة إدارة الجودة الشاملة ومعايير الجودة العالمية ISO 9000:

يعتبر مفهوم إدارة الجودة الشاملة، من المفاهيم الحديثة في الإدارة، والهدف منها؛ هو تحسين الأداء، وتطويره بصورة دائمة، من خلال استجابة المنظمة لمتطلبات العميل، وتهتم أساساً بالخامة الأصلية، أوالنوعية الجيدة، وترتكز على الكيف، أي كيفية صنع المنتج، وليس الكم، أي أن الجودة متعلقة بتوقعات العميل، ومنظوره عن المنتج.

وذلك من خلال مقارنة بين الأداء الفعلي للمنتجات (السلع والخدمات) والتوقعات المرجُوَّة من المنتج، فإذا كانت المواصفات النهائية للمنتج مطابقة لتوقعات العملاء، أو المستهلكين، نستطيع القول، بأن المنتج قد حقق هدف الجودة.

ولتحقيق ذلك، فقد وضعت المنظمة الدولية للمواصفات القياسية (ISO) ومقرها "جنيف" بسويسرا عام1987. مواصفات قياسية عالمية اتفقت دول المجموعة الأوروبية بشكل خاص، والدول الصناعية الكبرى بشكل عام، على توحيدها لكافة المنتجات، ما عدا المنتجات الكهربائية، والغذائية. ووضعت المنظمة الدولية الكهربائية الفنية (IEC)، مواصفات فنية للسلع، والمنتجات الكهربائية. ووضعت المنظمة الدولية لدستور الأغذية (CAC)، مواصفات فنية للسلع، والمنتجات الغذائية، والحبوب، والمضافات، والملونات الغذائية، وحدود المواد الضارة بالصحة العامة، وكذلك حدود بقايا المبيدات الحشرية، والآفات في الحاصلات الزراعية، والمنتجات الغذائية.

ثانياً: - تطور الأُطر المؤسسية الراهنة ومدى ملائمتها للخدمة الإرشادية التسويقية لتنمية الصادرات الزراعية:

2-1 الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي:

تم إنشاء إدارة الإرشاد التسويقي عام 1999. داخل الهيكل التنظيمي، وتحددت لها المهام الآتية:

1- تدريب جهاز قادر على أن يكون حلقة وصل فعالة، بين المسترشدين، ومراحل العمل التسويقي.
2- تحديد الاحتياجات التسويقية، بناءاً على دراسات ميدانية، تجري في عدد من المحافظات التي تعاني من المشاكل التسويقية، كهدف عاجل، على أن يتم التوسع بعد ذلك في باقي المحافظات كهدف آجل.
3- تخطيط نظام متكامل لتوزيع السلع والخدمات وتسعيرها، بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى في هذا المجال، وكذلك تعريف المستهلك بأماكن تواجدها.
4- تخطيط وتنفيذ برامج إرشادية في مجال العمل التسويقي، والتنبؤ بالأسعار.
5- توعية المزراع بأهمية العناية بجودة المنتج، وكذلك الاهتمام بعمليات التداول، مثل: الجمع، أو الجني والتعبئة، والتغليف والتخزين. وتأثير ذلك على تسعير هذا المنتج، سواء في السوق المحلي، أو الخارجي، مما ينعكس، ويؤثر تأثيراً مباشراً، في رفع مستوى معيشة المزارع.
6- العمل على تكوين قاعدة معلومات وبيانات وإحصاءات، تساعد علي توجيه هذا العمل بالمستويَيْن؛ المركزي، والمحلي؛ للوصول إلى الأهداف المطلوبة.
7- إصدار نشرات إرشادية تسويقية، على فترات تتزامن مع مواسم نضج المحاصيل المختلفة، والعروات الموسمية.

8- دراسة التوقعات السعرية، وتعريف المزراع بها، فالمزارع يقوم عادة بزراعة المحصول، الذي يرتفع سعره في موسم معين، وتزداد المساحة المنزرعة بهذا المحصول في الموسم التالي، مما يؤدِّي إلى زيادة العرض، وانخفاض السعر، وتحقيق خسارة مؤكدة. وفي هذا المجال، تكون دراسة التوقعات السعرية للمحاصيل، من الأهمية بمكان؛ لتعظيم قيمة المنتج الزراعي، وتجنب الخسارة. هذا، وقد تم اختيار مسئوول للإرشاد الزراعي على مستوي مديريات الزراعة، ويجري إعداد برنامج تدريبي لهم، يشترك فيه الباحثون من معهد بحوث البساتين، ومعهد بحوث الإرشاد الزراعي، بالاشتراك مع معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، في تصميم، وإعداد نشرة شهرية عن أخبار السوق، تحوي بيانات، ومعلومات؛ تساعد منتجي الخضر والفاكهة على وضع سياستهم التسويقية، بما يحقق لهم عائداً مُجْزياً. كما تحوي تحركات أسعار أغلب المحاصيل المتواجدة في الأسواق، ومقارنة أسعار كل محصول في الأسواق، من خلال رسوم بيانية خاصة، وتحوي أيضاً المواصفات القياسية للنوعيات الممتازة على معرفة السعر الذي يجب الحصول عليه إذا قام بعمليات الفرز والتدرج... إلخ.

9- إبلاغ المحافظات بنشرة يومية، عن أسعار الجملة في أسواق: العبور، والمنصورة، والإسكندرية. يتم توزيعها على المراكز الإدارية، ويتم تعليقها على لوحة مخصصة لذلك بالإدارة الزراعية؛ ليطلع عليها المزراع، والمنتجون. كما يتم نشرها بأسواق الجملة بعواصم المحافظات، لاطلاع التجار عليها.

10- التنسيق مع وسائل الإعلام المختلفة، لبث النشرة اليومية لأسعار الخضر والفاكهة.

2-2 التسويق التعاوني كمدخل لحل مشكلات التسويق الزراعي:

يعتبر تنشيط التعاونيات والأنماط غير التقليدية للتسويق التعاوني، مدخلاً فعالاً للتعامل مع مشكلات المزارع الصغير، حيث إن كثيراً من تكاليف هذه المزارع لإعداد الوحدة من المحصول للتسويق تكون مرتفعة. وهنا يبرز دور التعاونيات في تسويق منتجات المزارع الصغيرة، فضلاً عن نقص المعارف، والمهارات التسويقية، لدى المزارع الصغير، وغياب الجهاز الإرشادي الناقل للتكنولوجيا التسويقية، مع تقليل حِدَّة تواجد الوسطاء، واحتكارهم للسوق، وسوء معاملتهم للمزارع.

وبالتالي، تتزايد أهمية الدور الذي تلعبه التعاونيات، بصفتها أهم القنوات الشرعية، والرسمية، في إنجاح منهجية الإرشاد التسويقي للحاصلات الزراعية ومستلزماتها، بما تملكه من أجهزة، وكوادر فنية، وظيفية، فضلاً عن دورها في توفير الجوانب التمويلية، بما يمكنها من تحمل عِبْء عملية تسويق الإنتاج الزراعي، في إطار تعاوني، وإرشادي. علاوةً على أن مزايا الإرشاد التسويقي التعاوني على مستوى المنتج، تتمثل في اختفاء دوافع الاستقلال، وعدم إنتاج سلع ضارة من حيث انخفاض مستويات الجودة للمنتج، لمسايرة المنتجات، والأسواق المنافسة، بإنتاج محاصيل مطابقة للمواصفات المطلوبة، مع تأمين المزراع ضد الأخطار التي تواجه المنتجات.

ولا شك أن التسويق التعاوني نوع من التنظيم الاقتصادي، يعمل على تصريف المنتجات الزراعية من خلال الجمعيات التعاونية، ويحقق التسويق التعاوني المزايا الآتية:

1- تقليل نفقات الإنتاج الزراعي.
2- خفض التكاليف التسويقية وزيادة كفاءتها.
3- صيانة حقوق المزارعين والمنتجين وتحقيق الأسعار المجزية.
4- تحقيق أهداف التصدير.
5- التخلص من العمولات، والسَّمْسَرة، واحتكار الوسطاء.

وعلى ذلك، فإن إستراتيجية التسويق التعاوني للمنتجات الزراعية، تتناول ما يأتي:

1- تحديد الأهداف من التسويق التعاوني.
2- تحديد وسائل تنفيذ هذه الأهداف.
3- وضع آليات محدَّدة، لاستخدام التعاونيات، كأسلوب لتنفيذ التسويق التعاوني.

فالأهداف الأساسية من التسويق التعاوني، يشتمل على كل من: الحد من تعدد الوسطاء في الجهاز التسويقي. العمل بكافة الوسائل على خفض التكلفة التسويقية. تقليل الفاقد في الإنتاج الزراعي. حصول المنتجين على الأسعار الحقيقية. توفير الإنتاج الزراعي بالمواصفات المطلوبة، وفي الوقت المناسب، والأسعار المناسبة. تنظيم الأسواق بانتظام تدفق السلع، لمنع تقلُّبات الأسعار.

أما وسائل تحقيق هذه الأهداف، فتشمل: توفير بنيان تعاوني قادر يتوفر له المقومات التمويلية التعاونية. توفير الكادر التعاوني المُلِمُّ بأهداف الحركة التعاونية، والقادرة على تنفيذ الخطوات، والمهام التسويقية. اختصار الأجهزة الإدارية العديدة التي تعمل في نظام التسويق. تسهيل وتيسير النظم المحاسبية في الجمعيات التعاونية.

ولنجاح التعاونيات أسلوب لتنفيذ التسويق التعاوني، فعليها القيام بإقامة مراكز التجميع، وتوفير وتدريب الجهاز الفني للقيام بالعمليات التسويقية، توفير العُبُوَّات وتوزيعها، والقيام بعمليات الوزن والفرز، وتوفير التمويل اللازم للمنتجين.

ثالثاً: التجربة المصرية في الإرشاد التسويقي الزراعي كأحد المجالات المستحدثة:

وباستعراض المحاولات التي أُجريت تحت الظروف المصرية (البورصة الزراعية - نشرة المعلومات التسويقية)؛ يمكن استخلاص بعض النتاج الهامة في هذا المضمار.

1-3 تجربة مصر "مزارع مصري ناجح يستغل تقنية جديدة ويوسع أسواقه"

مازال الكم الأكبر من المنتجات المصرية، يباع في الأكشاك، والمنافذ المنتشرة في الشوارع. وهناك طلب كبير، من المَحَال المتخصصة، ومحال السوبر ماركت، وجانب كبير من الأثرياء، على طلب هذه المنتجات، طوال شهور السنة.

الخطوات العملية:

قام المزارع المصري باستثمارات هائلة، فى مجال الصوب الزراعية، وفقاً لأهداف محدَّدّة:

الأول: الوصول بالإنتاج والإنتاجية إلى أقصى درجة ممكنة، في ظل المحدَّدات الاقتصادية (التكثيف الزراعي).

الثاني : تغيير سياسة التسويق تغييراً تاماً، وخاصة في مجال الصوب، في ظل إمكانية التحكم في ظروف الإنتاج، والسيطرة عليها. ويمكن تحقيق تلك الأهداف من خلال الاستعانة بما يأتي:

- الاستعانة بالأخصائيين في المجالات الزراعية المختلفة، وخاصة في مجال الصوب الزراعية. الإنتاج العضوي المكثف، وفقاً لأدوار محددة، ومسئوليات معينة، وتخصيص مدير مسئول لكل 6 صوبات زراعية، يحصل فيها على مكافأة، فى حالة زيادة إنتاجه كَمّاً ونوعاً. وبالتطبيق الفعلي من جانب هؤلاء المديرين تم ما يأتي:
- إقامة علاقة قوية مع أصحاب المحلات والسوبر ماركت، لمعرفة احتياجاتهم، وتوريد ما تريده، وبالمواصفات المطلوبة، وبلغ مردوده 40%.
- الاتفاق مع المصدِّرين على تصدير 15% من إنتاجه إلى الأسواق الأوربية والعربية.
- إبرام عقد مع محل سوبر ماركت فى الكويت، لتصدير 5% من إنتاجه.

النتائج:

1- زيادة حصيلة المبيعات زيادة كبيرة، غطَّت رأس المال المستثمر، فى سنتين اثنتين فقط.
2- إنشاء مؤسَّسة تسويقية خاصة به.

الدروس المستفادة:

- استطاع المنتج إبرام عقود مسبقة لتوريد منتجاته، معتمداً على سمعته، وجودة منتجاته، وهى طريقة متقدمة فى التسويق.
- استخدام المنتج لوسائل تكنولوجية متقدمة (التسويق الإلكتروني) فى الاتصال بالعملاء، لتوفير الوقت والجهد.
- استخدام مبدأ التحفيز، لتشجيع العاملين والمديرين على الإنتاج.
- تشغيل المتخصصين في التسويق الإلكتروني، من خلال خدمات تسويق المنتجات، ووضع إستراتيجيات التسويق، لترُوج المبيعات وفقاً لخطط محدَّدة، بما يضمن عدم المخاطرة.

2-3 تجربة مصر لنشر المعلومات التسويقية:

ينفَّذ فى مصر مشروع المعلومات التسويقية، بالتعاون مع معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، والإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، والمنظمة الدولية لتنمية التعاون الزراعي.

ويهدف مشروع المعلومات التسويقية، إلى زيادة دخل مزارعي الخضر والفاكهة ذوي المِلْكيات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق توفير قاعدة معلومات حديثة ودقيقة، تمُدُّ المزارعين بالمعلومات التي تمكنهم من وضع، وتحسين نظمهم التسويقية، من خلال المرشدين المزراعيين المتخصصين فى التسويق، حيث يتم تدريبهم على استخدام المعلومات التسويقية، التي تتضمن أهمية إجراء عمليات الفرز، والتدريج، والتعبئة، وتوظيفها لخدمة احتياجاتهم التسويقية، كما يُصْدر المشروع نشرة عن المعلومات التسويقية تتضمن:

- مقارنة متوسطات الأسعار الأسبوعية لكل محصول فى الأسواق الرئيسية الكبرى.
- تحركات أسعار أغلب المحاصيل المتواجدة في الأسوق المختلفة، من خلال الرسوم البيانية المواصفات القياسية للنوعيات الممتازة، من محاصيل الخضر والفاكهة القادمة إلى أسواق الجملة، خلال الشهر، مما يعطي القارئ فكرة عن الفترات الزمنية التى تتواجد فيها محاصيل الخضر والفاكهة على مدار العام.

3-3 التجربة المصرية لإنشاء البورصة الزراعية:

فكرة إنشائها:

فكرة تكوين بورصة زراعية، أصبحت ضرورة حتمية في إطار تحرر عناصر الاقتصاد القومي، وما اتخذته الزراعة من دور رائد في هذا الصدد، حيث بدأت الدولة منذ وقت مبكر، فى تحويل السياسة الزراعية إلى التحرُّر الاقتصادي، ليقتصر دور الوزارة على النشاط البحثي، والإرشادي، وما يرتبط بها من دراسات اقتصادية. مع ترك الحرية الكاملة للمزارعين في اختيار كمية الزراعات، واستغلال سبل الإنتاج الزراعي، فى تحقيق أكبر عائد اقتصادي قومي.

والبورصة لاتُعتبَر هيئة ربحية، وإنما هي جهة خدمية غير ربحية، تقدم خدمة عامة، وليست خاصة، إلى جميع المنتجين، والمصدِّرين، وتحسين المنتج الزراعي؛ لأجل إعداده للتصدير، وفتح أسواق تصديرية جديدة فى الخارج، وحصة وزارة الزراعة في البورصة 24%.

أهداف البورصة:

1. تسهيل التقاء المنتج والمصدِّر والسوق، سواء قبل الإنتاج، أوبعده، ويتم من خلال هذا الالتقاء، توفير إنتاج متميز، طبقاً للاحتياجات المطروحة، ويسهل فتح قنوات تصديرية ضخمة، تستطيع أن تثبت أقدام المصدر عالمياً فى الأسوأ.
2. توفير أكبر بنك معلومات، تتوافر به بيانات كاملة عن احتياجات الأسواق محلياً، وعالمياً.

3. إجراء تعاقدات حاضرة، أو مستقبلية، سواء على المستوى المحلى، أو العالمي.
4. تسويق منتجات شباب الخريجين من المحاصيل الزراعية، وتوجيه منتجاتهم، طبقاً لمتطلبات الأسواق المحلية، والعالمية.
5. الاستقرار السعرى للمحاصيل الزراعية، التي طالما كانت تُحدث ارتباطاً بين صعود وهبوط، حيث تقوم البورصة من جانبها، بتحديد سعر المنتجات الزراعية، وفقاً للعرض، والطلب، والاحتياجات الفعلية.

مُكوِّنات البورصة:

تضم البورصة أربع شركات مساهمة، تقدم خدمات فى القطاعات الآتية:

(1) قطاع مستلزمات الإنتاج:

وهى خدمة توفر سبل الاتصال بين المنتجين والمُصَدِّرين، لإتاحة الاتفاق المسبق بينهم، على نظام محدَّد للتعامل، وبعد تسهيل الاتصال، يقوم القطاع بتوفير المواد، والأجهزة المطلوبة؛ من بذور، وأسمدة، بالإضافة إلى المكينة الزراعية، كما تساعد على توفير المادة الخام، من أجل العمل على فتح أسواق تصديرية جديدة بالخارج.

(2) محطات فرز وتدريج وتعبئة:

وهي الخدمة القائمة على الإرشاد الخاص؛ بفرز، وتعبئة المحصول، وهى تخدم كلاً من: كبار المزارعين، بالإضافة إلى شباب الخرِّيجين.

وقد تم إنشاء خمسة مراكز تدريبية للشباب والإرشاد الخاص بهذه النقاط، وهي:

(شمال سيناء - الدلتا - النوبارية - جنوب وشمال الصعيد)، ومن المخطط أن يصل هذا العدد إلى خمسين مركزاً على مستوى الجمهورية.

(3) خدمة الشحن:

ويقوم هذا القسم، بدراسة سبل الشحن، والمشكلات التي تواجهها، ويقدم دراسات، وإحصاءات عن الفراغات التصديرية الموجودة فى الخطوط الثلاثة؛ الجوية، والبحرية، والبرية. ودراسة تكلفة الشحن، ومحاولة تخفيضها قدر المستطاع، مما يؤدِّى إلى تخفيض تكلفة المنتج، بحيث يصبح سعره منافساً فى الأسواق الزراعية الخارجية، والعمل على متابعة عقود التصدير بين المصدر والمنتج.

(4) التنسيق في المساحات وعمليات التخزين:

رابعاً: تطور الهيل التنظيمي الليبي، وإمكانية الاستفادة من ذلك، في تنمية الإنتاج الزراعي، وفتح مجالات تصديرية جديدة، بمحاكاة التجربة المصرية.

4-1 الهيكل التنظيمي للجهاز الإرشادي:

تتبع إدارة التعاون والإرشاد والإعلام الزراعي والبحري، إلى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية. ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لإدارة التعاون والإرشاد والإعلام الزراعي والبحري، واختصاصات المناطق، فيما يأتي:

إشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم: (101) لسنة 2012، بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي، واختصاصات وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية، وتنظيم جهازها الإداري الصادر في: 10/ 3/ 2012 ميلادي، وحيث إن المادة رقم: (16) والخاصة بتنظيم اختصاصات إدارة التعاون والإرشاد والإعلام الزراعي والحيواني والبحري، وفقاً للنقاط المدونة في تلك المادة، المشار إليها أعلاه بالأرقام من (1 إلى 12). هذا، وقد قامت الإدارة بوضع الهيكل التنظيمي، والتقسيمات الداخلية، لإدارة التعاون والإرشاد والإعلام الزراعي والحيواني والبحري كالآتي:

1- وحدة إشهار الجمعيات التعاونية الزراعية.
2- وحدة الإحصاء والمتابعة.
3- وحدة الميزانيات والمراجعة.

ثانياً: قسم الإرشاد الزراعي، والحيواني، والبحري:

يختص القسم بإعداد الخطط والبرامج الإرشادية، ورسم السياسات الزراعية العامة للوزارة، في المجال الزراعى، والحيواني، والبحري. والتعاون مع الجهات ذات العلاقة في تنفيذ ذلك، كما يختص القسم أيضاً، بتبسيط وتطبيق ونشر البحوث والدراسات الزراعية، والتقنيات الحديثة، ونقلها للزراع، ويتكون القسم من الوحدات التالية:

1- وحدة الارشاد.
2- وحدة التدريب.
3- وحدة التنمية الريفية.

ثالثاً: قسم الإعلام الزراعي والحيواني والبحري:

يختص القسم، برسم السياسات الزراعية العامة للوزارة في المجال الإعلامي، وإعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية؛ المرئية، والمسموعة، والمقروءة، وإنتاج الأشرطة الوثائقية، وإصدار المطبوعات والنشرات والملصقات، والمَطويَّات الإرشادية الزراعية المتخصصة، ويتكون القسم من الوحدات الآتية:

1- وحدة الإنتاج الفني والإعلامي.
2- وحدة المطبوعات والنشر.
3- وحدة المعارض والمسابقات.

ونقترح أن تكون الاختصاصات، والتقسيمات الداخلية، لوحدات التعاون والإرشاد والإعلام الزراعي والحيواني والبحري بالمناطق كالآتي:

أولاً: مكتب التعاون الزراعي.

الهيكل التنظيمي للمكتب يتكون من الوحدات التالية:

1- وحدة إشهار الجمعيات التعاونية الزراعية.
2- وحدة الاحصاء والمتابعة.
3- وحدة الميزانيات والمراجعة.

ويمارس الاختصاصات الآتية:

1- المشاركة في وضع السياسات الزراعية العامة في مجال التعاون الزراعي.
2- متابعة عمل الجمعيات التعاونية الزراعية والمربين والتخصصية.
3- وضع الحلول للمشاكل والصعوبات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية.
4- اعتماد محاضر اجتماعات مجالس الادارة بالجمعيات التعاونية الزراعية.
5- حضور الجمعيات العمومية التي تعقد بالجمعيات.
6- إعداد الميزانيات العمومية للجمعيات التعاونية في نهاية السنة المالية واعتمادها.
7- تقديم تقارير دورية عن سير العمل بالقسم للإدارة.

ثانياً: مكتب الإرشاد الزراعي والبحري:

الهيكل التنظيمي للمكتب يتكون من الوحدات الآتية:

1- وحدة الارشاد والتسويق.
2- وحدة التدريب.
3- وحدة التنمية الريفية.

ويمارس الاختصاصات التالية:

1- المشاركة في رسم السياسة الزراعية للإرشاد الزراعي والتسويقي والبحري.
2- المشاركة في المسابقات التنافسية للمزارعين، والمُرَبِّين، و صَيَّادي الأسماك، والمساهمة في إقامة المعارض المحلية، والدولية، واللقاءات العلمية، والإرشادية.
3- المشاركة في تنفيذ الايام الحقلية الإرشادية.
4- المشاركة في تنفيذ البرامج التدريبية والإرشادية، لرفع كفاءة المراءة الريفية.
5- المساهمة في إقامة الندوات، والمؤتمرات، في وِرَش العمل المتعلقة بالجانب الزراعي، والحيواني، والبحري.
6- تقديم تقارير دورية عن سير العمل للإدارة.

ثالثاً: مكتب الإعلام الزراعي والحيواني والبحري:

الهيكل التنظيمي للمكتب يتكون من الوحدات التالية:

1- وحدة الإنتاج الفني والإعلامي.
2- وحدة المطبوعات والنشر.
3- وحدة المعارض والمسابقات.

ويمارس الاختصاصات التالية:

1- المساهمة في رسم سياسات الإعلام الزراعي والبحري.
2- المشاركة والمساهمة في إنتاج البرامج المرئية، والمسموعة، والمقروءة.
3- توثيق الحملات الإرشادية التي تتم خلال المواسم الزراعية.
4- المساهمة في المعارض والمسابقات الزراعية.
5- المشاركة في البرامج الإعلامية الإرشادية.
6- المساهمة في إعداد المادة العلمية للنشرات، والملصقات، والصحف، والمجلات الزراعية المتخصصة.
7- تقديم تقارير دورية عن سير العمل للإدارة.

ومن العرض السابق، يتضح أن التنظيم الإرشادي منذ إنشائه، قد تم نقله من واقع التجربة المصرية، مع إجراء بعض التعديلات في المُسَمَّيات التنظيمية، والوظيفية؛ من حيث المهام، والاختصاصات؛ لمواكبة الظروف والأوضاع الليبية.

خامساً: المحاور الرئيسية **المقترحة لمجموعة خطط تنفيذية، ترتكز عليها لتنمية الصادرات الزراعية،** وذلك بتطوير الخدمة الإرشادية التسويقية، وإمكانية الاستفادة منها، وتطبيقها في بعض الأقطار العربية:

فى ضوء ما تم استخلاصه من نتائج، وتأكيداً على زيادة فاعلية الإرشاد الزراعي التسويقي، ومسئوولياته في رفع الكفاءة التسويقية، وتحقيق الجودة للحاصلات والمنتجات الزراعية فى ظل التحولات المعاصرة، وفى ضوء الخصائص المميزة للبنيان الزراعي لكل دولة عربية، فإن الخدمة الإرشادية في حاجة إلى ثقافة جديدة، تلائم العالم الجديد الذي يواجه القطاع الزراعي المصري في ظل العولمة، ومن أجل ذلك، تم اقتراح عدة من الخطط التنفيذية الهادفة، لتنمية الإرشاد التسويقي في مجال الصادرات الزراعية في مصر، وإمكانية تطبيقه في الأقطار العربية المتشابهة في الهياكل التنظيمية، والمؤسساتية الزراعية.

5-1: - المحور المؤسَّسي:

ترتكز الخدمة الإرشادية على هذا المحور في العمل على:

- إقامة الاتحاد العربي لمنتجي، ومصدري الحاصلات البستانية، كأحد الروافد، والآليات التنظيمية والتنسيقية، في إطار الحلم الذي آن أوان تحقيقه وخروجه إلى النور، وهو السوق العربية المشتركة.
- إنشاء، وتنمية وحدات تنظيمية إرشادية، تكون مهمتها تعريف الزراع بالتوقعات السعرية، وتوعيتهم باتجاهات الأسعار، وتدريبهم على تنفيذ التوصيات الفنية المتعلقة بالعمليات التسويقية ـ فيما قبل وبعد الحصاد ـ ، وتنمية الذوق الاستهلاكي، ومساعدة الزراع على اتخاذ القرارات المزرعية المتعلقة بالإنتاج والتسويق، ابتداءً من اختيار المحصول، وحتى البيع، والتخزين، والاستهلاك. ويلزم على ذلك، توفير المرشدين الزراعيين، وأخِصائيِّي الإرشاد التسويقي ـ على مختلف مستويات التنظيم الإرشادي ـ ذوي القدرات التأهيلية والتدريبية المتميزة.
- تشجيع إنشاء الروابط والاتحادات الإنتاجية والتسويقية للمزارعين، لتسهيل العمليات التسويقية، وذلك للقضاء على احتكار التجار، والوسطاء، وخفض التكاليف التسويقية.
- توفير القروض والتسهيلات الائتمانية للمزراعين؛ لمساعدتهم على تنفيذ التوصيات الفنية المرتبطة بمختلف العمليات التسويقية لحاصلاتهم البستانية.

5-2: محور نشر ثقافة الإرشاد التسويقي التصديري:

- إكساب المزارع المعارف الخاصة بالمواصفات القياسية للسلع، والعمل على التطوير المتواصل للمنظومات المتكاملة للتعبئة والتغليف؛ لتنمية التجارة، وتشجيع، وتنمية الصادرات.
- توفير المعلومات التسويقية عن الأسعار وتوقعاتها للمزراع فى التوقيت المناسب، طبقاً لمتطلبات السوق الحر، وأن تتاح مصادرها للمزراع فى مواقع إنتاجهم وقُرَاهم، اعتماداً على توفير وسائل الاتصالات الحديثة (تليفون – فاكس – إنترنت).
- تشجيع المزراعين وإرشادهم، نحو تَبَنِّى إعداد مجموعة من السجلات التسويقية؛ تتضمن الأسعار، والأصناف، والكميات، والأسواق؛ لتمكنهم من التوجهات التسويقية الجيدة.
- تطوير البرامج التدريبية للمرشدين المزراعيين، فيما يتعلق بمفاهيم التسويق، والأنشطة التسويقية المرتبطة به، ومعايير الجودة الشاملة للمنتجات الزراعية، لتنمية قدراتهم المهنية فى مجال الإرشاد التصديري.
- تشجيع المستثمرين على إنشاء مصانع، لتوفير العبوات المناسبة، بما يتلاءم مع أذواق الأسواق المحلية، والتصديرية، وإنشاء الثلاجات، ومحطات تجميع المحاصيل البستانية؛ لتوفير السعات التخزينية الكافية، لاستيعاب المنتجات فى فترات الوفرة الإنتاجية.
- التأكيد على إنشاء صندوق للتأمين على المحاصيل البستانية ضد المخاطر التسويقية، وتقلُّبات الأسعار، والمخاطر البيئية.
- توحيد الجهات المسئوولة عن التسويق في جهة واحدة، تكون تابعة للجهاز الإرشادي الزراعي (الإرشاد التسويقي للحاصلات وفقاً لآليات الجودة).

5-3: البرامج البحثية والتدريبية الداعمة للإرشاد التصديري:

1. توصيل المشكلات المتعلقة بتصدير الحاصلات الزراعية لأجهزة البحث الزراعي المعنية، سعياً نحو إيجاد أنسب الحلول لها، ومن بينها: النظر فى رسوم، وعمولات التسويق. إقامة وتطوير الأسواق التابعة لها، والتعبئة، والتغليف، والتخزين، والتبريد، والمشكلات الفنية الأخرى.
2. تنمية أساليب التصنيع الغذائي لمنتجات الحاصلات البستانية، لتعظيم المنافع التسويقية، للاستفادة منها اقتصادياً فى ضوء ظروف مزراع كل محافظة، أوإقليم.
3. إنشاء مراكز تدريبية إقليمية، لتدريب المرشدين المزراعيين (رسميِّين، أوغير رسميِّين) ومراكز محلية، لتدريب المزارعين .
4. تكوين روابط تنظيمية مؤسَّسَية، من خلال المنهج الإرشادى التشاركي، تهدف إلى مشاركة مؤسسات القطاع الخاص، في البحث، والإرشاد الزراعي.

5. استحداث مناهج إرشادية غير تقليدية في الإرشاد التسويقي، قائمة على مفاهيم الزراعة التعاقدية، والتسويق التعاوني.
6. توفير ميزانيات مرنة للإرشاد الزراعي عامة، والبحوث الإرشادية خاصة؛ لمواكبة التطورات، والتقنيات الدولية، في مجال التسويق والبحث.

التوصيات:

- إقامة الاتحاد العربي لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية، كأحد الروافد، والآليات التنظيمية والتنسيقية، في إطار الحلم الذي آن أوان تحقيقه وخروجه إلى النور، وهو السوق العربية المشتركة.
- إنشاء، وتنمية وحدات تنظيمية إرشادية، تكون مهمتها تعريف المزارع بالتوقعات السعرية.
- التشجيع على إنشاء الروابط والاتحادات الإنتاجية والتسويقية للمزارعين؛ لتسهيل العمليات التسويقية، وذلك للقضاء على احتكار التجار والوسطاء، وخفض التكاليف التسويقية.
- توفير القروض والتسهيلات الائتمانية للمزراع؛ لمساعدتهم على تنفيذ التوصيات الفنية المرتبطة بمختلف العمليات التسويقية.
- توفير المعلومات التسويقية عن الأسعار وتوقعاتها للمزراع فى التوقيت المناسب، طبقاً لمتطلبات السوق الحرة.
- تشجيع المزراعين وإرشادهم، نحو تَبَنِّى إعداد مجموعة من السجلات التسويقية؛ تتضمن الأسعار، والأصناف، والكميات، والأسواق؛ لتمكنهم من التوجهات التسويقية الجيدة.
- تطوير البرامج التدريبية للمرشدين الزراعيين، فيما يتعلق بمفاهيم التسويق، والأنشطة التسويقية.
- تشجيع المستثمرين على إنشاء مصانع، لتوفير العبوات المناسبة، بما يتلاءم مع أذواق الأسواق المحلية والتصديرية، وإنشاء الثلاجات، ومحطات تجميع المحاصيل البستانية، لتوفير السعات التخزينية الكافية، لاستيعاب المنتجات فى فترات الوفرة الإنتاجية.
- التأكيد على إنشاء صندوق للتأمين على المحاصيل البستانية ضد المخاطر التسويقية، وتقلبات الأسعار، والمخاطر البيئية.
- توحيد الجهات المسئولة عن التسويق في جهة واحدة، تكون تابعة للجهاز الإرشادي الزراعي (الإرشاد التسويقي للحاصلات وفقا لأليات الجودة):
- توصيل المشكلات المتعلقة بتصدير الحاصلات الزراعية لأجهزة البحث الزراعي.
- تنمية أساليب التصنيع الغذائي لمنتجات الحاصلات البستانية، لتعظيم المنافع التسويقية، للاستفادة منها اقتصادياً فى ضوء ظروف زراع كل محافظة، أوإقليم.
- إنشاء مراكز تدريبية إقليمية، لتدريب المرشدين الزراعيين (رسميِّين، أوغير رسميِّين) ومراكز محلية، لتدريب المزارعين .
- استحداث مناهج إرشادية غير تقليدية في الإرشاد التسويقي، قائمة على مفاهيم الزراعة التعاقدية، والتسويق التعاوني.
- توفير ميزانيات مرنة للإرشاد الزراعي عامة، والبحوث الإرشادية خاصة؛ لمواكبة التطورات، والتقنيات الدولية في مجال التسويق والبحث.

المراجع:

1. د. أبو حطب، رضا عبد الخالق، (1995) "بيئة اتخاذ القرار المزرعي فى ظل الاقتصاد الحر، وانعكاساتها على العمل الإرشادي الزراعي"، مؤتمر مستقبل العمل الإرشادي الزراعى فى ظل نظام السوق الحر، وموقع التعاونيات الزراعية فيه، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان، القاهرة.
2. د. أبو زيد ، محمد عبد الحليم، (2002) "ترشيد استخدام مياه الرى المجلة الزراعية"، العدد: (6) السنة: (19)، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

3. د. البلتاجى، محمد، (1995) "تقرير عن الزيارة الاستطلاعية للأسواق الأوروبية مكوِّن نقل التكنولوجيا" المشروع القومى للأبحاث الزراعية، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
4. الدراسات الدولية والإعلام الخارجي، (1988) "دراسة عن تنمية الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة إلى دول العالم".
5. د. السيد، أحمد وآخرون، (1996) "الكفاءة التسويقية لبعض محاصيل الفاكهة التسويقية فى محافظة شمال سيناء"، التقرير النهائى، المشروع القومى للأبحاث الزراعية (NARP)، المجالس الإقليمية للبحوث والإرشاد، بالتعاون مع كلية العلوم الزراعية البيئية بالعريش، جامعة قناة السويس.
6. د. الشاذلي، محمد فتحي، (1996) "مداخلة حول تطوير مهام وهيكلة التنظيم الإرشادي الزراعي"، مؤتمر إستراتيجية العمل الإرشادي التعاوني الزراعي فى ظل سياسة التحرر الاقتصادي، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية، المركز المصري الدولي للزراعة، القاهرة.
7. د. الفيلالي، سامي حسن، (2003) "ورقة عمل مصرية حول وسائل ترشيد استخدام مياه الري في الزراعة المصرية"، الإدارة المركزية للأراضي والمياه والبيئة، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
8. د. الهوش، مصباح سالم، (2018) "نحو إستراتيجية لخصخصة الخدمة الارشادية بليبيا"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة بمشتهر، جامعة بنها.
9. د. شفيع، سلام رشاد. سعيد عباس، محمد، (1998) "دور الإرشاد الزراعي في تسويق بعض محاصيل الفاكهة بمحافظة القليوبية"، نشرة بحثية رقم: (38)، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
10. د. رشاد، سعيد عباس محمد، (2016) "محاضرات غير منشورة في الإرشاد التسويقي لطلبة الدراسات العليا" قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة بمشهر، جامعة بنها.
11. د. ريحان، محمد كامل، (1986) "مدخل لدراسات التسويق للمنتجات الزراعية: نحو تطوير التسويق التعاوني الزراعي / حصاد أربع ندوات"، سلسلة التثقيف التعاوني، العدد السابع، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي بالإسماعيلية، الاتحاد التعاوني، وزارة الزراعة.
12. د. زكريا، بليغ شندي، (1981) "الإسراف فى مياه الرَّي وأثره على خصوبة التربة وإنتاجيتها"، مؤتمر ترشيد استخدامات المياه، وزراة الرَّي، القاهرة.
13. د. عنتر، محمد إبراهيم، "الأداء والمحدَّدات لأدوار أعضاء مجالس إدارة روابط مستخدمي مياه الري بمحافظتي كفر الشيخ والغربية"، نشرة رقم: (201)، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، 1998.
14. مصطفى، أحمد سيد، (2000) "تحدِّيات العولمة والتخطيط الإستراتيجي: رؤية مدير القرن الحادي والعشرين"، الطبعة الثالثة، القاهرة.
15. منظمة الأغدية والزراعة، الأمم المتحدة (1997) "تحسين الإرشاد الزراعي: دليل مرجعي" تحرير: بيرتون سوانسون، وربرت بي بينتز، أندريه جيد، سوفرانكو. منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، القاهرة.
16. هيكل، سيد عبد النبي، (2007) "دور الإرشاد الزراعي في إنتاج وتسويق محصول البلح في واحة سيوة" رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة بنها.

Research paper

Towards a new vision for the development of the extension service in the field of achieving the marketing quality of Egyptian agricultural crops and their applicability to agricultural extension in the Arab countries.

Dr. Saied Abbas Mohamed Rashad Dr. Mosbah Salem Al- hosh
Professor of Agricultural Extension and
Head of Department of Economics and Agricultural Faculty of Agriculture
Extension Department of Agricultural Economics University of Tripoli,
Faculty of Agriculture, Benha University Egypt Libya

Abstract:

The quality of the agricultural product in general can be defined as a combination of the advantages and advantages given to the agricultural product, its value and importance for its use as food for humans and animals or for its use in promotion and beauty or in industry. The majority of research and production efforts focused on developing and increasing production in terms of quantity without attention to quality And therefore did not give quality any quality due attention, causing a large gap between production and marketing and caused those policies not to link production to market needs and requirements.

What helped to spread the above things, many people misunderstand the concept of market economics, which means they lack the role of the state and move freely and uncontrolled movement or control or central control of the state to control the rhythm and ensure compliance with quality standards and protect the environment and protect the national economy. A new formulation of the role of agricultural extension workers to achieve efficiency and quality in the marketing of agricultural crops by paying attention to the newly developed guidance areas and marketing guidance, in line with the achievement of national goals in the light of globalization and the increasing challenge In front of the Egyptian agricultural sector and opportunities for integration into the global economy.

In this context, and in accordance with the roles played by agricultural extension as one of the development agencies that can play an important role in raising the productivity and marketing efficiency of farmers and producers of agricultural crops by educating them.

And educate them on what is new to achieve quality in agricultural production and products through a group of professionals, researchers and local leaders in order to improve their standard of living by creating the desired behavioral changes (knowledge - directions of practice) in the fields of production and marketing and some administrative skills.

The working paper aims at shedding light on the following aspects:

First: the pillars of the contemporary culture of extension service to support agricultural exports in light of globalization.

1.1. The culture of business management under globalization.
1.2. The culture of agricultural information technology in the light of globalization.
1.3. Culture of the General Agreement on Tariffs and Trade (GATT).
1.4. ISO9000 international quality standards.

Second: Fostering the current institutional frameworks for extension service for agricultural export development.

2.1. Central Administration for Agricultural Extension in the Ministry of Agriculture and Land Reclamation.
2.2. Collaborative Marketing as an Approach to Solving Marketing Problems.

Third: Egyptian experience in agricultural marketing extension as one of the innovative marketing methods.

1.2. Egyptian experience "Egyptian farmer exploits new technology and expands its markets"
1.3. Egypt's experience in disseminating marketing information.
1.4. Egyptian experiment to establish the agricultural stock exchange. Fourthly, the development of the Libyan regulatory hierarchy and the possibility of benefiting from your pain in the development of agricultural production and the opening of new export fields by simulating the Egyptian experience.

Forth: The main axes proposed for a set of implementation plans are based on the development of agricultural exports and your development of marketing extension service and the possibility of benefiting from them and their application in some Arab countries:

5.1. Institutional axis.
5.2. the axis of spreading the culture of export guidance.
5.3. Research programs supporting export guidance.

الرأي العام في العصر الرقمي

- د. سالم أحمد العجيل

- أستاذ العلوم المساعد. جامعة طرابلس / ليبيا.

مستخلص:

يتناول هذا البحث ظاهرة ومفهوم الرأي العام في العصر الرقمي، والتحوُّلات التي شهدها في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإعلام الجديد. فالفضاء الرقمي، بكل أوعيته، كان له الأثر المباشر في التأثير على جميع نواحي الحياة العصرية، وهو ما يثير الانتباه، ويستحق الدراسة والبحث. وتوزَّع البحث على ثلاثة مطالب أساسية هي: الرأي العام: منظور سياسي، طبيعة وخصائص العصر الرقمي، الرأي العام الرقمي: المفهوم والتحولات والتحدِّيات.

الكلمات المفتاحية: (الرأي العام، العصر الرقمي، الرأي العام الرقمي.)

مقدمة:

يمثل الرأي العام ظاهرة سياسية، إضافةً إلى كونه ظاهرة إعلامية، واجتماعية، لها أثرها في جميع مناحي الحياة. فالرأي العام، يُعَدُّ من أهم العوامل المؤثرة في تشكيل اتجاهات الناس حيال العديد من القضايا السياسية، وكذلك مواقفهم منها؛ سلباً، وإيجاباً. فهو مفهوم لَصِيق بشرعية الأنظمة السياسية، ومدى المشاركة السياسية في صنع قرارات السياسة العامة، وما توفره هذه الأنظمة من فرصة تعبير الناس عن وجهات نظرهم في الشأن العام، وما يتصل بذلك من نتائج وآثار تشكل تغذية عكسية (Feed Back) لسياسات النظم السياسية، وتوجهاتها. وفي هذا الشأن_ ونتيجةً للتحوُّلات الجوهرية التي شهدها الرأي العام المحلي والدولي في العصر الرقمي _ تصبح مسألة الاقتراب من مفهوم الرأي العام الرقمي، والوقوف على وسائطه الإلكترونية، وأثره، وتأثيره، ذات أهمية خاصة.

إشكالية البحث:

طرحت تحوُّلات العصر الرقمي الجديد جدلاً واسعاً بين الباحثين، والمهتمين، والمتخصصين في مجال علم السياسة، والإعلام، والاتصال السياسي، حول تأثير تقنيات، ووسائط هذا العصر، على مجمل القضايا السياسية، كقضية الديمقراطية، والمشاركة السياسية، ودور الرأي العام في العملية السياسية، وغيرها من القضايا التي تأثرت بطبيعة تحوُّلات العصر الرقمي، وعلى خلفية ذلك، تتحدَّد الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في سؤال محوري مفاده: إلى أي مدىً يُسهِم العصر الرقمي في تفعيل وفاعلية الرأي العام وتحويله إلى طبيعة رقمية؟ وهي إشكالية تطرح تساؤلات عدة، من أهمها:

- ما هو مفهوم الرأي العام؟ وما دوره في الحياة السياسية؟
- ما المقصود بالعصرالرقمي، وما هي خصائصه، ووسائطه وآلياته؟ وإلى أي مدىً يُسهم العصر الرقمي في تحوُّلات الرأي العام كمّاً وكيفاً؟
- ما هو مفهوم الرأي العام الرقمي؟ وما مدى أثره في تشكيل القضايا السياسية كافة؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجهه؟

أهمية البحث:

يكتسب هذا الموضوع البحثي أهميته من اعتبارات عدة، وهي:

- دور الرأي العام وأثره في جوانب الحياة كافة، وبخاصة السياسية منها، بحيث يمكننا القول: إن موضوع الرأي العام، هو موضوع بَينيٌّ، يجمع ما بين حقول علمية عدة: كعلم الإعلام، وعلم السياسة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الاقتصاد. كما يمكن توظيف دراسات الرأي العام في عمليات التسويق، والدعاية، والإعلان، وغيرها من الأنشطة البشرية.
- أهمية التحوُّلات المهمة في العصر الرقمي، والتي طالت جوهر الحياة كافة، وألقت بتداعياتها على مجمل القضايا؛ السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإعلامية، والثقافية.
- بروز مفهوم الرأي العام الرقمي كمفهوم جديد، يستحق الدراسة والبحث، ومحاولة المساهمة النظرية في تحديد مفهومه، ووسائطه، والتحديات التي تواجهه كظاهرة وكمفهوم.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1- محاولة الاقتراب من الرأي العام كظاهرة وكمفهوم، وتحديد عناصره وخصائصه، ودوره في الحياة السياسية.

2- التعريف بالعصر الرقمي، وخصائصه، ووسائطه، وآلياته، ودوره في إحداث تحولات جوهرية في مجمل نواحي الحياة، السياسية منها بصفة خاصة.

3- التعريف بمفهوم الرأي العام الرقمي، وطبيعة خصائصه، وأثره في مجالات الحياة السياسية، والتحديات التي تواجهه.

الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات تناولت طبيعة العصر الرقمي ووسائطه في تشكيل اتجاهات الرأي العام، وذلك من زوايا عدة، منها: دراسة د. عادل عبد الصادق، بعنوان: "الفضاء الإلكتروني والرأي العام: تغيُّر المجتمع والأدوات والتأثير"[1]. ودراسة د. الدبيسي، والطاهات، بعنوان: "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية"[2]. ودراسة تيتي حنان، بعنوان: "دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام: حالة الثورات وقيم الانتماء لدى الشعوب العربية"[3]. ودراسة د. محمد جاد أحمد، بعنوان: "الإعلام الفضائي وآثاره التربوية"[4]. ودراسة نادية بن ورقلة، بعنوان: "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي"[5]. ويتناول الباحث هنا، مفهوم الرأي العام الرقمي، في ظل ما شهدته تحوُّلات المتغيَّر التقني والمعلوماتي، من حيث الكم، والكيف. وما مدى التأثيرات السياسية لهذه التحولات.

---

[1] - د. عادل عبد الصادق، الفضاء الإلكتروني والرأي العام: تغيُّر المجتمع والأدوات والتأثير، القاهرة: المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، سلسة مفاهيم إستراتيجية، ديسمبر 2010.

[2] - عبد الكريم على الدبيسي، زهير ياسين الطاهات، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد: 1، 2013.

[3] - تيتي حنان، دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام: حالة الثورات وقيم الانتماء لدى الشعوب العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد خيضر- بسكرة، السنة الجامعية 2013- 2014.

[4] - د. محمد جاد أحمد، الإعلام الفضائي وآثاره التربوية، كفر الشيخ – مصر، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، 2008.

[5] - نادية بن ورقلة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي، موقع www.almaktobot.net.

فرضيَّة البحث:

ينطلق الباحث من فرضيَّة أساسية، يمكن صياغتها على النحو الآتي: أن العصر الرقمي بوسائطه الاتصالية والمعلوماتية، قد أدَّى إلى تحوُّلات جوهرية مهمة في مفهوم الرأي العام، ووسائط تشكليه، وصنعه، بما يمكن الحديث عن مفهوم وظاهرة الرأي العام الرقمي. وتتعامل هذه الفرضيَّة مع العصر الرقمي وتحولاته كمتغيَّر مستقل، كان له أثره الكبيروالمباشر في بروز ظاهرة ومفهوم الرأي العام كمتغير تابع.

منهجية البحث:

من أجل اختبار الفرضية الأساسية لهذا البحث، وبهدف الإجابة عن التساؤلات التي يطرحها؛ يعتمد الباحث على المنهج التحليلي لتفسير وفهم أثر العصر الرقمي في بَلْوَرة وبَرْوَز مفهوم الرأي العام الرقمي، وما يتصل به من تحدِّيات. كما يستعين الباحث بالمدخل التاريخي، لتتبع تشكل ظاهرة الرأي العام، وبروزه كمفهوم له خصائصه، وعناصره، وأنواعه، وأنماطه.

ويتبع الباحث الأسلوب المكتبي في البحث، بالرجوع إلى مصادر معلوماتية تخدم أهدافه، كالوثائق، والكتب، والدوريات العلمية، والأبحاث، والمواقع الإلكترونية التي تناولت جوانب منها موضوع البحث.

خطة البحث:

بهدف تغطية جوانب، ومتطلَّبات، وتحقيق أهداف البحث؛ يقترح الباحث الخطة الآتية:

- المطلب الأول/ الرأي العام: منظور سياسي.
- المطلب الثاني/ طبيعة العصر الرقمي: مفهومه، وخصائصه.
- المطلب الثالث/ مفهوم الرأي العام الرقمي: التحوُّلات، والتحدِّيات.
- الخاتمة والنتائج.

المطلب الأول/ الرأي العام: منظور سياسي.

تعتبر ظاهرة الرأي العام ظاهرة قديمة، عرفتها كل المجتمعات، والحضارات الإنسانية، في الشرق والغرب. حيث كان حكام "سومر، وبابل، وأشور،" يقيمون وزناً لابأس به للرأي العام، كما تكشف آثار مصر الفرعونية عن إدراك واضح للرأي العام، وتكشف عن أساليب راقية للتأثير فيه، وتوجيهه الوجهة المطلوبة، مثل: "تأليه الفرعون"، "وتقديس الكهان"، "وتشييد المعابد"، "وإقامة الأهرامات"، وهذا كله ليس سوى أساليب للتأثير في الرأي العام"[6].

وتُشيد الكتابات بأهمية التجربة الديمقراطية اليونانية في تكوين رأي عام مستنير، من شأنه أن يدعم هذه التجربة، حيث يعتبر البعض، أن المدن اليونانية أول من أعطى للرأي العام مجالاً واسعاً لتنظيم شؤون المجتمع. وكانت الكلمات الإغريقية (Casa pfemenomos) واصطلاح (VXO Populi) تدلان على رأي المواطنين الراغبين في التأثير في الأمور العامة"[7]. ومن هذه الناحية، تم التعامل مع الرأي العام كظاهرة سياسية في المقام الأول.

وتذهب الأدبيات السياسية، إلى أن مصطلح الرأي العام بدأ استخدامه في أواخر القرن الثامن عشر، وتحديداً في فرنسا، وشغل اهتماماً واسعاً في أحداث الثورة الفرنسية 1789. حيث جاءت الثورة الأمريكية، وبعدها الفرنسية، كأبرز حدثين يُعبِّران عن دور وقوة الرأي العام"[8]. ومن ثَم، استقر هذا المصطلح في الأدبيات السياسية، بخاصة في منتصف القرن العشرين، بفعل إسهامات المدرسة السلوكية في علم السياسة، والتي تُركِّز بشكل كبير على السلوك السياسي للفرد، ودوره في العملية السياسية، ومن ثَم دور الفواعل غير الرسمية في الحياة السياسية.

---

[6] . نقلاً عن تيتي حنان، دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام: حالة الثورات وقيم الانتماء لدى الشعوب العربية، مرجع سابق، ص 37.
[7] المرجع السابق، ص 37.
[8] - المرجع السابق، ص 38.

وعلى العموم، فإن ظاهرة الرأي العام - من منظور سياسي - تُعَدُّ تعبيراً عن تراكم طبيعي لظاهرة "التواصل السياسي كظاهرة إنسانية، واجتماعية، وثقافية." وهي ظاهرة قديمة قِدَم التجمعات البشرية، وحاجة الإنسان للتنظيم السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي سواء"[9]. وهي بذلك ظاهرة ليست منعزلة ومنفصلة عن عوامل بيئتها، فهي بالضرورة:

أولاً/ ظاهرة "تتأثر بمجموعة من العوامل السياسية، والنفسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية." قبل أن يتبلور بشكله النهائي، وتلعب وسائل الإعلام التفاعلية دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام"[10].

وثانياً/ هي ظاهرة لا يمكن فهمها في أي "أمة من الأمم، ما لم نُدخل في اعتبارنا تلك القوى المادية، والاجتماعية التي تُشكِّل شخصية الأمة، وتُسهم في تكوين الفرد لمعتقداته، وتشكيل اتجاهاته"[11].

وثالثاً/ أنها ظاهرة ليست إعلامية، أو اجتماعية، فهي قبل كل شيء ظاهرة سياسية، عميقة التأثير في القضايا السياسية المطروحة، وفي العملية السياسية بِرُمَّتها، ونعتقد أن هذا التأثير سيزيد ويتعاظم في المستقبل وفي ظل العصر الرقمي. وفي هذا الشأن يمكن القول: إن السياسة ليست سوى محصلة عملية تعبير عن الآراء المختلفة، التي يعتقد فيها الأفراد بوصف الإنسان ليس سوى كائن سياسي، أو "حيوان سياسي" بتعبير أرسطو. وعلى رأي البعض "إن جميع الناس مفكرون سياسيون، سواء علموا بذلك أم لم يعلموا؛ فإن الناس يستخدمون المفاهيم، والأفكار السياسية، حينما يعبرون عن آرائهم، أو يصرحون بما في أذهانهم"[12].

ومن الناحية المفاهيمية، نجد أن كلمة الرأي لغةً تعنى: "الاعتقاد والعقل، والتدبر والنظر والتأمل"[13]. أما من الناحية الاصطلاحية، فمصطلح الرأي العام، يدور حول تعريفه جدل عميق، شأنه شأن المفاهيم السياسية الأخرى. فالرأي العام: "مفهوم يصعب الإحاطة به، في ضوء صعوبة تحديد الاصطلاحات في علم السياسة بصفة عامة "[14]. ومهما يكن من أمر، فإن ظاهرة الرأي العام "لم تخضع للتحليل الإبستومولوجي، والتدقيق المعرفي، إلا في أواسط القرن الماضي، لا سيما في ظل بروز الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والتنظيمات المدنية، بمختلف أشكالها، وتلويناتها"[15]. ومحاولة تأثيرها في تشكيل ظاهرة الرأي العام واستقطابه؛ بما يخدم مصالحها، وأهدافها.

ويشير مفهوم الرأي (Opinion) إلى "وجهة نظر، أو حكم، أو تقييم يُكوِّنه الفرد عن موضوع ما، أو هو الاعتقاد الذي تكون فيه أسباب الإيجاب أقوى من أسباب النفي"[16]. ويتفق الدارسون للرأي العام على وجود عناصر محدَّدة تُعبِّر عن المفهوم، وهي: الاتجاه، جماعة، قضية. ويرى البعض أن "هذه العناصر يجب أن تسود في أي تعريف للرأي العام، وبغض النظر عن طرح آلية التعريف"[17]. و تتمثل هذه العناصر في الآتي:[18]

أ. الرأي العام يمثل مجموعة من آراء جمع كبير من الأفراد.

ب. هذه الآراء تتصل بالمسائل المختلف عليها، وذات الصالح العام Public Interest.

ت. هذه الآراء يمكن أن تمارس تأثيراً على سلوك الأفراد، والجماعات والسياسة العامة الحكومية، أو العامة.

ث. لا بد من توافر المناقشة، والتي ينتج عنها رأي عام، أي مُحصِّلة الآراء المختلفة.

---

[9] - د. يحيى اليحياوي، في تجاذبات العلاقة بين الإعلام والاتصال والسياسة (ملف قضايا)، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2013، ص2.

[10] - عبد الكريم على الدبيسي، زهير ياسين الطاهات، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية، مرجع سابق، ص68.

[11] - المرجع السابق، ص 73.

[12] - أندرو هيود، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2012، ص 9.

[13] - انظر: صالح خليل أبو أصبع، العلاقات العامة والاتصال السياسي، عمان، الأردن: دار الشروق، ط2، 2009، ص 152.

[14]- د. هدى ميتكيس ، توصيف مقرر مادة "الرأي العام في الوطن العربي، "القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، العام الأكاديمي 2015 – 2016، ص 10.

[15] - د. يحيى اليحياوي، في تجاذبات العلاقة بين الإعلام والاتصال والسياسة، مرجع سابق، ص2.

[16]. د. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي - إنجليزي)، منشور على موقع www.kotobarabia.comص 222-223.

[17]- د. صايل زكي الخطاب، مدخل إلى العلوم السياسية، عمان- الأردن: دار وائل للنشر، ط1، 2010، ص 221.

[18] - د. أحمد بدر، الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة ، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، 1998، ص 57.

وبصفة عامة، فإن الرأي العام "لا يقتصر على فرد واحد، فالرأي الخاص، هو رأي الفرد في مسألة تخصه وحده ولا تتعداه، أما الرأي العام، فيتصل بالمجتمع كَكُلٍّ وينبع منه، ويتعلق بمشكلة عامة تتعدد بشأنها وجهات النظر والمناقشات"[19]. فهو رأي عام يتمحور حول عدة قضايا مجتمعية، تدخل القضايا السياسية في عمقها. ومن هنا، يُنظر إلى الرأي العام كقناة مهمة من قنوات التواصل السياسي بحيث لم تَعُد "السياسة"حكراً على من يمارسون العمل السياسي، بل أصبحت سلوكاً يقوم به أفراد المجتمع العاديون، كما يقوم به القائم على السلطة السياسية، إلى الحدِّ الذي دفع البعض إلى تسمية هذا العصر بعصر السياسة والتسييس"[20].

ومن هنا، تتأكد الطبيعة السياسية للرأي العام، ومدى تأثيره في قضايا المجتمع السياسي، وهي طبيعة تتوقف على عدة عوامل تتعلق بمدى ديموقراطية النظم السياسية، ومدى مساحات التعبير التي تفسحها أمام المواطنين من جهة، وطبيعة الثقافة السياسية لدى المواطنين ومدى إدراكهم لأهمية الرأي العام وانخراطهم في الشأن العام من جهة ثانية. وباختصار، فالطبيعة السياسية للرأي العام تتجلَّى من خلال التالي.

- الرأي العام يشكل أحد مُدخَلات النظام السياسي، فيما يتعلق بالمطالب التي تطرحها الجماهير، وفيما يتعلق بعنصر التأييد، في حالة ما إذا كان الرأي العام متطابقاً مع توجهات النظام السياسي وأهدافه ومصالحه.
- الراي العام - من منظور سياسي - يشكل أحد أهم العوامل التي تؤثر في مُخرَجات النظام السياسي، فهو يمثل أحد أهم الفواعل غير الرسمية التي تلعب دورها في تشكيل، وتوجيه القضايا السياسية كافة، من صُنع السياسات العامة والتأثير عليها، وتقويمها؛ لمعرفة نتائجها، وجدواها، ومعرفة توقعات الرأي العام منها. ومن هنا، اهتمت كل الدول، والحكومات، والأنظمة السياسية بظاهرة الرأي العام، ودراستها، وتحليلها. وأنشأت مراكز لقياس الرأي العام، لمعرفة توجهاته حيال كل القضايا الاجتماعية، والسياسية، قبل سَنَ أي سياسات عامة، أو اتخاذ قرار سياسي محدَّد. حيث تلعب استطلاعات الرأي العام "دوراً في نقل تصوُّرات المواطنين، تجاه القضايا المطروحة، للاستطلاع إلى السلطة الحاكمة، والكشف عن توجهاتهم إزاء ذلك"[21].

المطلب الثاني/ طبيعة العصر الرقمي: مفهومه وخصائصه.

العصر الرقمي هو نتاج الثورة المعلوماتية الرقمية أو ما سمي بـ "الرقمنة". حيث أحدثت "تكنولوجيا المعلومات تحوُّلاً في الأسلوب الذي نفكر به في كل شيء ونفعل به أي شيء في حياتنا تقريبا"[22]. فهي عامل أصبح مؤثراً في حياتنا لا يمكن لنا إهماله، أو إنكاره، فنحن نعيش العصر الرقمي بامتياز. وبحيث أصبح هذا العصر واقعاً معاشاً يلفت انتباه أي باحث. حيث "يشهد عالمنا المعاصر تحولات كبيرة في تكنولوجيا الاتصال، تؤثر في العلاقات السياسية والاقتصادية، وفي أنماط التفكير في المجتمعات المختلفة"[23].

فمفهوم العصر الرقمي، يرتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والإعلام، وهو نتاج لها، ويتفاعل معها، فيما سُمِّي بالطوفان الرقمي الذي غير كل شيء في العالم، واقتحم كل مناحي الحياة فيه، من خلال تفاعلات التقنية الحديثة، ووسائط الاتصال المتطورة، ومن خلال اللغة الرقمية التي أصبحت لغة عالمية جديدة. وبالتالي، فمفهوم العصر الرقمي، هو ذلك العصر الذي ترسَّخ وأصبح مجالاً تسنده تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات الجديدة، ويؤسِّس لعلاقات اتصالية غير مسبوقة حيث إنه "مع تطور وسائل الاتصال الإلكترونية وتعدد خدماتها، أصبحت ظاهرة

[19] - د. هدى ميتكس، توصيف مقرر مادة "الرأي العام في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص13.
[20] - د. يحيى اليحياوي، في تجاذبات العلاقة بين الإعلام والاتصال والسياسة، مرجع سابق، ص4-5.
[21] - د. هدى ميتكس، توصيف مقرر مادة "الرأي العام في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص6.
[22] - الاتحاد الدولي للاتصالات، دليل الأمن السيبراني للدول النامية، جنيف 2006، ص3.
[23] - عبد الكريم علي الدبيسي، زهير ياسين الطاهات، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات مرجع سابق، ص66.

الاتصال عن بُعْد، إحدى الظواهر المهمة في إدارة شؤون المجتمعات الحديثة، كما أدَّى امتزاج تكنولوجيات الحاسب مع تكنولوجيا الاتصال عن بُعْد إلى خلق عصر جديد يعتمد على النشر الإلكتروني، ونتج عن ذلك ظهور العديد من وسائل الاتصال والنشر والإعلام الجديدة"[24]. الأمر الذي قاد إلى الحديث جِدِّياً عن العصر الرقمي الذي من أهم خصائصه ومميزاته:

- تقليص عامل المكان والزمان، الذي أسَّس لما يمكن أن نطلق عليه "العالم الرقمي"، بحيث أصبح عالم اليوم أشبه بقرية صغيرة. ما أدَّى أن يكون الفضاء الرقمي يشكل عالماً افتراضياً واحداً، تتدفق فيه المعلومات بشكل انسيابي وحر، دون اعتبار للحدود الجغرافية، والمكانية، والسياسية، وفي اختزل لعامل الزمان والمسافات الواقعية. فالفضاء الرقمي الجديد حَوَّل العالم إلى "عالم بلا حدود، تترابط فيه جميع شعوب العالم كما لو كانوا سكان بلدة صغيرة واحدة"[25]. إذ ضغط المتغيِّر الرقمي العامل الزمكاني، وقلَّصه بشكل غير مسبوق؛ حيث حوَّلت التكنولوجيا "المجتمعات من مجتمعات جغرافية متناثرة، إلى مجتمعات فكرية، بعد أن استخدم نصف سكان العالم الإنترنت، وتواصل ثلثها عبر مواقع التواصل الاجتماعي"[26]. فالفضاء الرقمي ليس فضاءً محدود المكان والزمان، بل هو من السَّعة والمساحة بمكان، حيث "يمكن لشبكات الكمبيوتر إيصال كل شيء إلى كل مكان في العالم، على الفور، وبلغت أجهزة الكمبيوتر من القوة ما يكفي لأن تستخرج المعنى من كل المعلومات، وتُوجِد أنماطاً، وتُوجِد علاقاتٍ في غمضة عين"[27].
- توفير مساحات شاسعة أمام المتلقي والمستخدم؛ للتفاعل مع كل القضايا السياسية، والاجتماعية، والانخراط في الشأن العام. فالفضاء الرقمي تكمن قوته وفاعليته في "قدرته على إيصال الرسائل والخطابات في آنٍ واحد لجمهور واسع، غير معروف، مشتَّت، ومتباين، وبما يمكن من التواصل التفاعلي، وذلك ضماناً لمشاركةٍ أكثر وتأثيرٍ أقوى"[28]. ومن هنا، كان للعصر الرقمي أثره الكَمِّي، في توفير أوعية جديدة للتعبيرعن الرأي العام، فلم تَعُد الوسائط التقليدية المقروءة منها، والمكتوبة، والورقية؛ هي الوعاء الحاضن للرأي العام، ووسيلة التعبير عنه، بل إن ثَمة العديد من الأوعية الرقمية كالمدوَّنات، والمواقع الإلكترونية، وشبكات التواصل الاجتماعي؛ أصبحت مساحات مفتوحة أمام الجمهور، للتأثير في الرأي العام، وتشكيله في اتجاهات عدة ومتعددة[29]. وتُوضِّح الإحصائيات العالمية لسنة 2004 "أن اكثر من 4.7 مليون موقعٍ على شبكة الإنترنت تم استحداثها، و الأغلبية الساحقة منها في البلدان المصنِّعة. ويقدَّر عدد مواقع الشبكة حسب آخر التقديرات ب 70 مليون موقعٍ و 700 مليون مستخدم"[30].
- سرعة الاستجابة، وهي سرعة غير مسبوقة ولم تشهد لها البشرية مثيلاً، فالفضاء الرقمي يتميز بخاصية السرعة الفائقة، والسَّعة غير المحدودة للاستجابة، بحيث أصبح فضاءً يتيح "سبل التفاعلية وما بعد التفاعلية، التي حملتها أجيال الانترنت المتعاقبة، فهو لم يعد شبكة وسيطاً، بل أصبح شبكة تتماهى مع مفهوم الوسط، باعتباره فضاءً للتبادل، والنقاش الحي المباشر"[31].

---

[24] - وحدة الدراسات والأبحاث، الإعلام الإلكتروني ودوره في الصراعات الدولية، موقع مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، موقع www.fikercenter.com.

[25] - هال أبلسون وأخرون، الطوفان الرقمي كيف يؤثر على حياتنا وحريتنا وسعادتنا، ترجمة: أشرف عامر، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، ص25.

[26] - د. عبد الأمير الفيصل، مخاطر الضخ الإعلامي في مواقع التواصل الاجتماعي على السلم الأهلي، موقع مجلة الباحث الإعلامي.

[27] - هال أبلسون وأخرون، الطوفان الرقمي كيف يؤثر على حياتنا وحريتنا وسعادتنا، مرجع سابق، ص13.

[28] - د. يحيى اليحياوي، في تجاذبات العلاقة بين الإعلام والاتصال والسياسة، مرجع سابق، ص6.

[29] - يتيح الفضاء الرقمي للجمهور طيف متنوع من المواقع، منها على سبيل المثال: مواقع المدونات مثل: (بلوغر ووردبرس Blogger&Worldpress، ومواقع التدوين المصغر مثل: (Twitter)، ومواقع مشاركة الخدمات الاجتماعية مثل: (يوتيوب وفليكر YouTube&Flickr)، ومواقع محررات الشبكة التشاركية مثل: (ويكي سبيسس Wikispaces) ومواقع العالم الافتراضي مثل: (الحياة الثانية Second Life)، ومواقع خدمات الشبكات الاجتماعية مثل:(facebook) انظر في ذلك: د. ليلى الجهني، نموذج مقترح لسياسة استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية في مؤسَّسات التعليم العالي، مجلة رؤى إستراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المجلد3، العدد: 11، يوليو 2015.

[30] - الفجوة الرقمية، بحث منشور على موقع https://master25m.skyrock.com

[31] - د. يحيى اليحياوي، الإنترنت كفضاء للحروب الافتراضية القادمة(ملف قضايا)، مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2014، ص2.

- خفض التكلفة، فالفضاء الرقمي وفَّرعلى الناس أوعية منخفضة الكلفة، رخيصة، وسهلة الاستخدام، وقابلة للتواصل السريع، مقارنةً بالأوعية التقليدية للتعبير عن الرأي العام. وبهذا، أتاح الفضاء الرقمي للجمهور أوعية جديدة تتميز بالوفرة من جهة، والتوفير الاقتصادي من جهة أخرى، من حيث عامل "الجهد والوقت والمال في ظل مجانية الاشتراك والتسجيل، بحيث يستطيع الفرد البسيط امتلاك حيِّزٍ على شبكة التواصل الاجتماعي، التي أصبحت ليست حكراً على أصحاب الأموال، أو حكراً على جماعة دون أخرى"[32].

المطلب الثالث/ مفهوم الرأي العام الرقمي: التحوُّلات والتحدِّيات.

يرتبط مفهوم الرأي العام الرقمي بدرجة كبيرة "مع ظهور طفرة في شبكة الإنترنت، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، خاصة شبكات التواصل الاجتماعي من (فيسبوك- توتير) والمواقع الإلكترونية الإخبارية والتفاعلية، والمدوَّنات، وغيرها من مظاهر التكنولوجيا الرقمية. ما أتاح للأفراد، والجماعات، فضاءات شاسعة، ومساحات حرة، للتداول والنقاش في كافة أمور الحياة، وفي مقدمتها القضايا السياسية"[33]. ويمكن تصور مفهوم الرأي العام الرقمي من خلال الشكل التالي:

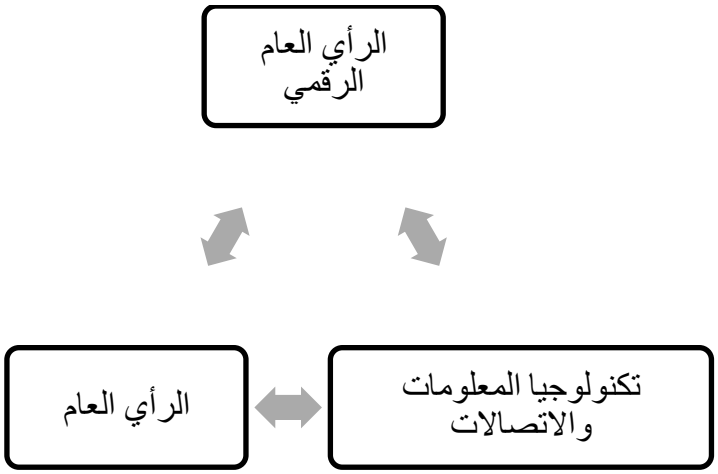

ومن هنا، لعب العصر الرقمي، ووسائطه الإلكترونية، دورها المهم في طرح مفهوم الرأي العام الرقمي، حيث إن هذا العصر المدعوم بتقنية المعلومات، والاتصالات الجديدة، قد أدَّى إلى الدفع بظاهرة الرأي العام وصناعته وتشكيله من عدة نواحٍ، يمكن تلخيصها في التالي:[34]

- لَفْت انتباه الحكام إلى ظاهرة الرأي العام بشكل أكبر، بل وتعاظم حضوره، من خلال المنصات المستقلة عن طريق التدوين الشخصي، وامتلاك مجموعات كثيرة من الأفراد لمواقع خاصة، يمرِّرُون من خلالها آراءهم الخاصة.
- تعاظم، وتأثير الإعلام الإلكتروني على الساحتين؛ المحلية، والدولية. ودوره كأداة من أدوات التعبئة والحشد لقضايا ومفاهيم تروِّج لأجندات بعينها.
- أسهم الإعلام الإلكتروني بشكل كبير في الترويج لعقائد، ومفاهيم أيديولوجية بعينها؛ إذ استُخدمت المواقع الإلكترونية للدعوة، والتبشير بالأيديولوجيات، والأديان، والعقائد المختلفة.

[32] - نادية بن ورقلة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي، موقع www.almaktobot.net.
[33] - مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الديمقراطية الرقمية: التكنولوجيا وظاهرة رقمنة السياسة، القاهرة، 2017، ص4.
[34] - وحدة الدراسات والأبحاث، الإعلام الإلكتروني ودوره في الصراعات الدولية، مرجع سابق.

- ومن جهة أخرى، فإن توظيف تقنيات العصر الرقمي في خدمة القضايا السياسية، قد أدَّى إلى تفعيل التواصل بين النظم والنخب السياسية والرأي العام من خلال عدة عمليات وممارسات من أبرزها: "التصويت الإلكتروني في الانتخابات المحلية، والبرلمانية، والرئاسية E-Voting، والجدل السياسي عبر شبكة المعلومات E-Debating"[35].

والتكنولوجيا - أياً كانت - لها سلبياتها، بقدر ما لها من إيجابيات، مما يشكل تحدِّيات جَمَّة أمام ظاهرة الرأي العام الرقمي، ودورها في الحياة السياسية، حيث تُعَدُّ من سلبيات ذلك ما يلي:

- مسألة التقنين، وهي مسألة ترتبط بالتشريعات الخاصة، بتقنين ظاهرة الإنترنت كفضاء رقمي متشعب، ومتسع، ومتداخل الفواعل والأوعية. كما ترتبط من جهة أخرى، بمدى قدرة هذه التشريعات على الحدِّ من جرائم العصر الرقمي. وكذلك مسألة التوزان ما بين حرية التعبير، والمساس بحرية وحقوق الأخرين. وهذا ما يطرح بقوة تحدِّي التقنين في المجال الرقمي، والذي يتعلق بدور "التشريعات، والتنظيمات؛ من أجل حماية المجتمع من فوضى وشيكة، يمكن أن تلم به بفعل المتغير المعلوماتي"[36].
- القرصنة الإلكترونية، وهو تحدٍّ يتعلق بمفهوم الجريمة السيبرانية، والأمن السبيراني، أي: أمن تكنولوجيا الاتصالات. والذي يهدف إلى التصدِّي للتهديد العالمي الكامن في الجريمة السيبرانية. وهي جريمة ناتجة عن ظاهرة القرصنة الإلكترونية، التي تتعدَّى الحدود الوطنية والسياسية، مثل: الهجمات المرتبطة "بسرقة الهوية، والرسائل الاقتحامية، والتصيُّد الاستدراجي، والبرامج المؤذية، التي يمكن أن تضرب حواسيب الأشخاص من مكامن موجودة عبر الكرة الأرضية"[37].
- تحدِّي المصداقية، فالمصداقية قد تكون غائبة عن مصادر المعلومات الرقمية؛ كون المصداقية تتعلق "بالمدى الذي يتم فيه رؤية المصدر كخبير يعرف ويقدم الإجابات الصحيحة، وينقل الرسائل بدون تحيُّز"[38]. وهذا ما يطرح تساؤلات عدة، حول مصادر المعلومات المتاحة على شبكة المعلومات الدولية، وما مدى مصداقيتها، وتجييرها لخدمة أغراض سياسية مغرضة؛ قد تشوِّه الحقائق، وتسهم في بلبلة الرأي العام. وهو ما أطلق عليه صفة "النفايات المعلوماتية" التي تتمثل في "الكم الهائل من المعلومات، والبيانات الرقمية غير الصحيحة بل والمضلِّلة، قد لا تستطيع العين البشرية ملاحظته"[39].
- توظيف الفضاء الإلكتروني في خدمة أغراض سياسية، وأيديولوجية، قد تكون متطرفة، وخطيرة، مثل: استخدام الإنترنت لأغراض أخرى، من بينها بث الإشاعات؛ بهدف إحداث بلبلة في الرأي العام بحيث "يجب ألا نغفل خطورة الشبكات الاجتماعية على الأمن المجتمعي، وما يؤدِّي ذلك من قلاقل، واضطرابات في عدد من الدول، وقد يكون ذلك بتدبير ودعم مباشرَين من قوى خارجية"[40]. كما يتم توظيف وسائط العصر الرقمي المختلفة، من خلال جهود الجماعات الإرهابية في عمليات التجنيد، واستقطاب المتطرفين الجدد، وهذا ما يؤثر ويثير الرأي العام؛ المحلي، والعالمي. حيث لجأت الجماعات والتنظيمات الإرهابية والمتطرفة إلى أسلوب "حرب المعلومات" التي "توظف التقنيات الحديثة لتنفيذ الحملات الدعائية، وتحقيق الاتصال المستمر، بلغات متعددة مع الموالين، واستقطاب المجندين المحتملين

---

[35] - د. خالد صلاح الدين علي، الديمقراطية الرقمية: تطبيقاتها العالمية وآفاق مستقبلها في الوطن العربي في إطار تحليل النظم العامة، موقع مجلة الإذاعات العربية.

[36] - محمود الضامن، الفجوة الرقمية، موقع http://faculty.kfupm.edu.sa.

[37] - الاتحاد الدولي للاتصالات، دليل الأمن السبيراني للدول النامية، مرجع سابق، ص 1.

[38] - د. عبد الحافظ عواجي صلوي، نظريات التأثير الإعلامي، جمع وتنسيق: أسامة بن مساعد المحيا، 1432 هجري، ص 4.

[39] - هال أبلسون وأخرون، الطوفان الرقمي كيف يؤثر على حياتنا وحريتنا وسعادتنا، مرجع سابق، ص21.

[40] - د. فهد بن عبد العزيز العقيلي، الإعلام الرقمي: ماهيته وأنواعه وآثاره، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، ص25.

بمختلف مناطق العالم"[41]. وهذا التحدِّي، كان من أهم أبرز شواغل الأمم المتحدة في سياق مكافحة الإرهاب، ويمكن الإشارة هنا إلى "المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس حقوق الإنسان، بشأن التعاون الدولي لمكافحة التطرف العنيف بتاريخ: 19 نوفمبر 2014. حيث سلَّط الأمين العام الضوء على حقيقة أن التكنولوجيا والعولمة، يسَّرَتا على المجموعات التي تحركها أيديولوجيات متطرفة عنيفة إلحاق الأذى، والاستفادة من التمويل غير المشروع؛ لزيادة حِدَّة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة، عبر الوطنية وغذَّى بعضها البعض"[42].

- تحدِّى الأمية الرقمية، وهو تحدٍّ يكشف عن ما يعرف "بالفجوة الرقمية" وهي فجوة تتعلق بالبنية المادية، والبشرية، التي يتطلبها العصر الرقمي، وتشكل أهم مقوماته. وتسمى أيضاً بالفجوة الإلكترونية: Digital Divide وهو "مصطلح حديث، ظهر في علم الحاسوب، وعلوم الاجتماع في بداية الألفية الجديدة، وهو يشير إلى الفجوة بين الذين بمقدورهم استخدام الإنترنت؛ بسبب امتلاكهم المهارة اللازمة، والقدرة المادية، وبين الذين لا يستطيعون استخدام الإنترنت"[43].

وعادة ما يطرح هذا التحدي بقوة في دول العالم النامي، من حيث تَدنِّي البنية المادية اللازمة لاستخدام وتوظيف العصر الرقمي واستحقاقاته، في ظل غياب الدعم المالي، والاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات، وضعف القدرات الفنية، والبشرية، المتخصصة في هذا المجال، علاوةً على "تَدنِّي مستوى التعليم، وضعف الميزانيات المرصودة، وعدم الإلمام باللغة الإنجليزية، التي تُسهِّل لمستخدمي الإنترنت الاطلاع على مواقع مختلفة بالشبكة العنكبوتية"[44]. وهو ما يسمى بحواجز اللغة؛ إذ أن أغلب مصادر المعلومات الرقمية، ليست بلغات الدول النامية. وبحسب الإحصائيات، نجد أن 88% من مستخدمي شبكة المعلومات الدولية، هم من سكان الدول المتقدمة، وأن سكان دول العالم النامي، لا يمثلون إلا 17% من سكان إجمالي العالم الذين يجيدون التعامل معها. كما تشير أرقام تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002 إلى أن "البلدان العربية تأتي في مؤخرة الترتيب في مجال عدد مواقع الويب، حيث لا يتعدَّى عدد هذه المواقع 14 موقعاً، و هو ما يمثل 0.01 % من محتوى الشبكة، وهو العدد الذي يقل بأكثر من ضِعفَي عدد مواقع دولة صغيرة، كدولة الكيان الصهيوني، التي يصل عدد مواقعها 35 موقعاً"[45]. بل الأدهى، أن الإحصائيات تشير إلى أن 80% من مستخدمي شبكة الإنترنت في الدول النامية، يستخدمونها فيما "لا يفيد، بل وأحيانا ما يضر، كما أن أغلب هؤلاء، يتحوَّلون إلي مُدمني إنترنت فيما بعد. وذلك نتيجة لعوامل الإحباط، والعزلة، والاكتئاب، وصعوبة التفاعل مع المجتمع بصورة مباشرة؛ مما يدفع الكثيرين إلى محاولة الهروب من الواقع، إلي حياة أخري افتراضية"[46]. وهو ما يؤثر على فاعلية الرأي العام في الدول النامية، ودرجة تفاعله مع تلك المصادر، وفي أغلب الأحوال، يجعل منه رأيَ عامٍّ مستقبِلاً، وليس مرسِلاً. فالتدفُّق الحر على شبكة المعلومات الدولية، هو ـ في أغلب الأحيان ـ تدفُّق من جانب واحد، يُرجِّح كفة الدول الصناعية المتقدمة، في تشكيل الرأي العام في الدول النامية، وتوجيهه نحو قناعاتها، وخدمة مصالحها.

---

[41] ـ د. أسماء الجيوشي مختار، دور استخدام التنظيمات الإرهابية لمواقع التواصل الاجتماعي في إقناع الأفراد بأفكارها، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - مركز الدراسات والبحوث، 2010، ص81.

[42] ـ د. سالم أحمد العجيل، الجيل الثالث من المقاتلين الأجانب: التجليات والتداعيات، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 2، مارس 2017، ص220.

[43] ـ الفجوة الرقمية، موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org.

[44] ـ محمود الضامن، الفجوة الرقمية، مرجع سابق.

[45] ـ انظر: تقرير التنمية البشرية العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002.

[46] ـ أحمد المجدوب، مؤشرات الفجوة الرقمية ومن يتولى جسرها؟ موقع عين ليبيا، https://www.eanlibya.com.

الخلاصة والخاتمة:

يخلُص الباحث، من خلال تناوله للمطالب الرئيسية لهذا البحث إلى عدة نتائج، أهمها:

- الرأي العام ـ كظاهرة ـ قديمٌ قِدَم المجتمعات البشرية، وهو ما يعكس طبيعة الإنسان؛ ككائن إعلامي، وسياسي، واجتماعي، في المقام الأول.
- ظاهرة الرأي العام ليست ظاهرة إعلامية وحسب، بل هي ظاهرة سياسية بالدرجة الأولى، لها دورها، وأهميتها، في تشكيل الحياة السياسية للمجتمعات كافة، والاهتمام بقضاياها، وطبيعة الشأن السياسي العام فيها. فالرأي العام ـ من منظور سياسي ـ يُعَدُّ من أهم الفواعل غير الرسمية التي تؤثر في سياسات النظم السياسية المختلفة، وتوجهاته السياسية، والأيديولوجية.
- أهمية الدور المحوري للعصر الرقمي ووسائطه في تشكيل، وصياغة العديد من المفاهيم السياسية، بِحيث صارالحديث واضحاً عن الديمقراطية الرقمية، والمواطنة الرقمية، والدبلوماسية الرقمية، والإرهاب الرقمي، والرأي العام الرقمي؛ حيث يتضاعف هذا الدور من خلال التحولات الكمِّية، والنوعية، التي شهدتها مجالات تقنية المعلومات والاتصالات كافة، والتي "منحت وسائل الإعلام إمكانات، وقدرات هائلة؛ للتأثير في الآخرين، وتغيير مفاهيمهم، وهو ما جعل منها عاملاً رئيساً من العوامل المؤثرة في صناعة الرأي العام، إن لم يكن أهمَّها"[47].
- مفهوم الرأي العام الرقمي أصبح مفهوماً مترسِّخاً، وهو مفهوم يتجاوز الظاهرة، ليحتل مكانة في الأدبيات السياسية، والإعلامية، تحت مصطلحات متعددة، منها: الرأي العام الإلكتروني، والرأي العام الجديد، والرأي العام عن بُعْد. وهو مفهوم يتيح فرصاً عديدة يمكن توظيفها في تعظيم دور الرأي العام في الحياة السياسية، بقدر ما يطرح تحديات جديدة أمام الرأي العام الرقمي، وتأثيره في القضايا السياسية كافة، وتشكيل نقاط ضعف تَحُدُّ من درجة فاعليته، وقوته.

[47] - وحدة الدراسات والأبحاث، الإعلام الإلكتروني ودوره في الصراعات الدولية، مرجع سابق.

تلبية احتياجات المؤسَّسات الحكومية لخريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق

- د. ابتسام إبراهيم بوكر
- زهور عبدالهادي أدهم
- سارة إبراهيم جبريل
- مصطفي علي حنيش
- ميسم محمد قرادة

- عضو هيئة تدريس محاضر بجامعة الرفاق
- باحث جامعي
- باحث جامعي
- باحث جامعي
- باحث جامعي

مستخلص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع تلبية احتياجات المؤسَّسات الحكومية لخريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية، وتم إجراء الدراسة الميدانية في المؤسَّسة الوطنية للنفط بمدينة طرابلس ـ طريق السكة، حيث تم وضع عدة تساؤلات حول بلوغ الهدف من هذه الدراسة، من أهمها؛ كيف يمكن مساندة القسم في توضيح التعديل في الخطة الدراسية، بما يتوافق مع متطلبات المؤسّسة الوطنية للنفط؟

حيث تم تَبنِّي استبانتها، وتطويرها، بما يتلاءم مع الدراسة، لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة، وقُسِّمت الدراسة إلى جزأين: الأول: خاص بالبيانات الشخصية للمبحوثين. أما الجزء الثاني: فيتعلق بمتغيِّرات الدراسة، ويحتوي على محوريين أساسيين: الأول: يتعلق بالمتغيِّر المستقل (احتياجات المؤسَّسات الحكومية)، بينما المحور الثاني: فيتعلق بالمتغيِّر التابع (خريجو قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية). وتم استخدام أسلوب المسح الشامل؛ متمثلاً في مدراء الإدارات، ورؤساء الأقسام، والمستشارين بالمؤسَّسة، والبالغ عدد العيِّنة منهم (37).

وبعد تحليل البيانات الأولية، تم التوصل إلى عدة نتائج، أهمها: أن قدرة الخريج على إدارة الوقت، ساهمت في زيادة الرضا عن كفاءة خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية.

وبناءً على النتائج، تم وضع مجموعة من التوصيات، أهمها: زيادة الاهتمام بتطوير المواد الدراسية بالقسم مما يُشكِّل أثراً إيجابياً كمادة إدارة الوقت.

1.1المقدمة:

معظم الدول العربية لديها فجوة كبيرة بين مُخرَجات التعليم، وسوق العمل؛ بسبب العشوائية، وضعف الخطط والإستراتيجيات الوطنية، وغيرها من الأسباب التي أفقدت التعليم ثمرته، وحرمت سوق العمل من تلك الثمرة. حيث يُلاحَظ أنها تنحرف عن الأهداف المَرجُوَّة منها في تغطية سوق العمل، حيث انحرفت إلى مسارات بعيدة عن سوق العمل، واحتياجات المجتمع والدولة لها؛ مما أدَّى إلى إهدار إمكانيات وقدرات وطنية هائلة، في تكاليف.

ونفقات التعليم، دون تحقيق الثمرة منها، واستمرار المفهوم الخاطئ، بأن التعليم هو فقط مصدر إهلاك ونفقة، وليس مصدر استثمار وإيراد، ولمعالجة هذا الخلل الجسيم؛ يتوجب أن يتم الشروع في إعداد إستراتيجية وطنية للتعليم، وربطها بسوق العمل. (الزبيب، 2018، ص1).

وحيث إن قطاع التعليم العالي يسهم في تطوير رأس المال البشري، والمساهمة في تحقيق متطلبات وحاجات سوق العمل، والذي يعتبر من القطاعات الحيوية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع، وله تأثير كبير على دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو التنمية، كما يسهم في تحويل الاقتصاد، من الاعتماد على مصدر واحد للدَّخل، إلى اقتصاد يعتمد على العقول ذوات المهارات العالية، والطاقات البشرية المبدعة، والمنتجة. إضافةً إلى الاعتماد على المصادر الآمنة و الموثوقة، والبرامج، والمشروعات؛ المعزِّزة للفرص الاستثمارية، والمولِّدة للفرص الوظيفية، ولعل من أهم أهداف الجامعات وسوق العمل، هو سد الفجوة بين التعليم العالي، ومتطلبات سوق العمل. إضافةً إلى توجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وهذا التوجه يؤكد ضرورة ربط برامج التعليم الجامعية بالوظائف المتاحة في سوق العمل، وفق الاحتياجات المتغيِّرة. (النصر، 2018، ص2).

2.1 مشكلة الدراسة:

في السنوات الأخيرة، لُوحظت بعض الشكاوى من جانب خريجي الكليات بكافة أقسامها، بشأن قلة وجود فرص وظيفية، تتناسب مع المؤهِّلات الدراسية. الأمر الذي دعا الباحثين في مجال إدارة الأعمال إلى دراسة هذه المشكلة، ووضع حلول، وآليات؛ للخروج من هذا المأزق، الذي يقع فيه الخريجون، وبما أن خريجي إدارة قسم إدارة الأعمال لهم مواصفات خاصة، فيمكن بيانها في الآتي:

1. أن يكون الخريج على مستوى عالٍ من الكفاءة في مجال العلوم الإدارية.
2. القدرة على الإيفاء بمتطلبات المجتمع في المهن الإدارية.
3. أن تكون مخرجات البرنامج لها القدرة على المنافسة و إحداث التغيير.
4. أن يكون الخريج داعماً ورافداً للنهضة الاقتصادية في البلاد.
5. القدرة على التفكير العلمي السليم لِحل المشاكل الإدارية والتنظيمية.

وكذلك، المعرفة، والفهم، والمهارات الذهنية، و المهارات العملية، والمهنية، والمهارات العامة. (قسم إدارة الأعمال جامعة الرفاق، 2018).

وقد تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ماهي متطلبات تلبية احتياجات المؤسَّسة الوطنية للنفط من خريجي قسم إدارة الاعمال بجامعة الرفاق الأهلية؟

4.1 فرضيات الدراسة:

1. <u>فرضية العدم:</u>

لا يوجد تأثير ذو ذلالة معنوية لتلبية احتياجات المؤسَّسة الوطنية للنفط من خريجي قسم إدارة الأعمال

2. <u>فرضية البديل:</u>

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتلبية احتياجات المؤسَّسات الوطنية للنفط من خريجي قسم إدارة الأعمال

5.1 أهداف الدراسة:

1. دراسة المؤسّسة الوطنية للنفط، لمعرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم، من خريجي قسم إدارة الأعمال.
2. الوقوف على مجالات عمل الخريجين من قسم إدارة الأعمال.
3. التعرف على المواد التي تم اجتيازها في خطة القسم، وكان لها دور في التوظيف، والمواد الأخرى التي يحتاجها الخريج للالتحاق بالعمل.
4. تقييم خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية، من قبل الشركة قيد الدراسة.

6.1 أهمية الدراسة:

1. ستسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة الليبية والعربية، وزيادة المرجعية في أدبيات هذا الموضوع.
2. تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تناولت موضوعاً مهماً للمجتمع المحلي، وذلك لتأهيل خريجين ذوي كفاءة لاحتياجات السوق الليبي.

7.1 مجتمع وعينة الدراسة:

أ- مجتمع الدراسة:

إدارة الموارد البشرية، وإدراة شؤون العاملين، والقياديين، بالمؤسَّسة الوطنية للنفط، التي قد تعطي فرصة عمل لخريجي القسم، وكان عدد المدراء والمستشارين (37) ثم استخدام أسلوب المسح الشامل.

8.1 حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: ركَّزت الدراسة على معرفة احتياجات المؤسَّسات الحكومية لخريجي قسم إدارة الاعمال، عن طريق الدراسة في جامعة الرفاق الاهلية.
2. الحدود المكانية: المؤسَّسة الوطنية للنفط/ مكانها طريق السكة.
3. الحدود الزمنية: وقت إعداد الدراسة، امتداد خلال الفصل الدراسي خريف 2020/2019م.

9.1 مصادر جمع البيانات:

1. المصادر الثانوية: تم الاستعانة بالكثير من المصادر في الجزء النظري من الدراسة، وذلك على النحو الآتي: - الكتب، الدَّوْريات، الأبحاث، الورقات المقدمة في المؤتمرات والنَّدوات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" وذلك للحصول على أحدث ما يُنشر حول موضوع الدراسة.
2. المصادر الأولية: استُخدمت لجمع البيانات، والمعلومات الميدانية، على الطريقة الأكثر شيوعاً، وهي صحيفة الاستبيان.

10.1 نموذج الدراسة:

1. المتغير المستقل:

يتمثل في احتياجات المؤسَّسة الوطنية للنفط.

2. المتغيِّر التابع:

يتمثل في خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية.

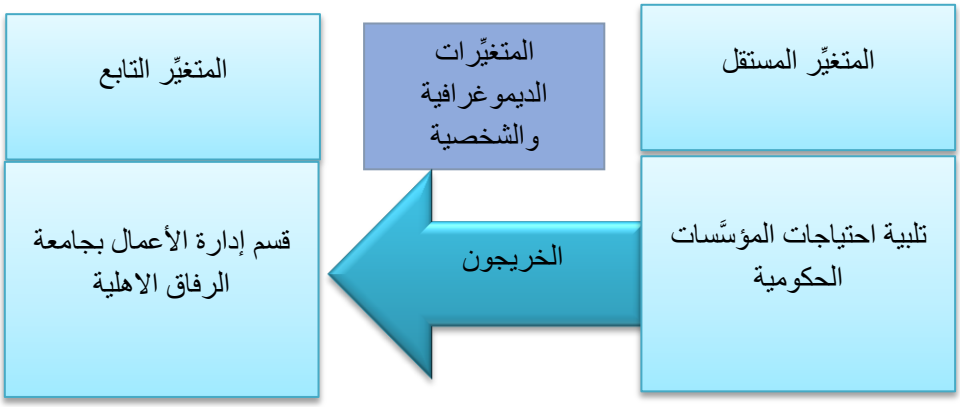

الشكل: (1) يوضح متغيِّرات الدراسة

المصدر: الباحثون.

11.1 مصطلحات الدراسة:

1. **الاحتياجات**: وتعرف بأنها: رغبة الفرد الشديدة في الحصول على شيء ما؛ سواء كان هذا الشيء منظوراً "كسلعة"، أم غير منظور "كخدمة" مثل: (التعليم - العلاج – الأمن. ...إلخ)، والعمل على تلبيتها، أو الحصول عليها. (https://www.ar-science.com).
2. **الخريج**: هو الفرد المتعلم الذي أمضى ستة عشر عاماً في منظومة التعليم الليبي. (الباحثون).
3. **مفهوم سوق العمل**: والمقصود به هنا، سوق التشغيل. وهو العرض والطلب المحكوم بالسعر، الذي يحدَّد بجملة من العناصر، كحجم الطلب، وحجم العرض، وعنصر الكفاءة المتوفرة لدى طالبي الشغل، وما يترتب على كل ذلك من منافسة شديدة، خاصةً في وضع يتسم بِنُدرة العمل، وارتفاع سقف الشروط المستوجبة للتوظيف، من قِبل المؤسَّسات، والحجم المرتفع لطالبي الشغل بفعل البطالة، وكل هذه العوامل الضاغطة، تزيد من المنافسة على التشغيل، ويُطلَق على هذا الجانب: سوق التشغيل المحكوم بالأبعاد الاقتصادية وبآليات السوق. (صقر، 2004، ص 395).

12-1 الدراسات السابقة:

1. دراسة (الشبه، حدود 2015) بعنوان: أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي، ومتطلبات سوق العمل في ليبيا.

أسباب عدم التوافق بين مُخرَجات التعليم الجامعي، ومتطلبات سوق العمل في ليبيا. تناولت هذه الدراسة أن خريجي التعليم الجامعي من الجامعات في ليبيا، تواجههم مُعوِّقات كثيرة عند البحث عن فرصة عمل، وذلك لأن أعدادهم كبيرة في منظمة الباحثين عن العمل، نسبةً إلى الباحثين عن العمل ككل، وأسباب عدم انسياب هذه المُخرَجات في شتَّى أنواع التخصصات في سوق العمل، والتي تعتبر في جميع دول العالم، المؤشر الرئيس للتنمية، والنهوض الاقتصادي، لما يُشكِّله المورد البشري من أهمية خاصة في المُدخَلات الإنتاجية. (الشبه، حدود 2015).

2. دراسة (الربيعي، 2008) بعنوان: تخطيط التعليم والتدريب؛ بين الواقع، واحتياجات سوق العمل بطرابلس.

تعرضت هذه الدراسة إلى إمكانيات التوافق بين مُخرَجات النظام التعليمي، ومتطلبات سوق العمل الليبي، من خلال الاهتمام ببناء رأس المال البشري، وتوفيره بمختلف كوادره المتخصصة، في مقدمة أولويات قضايا التنمية في ليبيا، نظراً لِما تتَّسم به ليبيا من خصوصية، تعود إلى كونها من الدول الغنية، فضلاً عن كونها من الدول القليلة السكان. وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسات توظيف القوى العاملة في ليبيا، خلال العقود الأربعة الماضية، قد ساهمت في تعميق حالة الاختلاف بين جانب العرض والطلب في سوق العمل، والابتعاد عن حالة التوافق بين مُخرَجات التعليم، ومتطلبات سوق العمل، مما أدَّى إلى ارتفاع معدلات البطالة المقنعة، فضلاً عن البطالة المسافرة. وانخفاض إنتاجية القوى العاملة، و ظهورعدد من الاختلالات في تركيبة القوى العاملة؛ من حيث الكم، والكيف. (الربيعي، 2008، ص1).

3. دراسة (الحداد، أشكاب، 2015) واقع تخطيط القوى العاملة ومُخرَجات العملية التعليمية.

وقد تعرضت هذه الدراسة إلى تطوير السوق الليبي (1973-2006) حيث تناولت هذه الدراسة، تطور الوضع السكاني خلال فترة محل الدراسة، وكذلك مستويات الاستخدام، والبطالة. وقد خَلُصت هذه الدراسة إلى أن المجتمع الليبي، لم يكن يعاني من البطالة قبل الثمانينات من القرن الماضي، وأن البطالة ونسبة الزيادة فيها بدأت في الظهور من منصف الثمانينات، وقد وصلت إلى أقصاها سنة: (2003)؛ حيث وصلت إلى 17.3%. (بالتمر، 2015، ص1).

أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

1. دراسة: (الشبه، حدود) تشابه هذه الدراسة بأنها تدرس الخريجين في الجامعات الليبية، وهذه الدراسة تدرس الخريجين بجامعة الرفاق، وهي من الجامعات الليبية المعتمدة.
تختلف من حيث إنها تدرس عدم التوافق مع الخريجين، بينما هذه الدراسة تدرس تلبية احتياجات المؤسَّسات الحكومية من الخريجين.
2. دراسة: (الربيعي) التشابه مع هذه الدراسة، في إمكانية التوافق بين مُخرَجات النظام التعليمي بسوق العمل الليبي، ومن خلال تلك الدراسة كانت في المؤسَّسة الوطنية للنفط، وهي ضمن سوق العمل الليبي.
ومن أوجه الاختلاف، أنها تركِّز على رأس المال البشري فقط، بينما هذه الدراسة تدرس مدى تلبية احتياجات المؤسَّسات من الخريجين بقسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق.
3. دراسة: (الحداد، أشكاب) تشابه هذه الدراسة في دراسة سوق العمل.
أما اختلافها مع هذه الدراسة، فحيث كان مجتمع الدراسة جميع السكان، بينما هذه الدراسة ركَّزت على فئة الخريجين من جامعة الرفاق الأهلية.

7- مفهوم سوق العمل:

أ- الجانب السوقي في سوق العمل:

والمقصود به هنا: سوق التشغيل، وهو العرض والطلب المحكوم بالسعر الذي يحدَّد بجملة من العناصر، كحجم الطلب، وحجم العرض، وعنصر الكفاءة المتوفرة لدى طالبي الشغل، وما يترتب على كل ذلك من منافسة شديدة، خاصة في وضع يتسم بِنُدرة العمل، وارتفاع سقف الشروط المستوجبة للتوظيف، من قِبَل المؤسَّسات، والحجم المرتفع لطالبي الشغل بفعل البطالة، وكل هذه العوامل الضاغطة، تزيد من المنافسة على التشغيل. ويطلق على هذا الجانب: سوق التشغيل المحكوم بالأبعاد الاقتصادية وبآليات السوق. (صقر، 2004، ص 395).

8- مُدخَلات سوق العمل: تتضمن مُدخَلات السوق العمل نواتج جوانب عرض القوى العاملة بمختلف فئاتها المهنية، ومستوياتها. وتشمل الآتي:-

أ- خريجو أنظمة التعليم الثانوي والعالي.
ب- خريجو أنظمة التعليم والتدرب المهني والتقني النظامي.
ج- خريجو أنظمة التعليم والتدريب غير النظامي.
د- العمالة العائدة.
ه- العمالة الوافدة.
و- الباحثون عن عمل. (الجالي، 2016، ص 549).

9- مفهوم الاستقطاب: يشير لفظ الاستقطاب إلى تلك المراحل، أو العمليات المختلفة للبحث عن المترشحين الملائمين، لمَلْءِ الوظائف الشاغرة بالمنظمة. (ماهر،2001، ص141).

10- مفهوم التوظيف في المؤسَّسة: تعتبر سياسة التوظيف، من المهام الأساسية والرئيسية لإدارة الموارد البشرية، وأكثرها تعقيداً وصعوبة، فهي عملية مستمرة، ومكلفة. تقوم على تنمية، وتطوير الإمكانيات الآليَّة والمتاحة، والبحث عن مصادر جديدة، وكذا تحفيز، وترغيب المرشحين الذين تتوفر فيهم المواصفات المطلوبة على التقدم للعمل بالمؤسَّسة.

التوظيف يعني البحث عن الأفراد الصالحين، لشغل الوظائف الشاغرة في العمل، واستمالتهم، وجذبهم، واختيار الأفضل منهم بعد ذلك. (علاقي، ،1993 ص 219).

11- إجراءات الدراسة العملية: يتناول هذا المبحث عرضاً مفصَّلاً للإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية، بهدف التعرف على تلبية احتياجات المؤسَّسات الحكومية لخريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق.

12- أداة الدراسة: من خلال الاستبانة الموزعة على الفئة المحدَّدة للدراسة، وهي مكونة من القياديين بإدارة الموارد البشرية، وإدارة شؤون الموظفين والمستشارين، وقد تم اختيارأسلوب المسح الشامل وكان العدد: (37) وتضمنت استمارة الاستبيان مجموعتين من الأسئلة:

القسم الأول: ويختص بالبيانات الديموغرافية، ويتكون من خمسة متغيِّرات وهي: (الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، وسنوات الخبرة). لغرض وصف عيِّنة الدراسة، وإجراء بعض المقارنات، لاستجابة أفراد العيِّنة على متغيِّرات موضوع الدراسة، في ضوء البيانات الديموغرافية.

القسم الثاني: وهو الخاص بالدراسة، وقد تضمن مجموعة من الأسئلة التي لها علاقة بفرضيات، وأهداف الدراسة، ويتكون من محورين:

المحور الأول: ويتمثل في احتياجات المؤسَّسات الحكومية، والذي يمثل المتغيِّر المستقل وتضمن سبع فقرات، قُسِّمت على النحو التالي:

المحور الثاني: ويمثل خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية، ويمثل المتغيِّر التابع، وقد جاء في ثماني عشرة فقرة.

13- تحليل البيانات:

1. الجدول التالي رقم: (1) يبين التوزيع التكراري، والنسب المئوية، لإجابات مفردات عيِّنة الدراسة على احتياجات المؤسَّسات الحكومية.

الجدول رقم: (1) يوضح إجابات مفردات عيِّنة الدراسة على احتياجات المؤسَّسات الحكومية.

م	نص العبارة	التكرار	درجات الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
-1	درجة التعاون بين المؤسَّسة وجامعة الرفاق الأهلية	ك	4	10	9	3	1	3.48	1.014	موافق
		%	14.8	37.0	33.3	11.1	3.7			
-2	البرامج التدريبية اللازمة للتأهيل للعمل بالمؤسَّسة الوطنية للنفط	ك	6	13	8	0	0	3.93	0.730	موافق
		%	22.2	48.1	29.6	0.0	0.0			
-3	متطلبات خريج جامعة الرفاق المتميز وفق احتياجات المؤسَّسة الوطنية للنفط	ك	4	7	12	4	0	3.14	0.931	محايد
		%	14.8	25.9	44.4	14.8	0.0			
-4	درجة تقييمكم لجودة خريجي جامعة الرفاق الأهلية	ك	3	8	14	2	0	3.44	0.801	موافق
		%	11.1	29.6	51.9	7.4	0.0			
-5	درجة تقييمكم لسلوكيات خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية في مجال العمل	ك	5	11	11	0	0	3.78	0.751	موافق
		%	18.5	40.7	40.7	0.0	0.0			
-6	درجة ملاءمة خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية لاحتياجات المؤسَّسة الوطنية للنفط	ك	3	8	14	12	0	3.37	0.884	محايد
		%	11.1	29.6	44.4	14.8	0.0			
-7	درجة رضاكم عن كفاءة خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية	ك	1	6	10	9	1	3.89	0.934	موافق
		%	3.7	22.2	37.0	33.3	3.7			
	الحد العام							3.62	0.626	موافق

يتضح من الجدول السابق، والذي تناول رؤية أفراد العيِّنة حول احتياجات المؤسَّسات الحكومية بشكل عام، وحصل على متوسط 3.62، وهو يزيد عن 3، مما يعني ارتفاع درجة الموافقة، كما أنه يقع في الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يعني أن أفراد العيِّنة موافقون على الفرضية.

1. الجدول التالي رقم: (2) يبين التوزيع التكراري والنسب المئوية لإجابات مفردات عيِّنة الدراسة على خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية.

الجدول رقم: (2) يوضح خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية

م	نص العبارة	التكرار	درجات الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
			موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1-	حجم العمل ومدى ملاءمته لقدرات الخريج الشخصية	ك	1	15	8	3	0	3.52	0.753	موافق
		%	3.7	55.6	29.6	11.1	0.0			
2-	القدرة على استخدام تقنيات المعلومات	ك	2	3	17	5	0	3.93	0.781	موافق
		%	18.5	63.0	11.1	7.4	0.0			
3-	مستوى خبرة الخريجين العملية	ك	1	14	8	4	0	3.44	0.801	موافق
		%	3.7	51.9	29.6	14.6	0.0			
4-	مستوى اللغة الإنجليزية	ك	5	10	6	3	3	3.41	1.248	موافق
		%	18.5	37.0	22.2	11.1	11.1			
5-	القدرة على كتابة تقارير العمل	ك	4	5	14	4		3.33	0.920	محايد
		%	14.8	18.5	51.9	14.8	0			
6-	القدرة على العمل الجماعي	ك	7	15	4	1	0.0	4.04	0.759	موافق
		%	25.9	55.6	14.8	3.7				
7-	المهارة الإدارية	ك	5	12	9	1	0	3.78	0.801	موافق
		%	18.5	44.4	33.3	3.7	0.0			
8-	القدرة على التكيف مع بيئة العمل	ك	2	18	6	0	1	3.74	0.764	موافق
		%	7.4	66.7	22.2	0.0	3.7			
9-	مهارات التقديم والعرض	ك	1	15	9	2	0	3.56	0.698	موافق
		%	3.7	55.6	33.3	7.4	0.0			
10-	القدرة على التعلم الذاتي المستمر	ك	5	16	5	1	0	3.93	0.730	موافق
		%	18.5	59.3	18.5	3.7	0.0			
11-	الالتزام بأخلاقيات المهنة	ك	13	10	3	1	0	4.30	0.823	موافق بشدة
		%	48.1	37.0	11.1	3.7	0.0			
12-	تقبل التوجيه من قبل رؤسائه	ك	10	9	7	1	0	4.04	0.898	موافق
		%	37.0	33.3	25.9	3.7	0.0			
13-	القدرة على التواصل	ك	5	18	4	0	0	4.04	0.587	موافق
		%	18.5	66.7	14.8	0.0	0.0			
14-	القدرة على التطوير والابتكار	ك	6	13	8	0	0	3.93	0.730	موافق
		%	22.2	48.1	29.6	0.0	0.0			
15-	القدرة على التعامل مع المشكلات وحلها	ك	14	11	12	0	0	3.70	0.724	موافق
		%	14.8	40.7	44.4	0.0	0.0			
16-	القدرة على تحمل ضغوط العمل	ك	3	15	8	1	0	3.74	0.712	موافق
		%	11.1	55.6	29.6	3.7	0.0			
17-	القدرة على إدارة الوقت	ك	3	13	10	1	0	3.67	0.734	موافق
		%	11.1	48.1	37.0	3.7	0.0			
18-	ملاءمة البرامج الدراسية مع حاجة العمل	ك	6	12	8	1	0	3.85	0.818	موافق
		%	22.2	44.4	29.6	3.7	0.0			
	الحد العام							3.77	0.491	موافق

يتضح من الجدول السابق، والذي تناول رؤية أفراد العيِّنة حول خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية بشكل عام، وحصل على متوسط 3.7، وهو يزيد عن 3، مما يعني ارتفاع درجة الموافقة، كما أنه يقع في الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يعني أن أفراد العيِّنة موافقون على الفرضية.

14- **فرضيات الدراسة:**

فرض العدم: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لاحتياجات المؤسَّسات الحكومية على خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية.

الفرض البديل: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لاحتياجات المؤسَّسات الحكومية على خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية.

ومن خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط، يتبين وجود تأثير لاحتياجات المؤسَّسات الحكومية على خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية، مما يعني أهمية هذه الاحتياجات للخريج.

جدول: (3) نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير احتياجات المؤسَّسات الحكومية على خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية.

المتغير التابع	Rمعامل الارتباط	R Square معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجة الحرية		Sin* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار		T المحسوبة	Sin* مستوى الدلالة
خريجو قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية	0..646	0.418	17.940	1	بين المجاميع	*0.000	1.932	القيمة الثابتة	4.392	0.000*
				25	البواقي		0.507	احتياجات المؤسسات الحكومية	4.236	0.000*

*يكون التأثير ذا دلالة معنوية عند مستوى (P- value <0.05)

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول أعلاه، أثر احتياجات المؤسَّسات الحكومية على خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية؛ إذ بلغ معامل الارتباط R (0.646) عند مستوى(P- value <0.05) أما معامل التحديد، فقد بلغ (0.418) أي أن قيمة (41.8%) من التغيُّرات في خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية، ناتج عن التغير في احتياجات المؤسَّسات الحكومية، وتفسر قيمة معامل الانحدار (0.507 β) أن الزيادة بدرجة واحدة في احتياجات المؤسسات الحكومية، يؤدِّي إلى الزيادة في خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية بقيمة (50.7%)، ويؤكد معنوية هذا التأثير (أي تأثر النموذج بشكل عام) قيمة F المحسوبة (17.940) وذلك عند مستوى دلالة 0.00.

15- النتائج والتوصيات

1-النتائج:

أولاً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة.

1. تبيَّن من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط، وجود تأثير لاحتياجات المؤسَّسات الحكومية على خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية، مما يعني أهمية هذه الاحتياجات للخريج.
2. جاءت درجة استجابة أفراد العيِّنة على ملاءمة البرامج الدراسية، مع حاجة العمل بدرجة أفراد العيِّنة على القدرة على إدارة الوقت بدرجة موافقة.

ثانياً: النتائج العامة.

1. تحتاج المؤسَّسة الوطنية للنفط لزيادة التعاون مع قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية.
2. قدرة الخريج على إدارة الوقت، ساهم في زيادة الرضا عن كفاءة خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق الأهلية.
3. توجد القدرة على التطوير، والابتكار، والفاعلية، لدى خريجي قسم إدارة الأعمال، وهذا يدل على ملاءمة البرامج الدراسية.
4. يوجد تميُّز في مهارات، وقدرات، خريجي قسم إدارة الأعمال بجامعة الرفاق.
5. توجد قدرة لطلبة قسم إدارة الأعمال على اكتساب المعارف، والقدرات، من الدورات التدريبة الحديثة، كمواكبة التطوير العلمي، والتكنولوجي.

2-التوصيات:

1. العمل على وجود لقاءات بين جامعة الرفاق الأهلية، والمؤسَّسة الوطنية للنفط؛ لزيادة التعاون بينهما.
2. زيادة الإهتمام بتطوير المواد الدراسية بالقسم، مما يعكس أثراً إيجابياً كمادة إدارة الوقت.
3. زيادة الاهتمام بتوفير المتطلبات اللازمة، للنهوض بالخريج، كالتطوير في المواد الدراسية، من حيث زيادة، أو استبدال بعض المواد، والتطوير في مفردات المواد الموجودة.
4. مواكبة متطلبات سوق العمل؛ من حيث المهارات العالية، والمتنوعة، والقدرة على التطوير، واستيعاب المستجدات، والكفاءة في استخدام التقنيات المعاصرة، في جميع الشركات، والمؤسَّسات، على الوجه الأمثل.
5. الاستعانة بالخبراء المؤهَّلين، للمساعدة في تدريب الخريجين؛ لتكثيف الدورات التدريبية المتخصصة في مجالات الخدمات الحديثة.
6. زيادة الدعم المالي المناسب واللازم، لتحسين هذا القطاع.
7. الاهتمام بدراسات أخرى تساهم في زيادة تطوير القسم:
   - أ- إدارة الوقت في رفع كفاءة العمل الإداري.
   - ب- التدريب وأثره على زيادة أداء الخريج.
   - ج- تميُّز خريجي قسم إدارة الأعمال في المؤسَّسات الحكومية الليبية.

1.المراجع العربية:

أولاً: الكتب.

1. السالم، مؤيد سعيد السالم، نظرية المنظمة مداخل وعمليات، مطبعة شقيق، بغداد، 1988م.
2. الشماع، محمود. خليل محمد، حسن الشماع. خضير، كاظم محمود. نظرية المنظمة، دار شؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989م.

3. العامري، الغالبي. صالح مهدي، محسن العامري. طاهر محسن، منصور الغالبي. الإدارة والأعمال، طبعة 2008م.
4. علاقي، مدني عبدالقادر علاقي، إدارة الموارد بشرية، دار زهران للنشر، العربية السعودية، 1993م.
5. ماهر، أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الخامسة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001م.

ثانياً: الرسائل العلمية.

1. الشبه، حدود، رمضان عبدالله الشبه. مصطفى مسعود حدود، أسباب عدم التوافق بين مُخرَجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، العدد السابع عشر، المجلد الثالث، 2015.
2. النصر، رضاب شاكر محمود النصر، الجامعات وسوق العمل: المتطلبات والاحتياجات، رؤية 2030.

ثالثاً: الدوريات والمجلات العلمية.

1. الزبيب، عبدالرحمن علي الزبيب، مقالة أهمية ربط التعليم بسوق العمل لتطويرهما معاً، 17- أبريل - 2018.

رابعاً: المؤتمرات العلمية.

1. الجالي، عبدالسلام سالم الجالي، المسار التدريبي الموازي ودوره في نوعية مُخرَجات التعليم العالي بالتطبيق على السوق الليبي، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم الليبي.
2. . الربيعي، فلاح خلف الربيعي، مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب: بين الواقع واحتياجات سوق العمل طرابلس 2008/7/28.

خامساً: المواقع الإلكترونية.

1. الحاجة الاقتصادية: 30/11/2019 2:11pm
https://www.ar-science.com/2015/02/economic-need.html
2. تعريف سوق العمل: 1/12/2019 1:18 pm
https://hrdiscussion.com/hr111462.html
3. مفهوم المؤسَّسة الحكومية www.sspge.rak.ae

آلية دعم توطين الإدارة الإلكترونية بالمؤسَّسات الحكومية الليبية

"دراسة وصفية للإدارة الإلكترونية في المؤسَّسات الليبية"

- د. مصباح سالم مفتاح العماري
- د. محمد سالم دبنون
- د. أحمد علي مسعود

- جامعة سرت / كلية الاقتصاد - قسم إدارة الأعمال
- جامعة سرت / كلية الاقتصاد - قسم إدارة الأعمال
- جامعة سرت / كلية الاقتصاد - قسم إدارة الأعمال

مستخلص:

تتسارع وتيرة الحكومات، والمؤسسات الإقليمية، والدولية، وتتنافس نحو توطين الحكومة الإلكترونية، سواء كان ذلك في الدول المتقدمة، أو النامية، على حدٍّ سواء. فمنذ ظهورها كفكرة عام 1973 في الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح تبنِّي الإدارة الإلكترونية أحد أهم الإستراتيجيات القوية، كاستجابة إلى تحديات القرن الواحد والعشرين، والتي تُحاكي في مضمونها الفضاءات الرقمية، والعولمة، وثورة المعرفة والمعلومات. وفي هذا السياق، كان من الحكومات والمؤسَّسات، السعي الحثيث والمضني، نحو التغيير الإداري، والتحوُّل إلى إدارة شؤونها إلكترونياً، والاتجاه نحو تقليل، وتقليص استخدام المعاملات الورقية في كافة تعاملاتها، إلى جانب إمكانية تنفيذ، ومتابعة الأنشطة والأعمال من أي مكان، وفي أي وقت، وبالسرعة والدقة المطلوبة. وفي هذا الصدد، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمبادئ ومفاهيم الإدارة الإلكترونية (تقديم إطار نظري معرفي) وبيان التحديات والعقبات المحتملة أمام تنفيذ الإدارة الإلكترونية إلى جانب التعرُّف على الإسهامات، والممارسات، والتجارب الريادية، والمبتكرة، والناجحة، لبعض الدول الإقليمية والعالمية في مجال الإدارة الإلكترونية، ومحاولة وضع تأطير نظري (آلية) لدعم توطين الإدارة الإلكترونية في ليبيا. ولتحقيق ذلك؛ تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على الدراسات السابقة، والتجارب الإقليمية والدولية للإدارة الإلكترونية، بالإضافة إلى التقارير الدولية، مثل، تقارير الأمم المتحدة. وما يمكن استعراضه من الأدبيات المختلفة ذات الصلة بالموضوع. واستنتجت الدراسة أن مشروع الإدارة الإلكترونية يستلزم إرادة سياسية واعية وراغبة في توطينها، إلى جانب وضعها كرؤية، وإستراتيجية حكومية، وأن استخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية لابد أن يكون في قلب الإصلاحات المقامة داخل المؤسَّسة، وأن تطبيق الحكومة الإلكترونية، والاستثمار الفعَّال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتطلب إعادة هيكلة المؤسَّسات، والإدارات، بما يلائم متطلبات الحكومة الإلكترونية، إلى جانب ضرورة تأهيل وتدريب الموظفين على تطبيق الحكومة الإلكترونية، بالإضافة إلى زيادة الوعي لدى المواطنين والموظفين بمفهوم أهمية تطبيق الحكومة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: (الإدارة الإلكترونية - توطين الإدارة الإلكترونية - المؤسَّسات الحكومية الليبية).

1. مقدمـــــــــة:

رغم التطوُّرات والتغيُّرات المتسارعة التي يشهدها العالم في كل المجالات، والتي ساهم في انتشارها وتوسُّعها الثورة التكنولوجية، وطفرة المعلومات، والإنترنت؛ ما زالت الإدارة الإلكترونية مجالاً خصباً للبحث، والدراسة، والتطوير. فمنذ ظهورها في نهاية النصف الأول من التسعينات، أصبحت المؤسَّسات والدول تسير بخطىً ثابتة، باتجاه التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وذلك من أجل التغلب على المشكلات، والتحديات، والصعوبات، التي تحد من الأداء الفعَّال لتلك المؤسَّسات، وكفاءة، وفعالية الأداء الحكومي بصفة عامة. فالتحول إلى الإدارة الإلكترونية لم يَعُد يُنظر إليه كشكل من أشكال الرفاهية والعصرية، بل أصبح ضرورة حتمية، تفرضها التحوُّلات والتغيُّرات العالمية الحادة، في المجال الاقتصادي، والتجاري، والمالي، والخدمي، داخل، وخارج الحكومات، فأصبحت هذه المحدِّدات، والسياقات، والنظم الدولية، تفرض سياساتها، وإستراتيجيتها في إنجاز المعاملات، وتقديم الخدمات، وفتح قنوات التعاون والمشاركة، حيث غَدَى التعامل الإلكتروني في كافة مناحي الحياة هو السمة والثقافة السائدة عالمياً، فبات على الحكومات اللحاق بالركب؛ وإلاَّ زادت الفجوة الرقمية بين الدول التي أصابت قصب السبق في مجال الإدارة الإلكترونية، وبين التي ما تزال تتخبط في منعطفات التطبيق، وخاصة بعد أن أوْلت منظمة الأمم المتحدة اهتماماً في بداية عام 2001 بالعمل الحكومي الإلكتروني، وأصدرت له تقارير سنوية ترسم معالمه.

وفي هذا الصدد، يشير تقريرالأمم المتحددة (United Nation, 2016) إلى أن هناك تطوراً ملحوظاً وسريعاً في تبنِّي عددٍ من الحكومات ـ خلال الأعوام الـ15 الماضية ـ لبرنامج الإدارة الإلكترونية، حيث بيَّنت نتائج مسح عام 2016، أن 29 دولة حققت ترتيباً تنافسياً عالياً (0.90 من 1.0) في مؤشر تطور الإدارة الإلكترونية (E-Government Development Index (EDGI مقارنةً مع المئة وثلاثة وتسعين دولة 193 المنضوية تحت راية الأمم المتحدة.

لذا؛ أصبحت الإدارة الإلكترونية، أحد العوامل الحاسمة لمواكبة التطور، ومجاراة عصر مجتمع المعلومات والمعرفة، حيث إن جوهر الإدارة الإلكترونية يكمن في طريقة أداء الخدمة للمواطن، ويعتبر من أبرز سمات العمل الإلكتروني؛ تسريع عملية الإنجاز، وزيادة الإتقان، وتقليل التكلفة الكلية، بالإضافة إلى الشفافية والوضوح، وضمان مستوىً عادلٍ من تقديم خدمات ذوات جودة عالية.

2. منهجية الدراسة:

1.2. مشكلة الدراسة:

إن التحولات التي تشهدها المؤسَّسات والحكومات في بيئات أعمالها، تفرض عليها التوجه إلى تبنِّي برامج وإستراتيجيات عصرية متطورة، حتى تُمكِّنها من المُضيِّ قُدُماً باتجاه تحقيق أهدافها بجودة عالية، حيث أصبحت المحدِّدات الإدارية الجديدة ـ المتمثلة في الإدارة الإلكترونية ـ هي أحد الاستجابات الأساسية والحتمية لضمان تكامل ونجاح العمليات المعرفية والمعلوماتية مع متطلبات واحتياجات البيئات المحلية والدولية على المستويات الاقتصادية، والسياسية، والتجارية، والاجتماعية. فمن خلال الممارسات المهنية والأكاديمية، والتعاملات الإدارية للباحثين مع البيئة المحلية الليبية، والمتمثلة في المؤسَّسات الحكومية العامة، وما تمخَّض عنها من صعوبات وعراقيل جمَّة في تقديم خدماتها، واعتمادها على نمط الإدارة التقليدية (الحضور الشخصي - ضياع الإجراءات...إلخ)، بالإضافة إلى نتائج الكثير من الأبحاث والدارسات، وما أشارت إليه من ضعف في استخدام نظم الإدارة الإلكترونية، إلى جانب ما أفصحت عنة تقارير الأمم المتحدة عن الصعوبات والتحديات التي يواجهها العمل الإلكتروني في دول شمال إفريقيا، ومن ضمنها ليبيا، الأمر الذي أدى إلى البحث عن سبل توطين الإدارة الإلكترونية في ليبيا، ومن هنا، تبلورت مشكلة هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

1- ماهي أهم التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية؟
2- ماهي أبرز التجارب الرائدة في مجال الإدارة الإلكترونية إقليمياً وعالمياً؟

2.2. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال:

1- حداثة وحيوية موضوع الإدارة الإلكترونية، وندرتة النسبية، وما تمثله أبعاد هذا الموضوع من تحديات، و اختلافات في تطبيقها.
2- تسليط الضوء على شريحة كبيرة وهامة، وهي المؤسَّسات العامة، والدور الأساسي والمحوري الذى تلعبه في عمليات التنمية، والتطوير، وخدمة المواطن.
3- دعم المؤلفات والكتابات في مجال الإدارة الإلكترونية بالمكتبات العربية، بالإضافة إلى ما يمكن أن تقدمة هذه الدراسة من معلومات واستنتاجات، والتي من المؤمَّل أن يكون لها مساهمة بارزة في تحسين واقع الإدارة الإلكترونية في ليبيا.

3.2. أهداف الدراسة:

1- التعريف بمبادئ ومفهوم الإدارة الإلكترونية (تقديم إطار نظري معرفي).
2– تبيان التحدِّيات، والعقبات المحتملة، أمام تنفيذ الإدارة الإلكترونية.
3- التعرف علي الإسهامات، والممارسات، والتجارب الريادية، والمبتكرة، والناجحة، لبعض الدول الإقليمة والعالمية في مجال الإدارة الإلكترونية.
4- وضع تأطير نظري (آلية) لدعم توطين الإدارة الإلكترونية في ليبيا.

4.2. مجتمع الدراسة:

يضم مجتمع الدراسة كل المؤسَّسات العامة، والوزرات، والهيئات وكافة القطاعات بالدولة الليبية، والتي تُعنَى بتقديم خدماتها للمواطنين داخل الأراضي الليبية.

5.2. منهج الدراسة:

للوصول إلى استنتاجات يمكن أن تسهم في تقديم مقترحات نظرية تعمل كإرشادات عامة، لاجتياز المختنقات، والتحديات المحتملة، في عملية دعم توطين الإدارة الإلكترونية في ليبيا، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، باعتباره المنهج الملائم في مثل هذه الدراسات لتحقيق أهداف الدراسة.

6.2. الدارسات السابقة:

لاشك أن هناك العديد من الدارسات والأبحاث، التي تناولت موضوع الإدرة الإلكترونية في مختلف البيئات، ومن خلال زوايا مختلفة، وفي هذه الدراسة؛ نحاول ذكر ما تيسر منها:

دراسة أبو نوبة و أبو خيط (2017): "متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسَّسات الحكومية الليبية: دراسة ميدانية على مكتب الخدمات التعليمية بمدينة الخمس" هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المتطلبات لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مكتب التعليم، وإلى الكشف عن أهم المعوِّقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية. وتوصلت الدراسة إلى أن مكتب التعليم يفتقر إلى الأموال اللازمة والكافية؛ لتصميم، وتطوير البرامج الإلكترونية لإنجازالاعمال، وأن الاجهزة الإلكترونية بالمكتب غير كافية، ولا تستطيع تلبية الاحتياجات المطلوب تنفيذها.

دراسة يونس تارقي (2016): "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمة العمومية: دراسة حالة بالمؤسسة العمومية بلدية أولاد عيسى بأدرار- الجزائر" هدفت الدراسة إلى البحث في مختلف جوانب الإدارة الإلكترونية، ودورها في تحسين الخدمة العمومية التي أصبحت محل اهتمام كل المؤسسات الإدارية وغيرها.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مستوىً عالٍ في تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسَّسة العمومية محل الدراسة.

دراسة الزين و نقمارى (2013): "متطلَّبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر: دراسة تجارب بعض الدول" هدفت الدراسة إلى التعريف بالحكومة الإلكترونية، من خلال تقديم خصائصها، وأهدافها، ومتطلَّباتها، وإبراز معوِّقات تطبيقها، وأهم تجارب الدول الناجحة فيها. وتوصلت الدراسة إلى وجود بعض العقبات التي تواجه تطبيقات الحكومة الإلكترونية، ومن أبرزها، الأُمِّية الإلكترونية، وضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلومات، وضعف الوعي العام بأهمية تطبيق الحكومة الإلكترونية.

دراسة الباعور و أبوراوي (2013): "إستراتيجية الحكومة الإلكترونية في ليبيا" وتسعى هذه الدراسة لوضع إستراتيجية شاملة، برؤية واسعة، لكافة أركان وعناصر الحكومة الإلكترونية، ومدى ترابطها مع بعضها، وتحديد أولويات تنفيذها واحتياجاتها، وتكوين خارطة طريق تحدِّد الخطوات العملية، للوصول إلى الهدف المنشود، وهو حكومة إلكترونية متكاملة بأحدث المعايير، وتقدم أفضل الخدمات، وبأسهل الطرق.

دراسة مريم خالص (2013): "الحكومة الإلكترونية في العراق" يهدف البحث إلى بناء تأطير شامل عن الحكومة الإلكترونية، وإمكانية توظيفها لأدوات تكنولوجيا المعلومات في المؤسَّسات المختلفة، وتقديم عرض تعريفي لمفهوم الحكومة الإلكترونية، ورفع الوعي والاهتمام بها. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق الحكومة الإلكترونية يتطلب إعادة هيكلة الإدارات بما يلائم متطلبات الحكومة الإلكتروني، وضرورة القيام بدارسة معوِّقات تطبيق الحكومة الإلكترونية، وتأهيل وتدريب الموظفين على تطبيق الحكومة الإلكترونية.

دراسة عبدالله مداحي (2005): "إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية: دراسة ميدانية على الإدارة العامة للمرور بالمملكة العربية السعودية" هدفت الدراسة إلى التعرف على الإمكانيات المادية والبشرية والإدارية المتوفرة، لتطبيق الإدارة الإلكترونية، ومعوِّقات ذلك التطبيق، توصلت الدراسة إلى توافر الإمكانيات المادية والإدارية، لتطبيق الإدارة الإلكترونية بدرجة متوسطة، وتوفر الإمكانيات البشرية بدرجة متوسطة.

رغم تنوع الدراسات التي تناولت موضوع الإدارة الإلكترونية، إلا أنها بحثت إمكانيات التطبيق ومدى توظيف الأدوات التكنولوجية، وبناء إستراتيجية للحكومة الإلكترونية، وتحديد بعض المتطلبات لعملية التطبيق، ودراسة دور الحكومة الإلكترونية في تحسين الأداء، والملاحظ هنا، أن غالبية الدراسات تناولت جانباً من عملية التوطين المتكامل للإدارة الإلكترونية، الأمر الذي يجعل هذه الدراسة تركز على جانب مهم، وهو تقديم آلية تتيح إمكانية دعم توطين الإدارة الحكومية في ليبيا.

3. الإطار النظري:

1.3. تعريف الإدارة الإلكترونية:

اختلفت الآراء ووجهات النظر حول تحديد تعريف الإدارة الإلكترونية، فيُعرِّفها البعض بأنها: استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات والإجراءات الإدارية، وتقديم الخدمات، والتواصل مع الموظفين بمزيد من الديمقراطية Bernd and Peter (2015). وعُرِّفت بأنها: عمليات تبسيط للإجراءات الحكومية، وتيسير النظام الإداري أمام المواطنين، من خلال إيصال الخدمات لهم بشكل سريع وعادل، في سياق من النزاهة والشفافية والمساءلة الحكومية. وهناك من يرى بأنها: مفهوم جديد يعتمد على استخدام تكنولوجيا الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات؛ للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الادارية، وكذلك لضمان توفير خدمة حكومية مميزة للمواطنين، و الشركات، و المستثمرين. Alshehri and Drew (2010). والبعض يرى أن الإدارة الإلكترونية هي في الواقع أكثر من مجرد موقع إلكتروني على الإنترنت، حيث غدت محطة تقديم خدمات بلا حدود، ونظراً لتعدد الخدمات و تنوعها، أخذت الإدارة الإلكترونية تسميات كثيرة، أصبحت شائعة الاستخدام، مثل: الأعمال الإلكترونية، الحكومة الرقمية، وغيرها.

إن مصطلح الإدارة الإلكترونية أصبح يمثل شكلاً من أشكال الأعمال الإلكترونية الذي يشير إلى العمليات، والهياكل، التي تتفق مع إمداد الخدمات الإلكترونية للمواطنين ومؤسَّسات الأعمال على حدٍّ سواء، بمعنىً آخر؛ أنه يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها: تمثل التطبيق الإلكتروني في الخدمات الذي يؤدِّي إلى التفاعل، والتواصل بين المؤسَّسة ،والزبائن، وبين الحكومة، والأعمال. والقيام بالعمليات الداخلية، والترابط بين الأعمال بعضها ببعض إلكترونياً، بغية تبسيط، وتحسين أوجه الإدارة الديمقراطية المرتبطة بالمواطنين والأعمال على حدٍّ سواء (الأمم المتحدة، 2007، ص3).

وعُرِّفت بأنها: الإدارة التي عمادها استخدام الحواسيب، وشبكات الإنترنت، و الإكسترانت، وما توفره المواقع الإلكترونية المختلفة لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات والخدمات، وتوصيلها للمواطنين ومؤسَّسات الأعمال في المجتمع بشفافية، وبكفاءة، وبعدالة مؤسسية عالية. (إيفانز، 2005، ص22). في حين أن هناك من يرى الإدارة الإلكترونية بأنها: عبارة عن نشاط اقتصادي، بحيث يضيف قيمة حقيقية مضافة، يشعر بها المنتفعون منها، كما تُسهم في تكوين علاقات تفاعلية مع المواطنين والمؤسَّسات، من خلال تزويدهم بخدمات غير نمطية تتناسب مع خصوصياتهم، وحاجاتهم، ورغباتهم، وتطلُّعاتهم. (مركز المشروعات الدولية ،2007، ص110).

إن الإدارة الإلكترونية تمثل نموذجاً فريداً للمعلومات والخدمات، وتعمل على سدِّ الفجوة الرقمية في المجتمع، باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة، لتوصيل الخدمات للمواطنين، ومؤسَّسات الأعمال الحكومية، بغض النظرعن أماكن تواجدهم، أو أوقات التقدم لها، وتعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري، والاقتصادي، حيث إنه باستطاعة الإدارة الإلكترونية مساعدة المؤسَّسات، وخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم، بالدخول على الشبكة، للحصول على الخدمات والمتطلبات، أي أنها تقدم فرصاً لتطوير إمكانيات، وقدرات، ومهارات، المؤسَّسات، بل والمواطنين المتعاملين معها والموظفين على حدٍّ سواء، بما يمكنهم من تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية، ومساندة الأداء المتميِّز، وأخيراً تحقيق التعلم والتدريب مدى الحياة، لزيادة الابتكار والإبداع للمجتمع؛ لكي يمكنه من التنافس والتواجد في عالم سريع التغير، وأخيراً يمكن تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية بأنها: إدارة مسؤولة عن تقديم المعلومات والخدمات الإلكترونية بطريقة رقمية للمواطن ومؤسَّسات الأعمال، وقد أصبح هذا المفهوم قابلاً للتطبيق، بفضل التقدم السريع والمذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، وحققت كثير من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية أحرزت تقدماً كبيراً في هذا الإطار. فمن خلال هذه التعريفات، لابد وأن تبرز لنا مجموعة من السِّمات، والمميِّزات التي تميز العمل الإلكتروني.

2.3. سمات ومميِّزات الإدارة الإلكترونية:

لا شك أن التنفيذ الفعال للإدارة الإلكترونية يحمل الكثير من المميزات، والخصائص، التي يمكن الاستفادة منها بشكل ملموس وواضح، فبعد تكوين المجتمعات الرقمية وما يسمى بمجمع البيانات الضخمة (Big Data) التي أصبح يستفيد منها العالم في العديد من الممارسات، والأوقات، والتي منها مؤخراً استخدمت وساعدت في الكشف عن المصابين بوباء كورونا (corona) حيث استطاعت بعض الدول من النجاح في استخدام هذه البيانات في متابعة المرضى، والتواصل معهم، ودعمهم بعدة طرق: (رسائل نصية – إيميلات – تشخيص الحالات في الطرقات – وغيرها.) بالإضافة إلى تقديم النصح وإعادة توجيه المرضى، وتقديم خرائط المشافي، وطرق الحماية الإلكترونية (على المواقع الحكومية)، وتحديد مواقع سكن المصابين، والتبليغ عنهم، والإرشاد إليهم، وغيرها. فالحديث يطول حول سمات الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المتقدمة في كل الظروف والأوقات، فبعد مراجعة الكثير من أدبيات الموضوع، نحاول هنا أن نوجز مجموعة من صفات وسمات الإدارة الإلكترونية، ومنها: (الصيرفي، 2006، ص162. العيسوي، 2003، ص32){ United Nations, 2010 2008 }:

- **تبسيط أداء الأعمال والإجراءات الإدارية: إن** طول فترة إنجاز الأعمال، وتعدد المتطلبات الإدارية وتعقيدها، هي السِّمة الأبرز في الإدارة التقليدية، حيث طول الدورة المستندة للكثير من المؤسَّسات، وما تتطلب من تواجد كل القائمين على تلك الوظائف في وظائفهم، وتراكم الإجراءات السابقة، تعد من أشد العراقيل لإتمام الإجراء الإدارية. ومن أجل اجتياز هذه التحديات والصعوبات، فإن اعتناق الإدارة الإلكترونية يسمح بتبسيط هذه الإجراءات وتجاوزها، بالسرعة والسهولة المتوقعة، وهذا بدوره يوفر الجهد، والوقت، والنفقات، سواء للموظف، أو المواطن على حدٍّ سواء، وهذا يضفي الكثير من المرونة على توفر الخدمة، وهذا ما كنا نحن بحاجة إليه في مواجهة بعض الظروف الخارجة عن الإرادة، وخصوصاً في وقت الأزمات التي قد تستوجب العمل من داخل البيوت بالنسبة للموظفين، وأيضاً إنجاز الإجراءات بالنسبة للمواطن (جائحة كورونا COVID19-corona).
- **وقت وسرعة أداء الخدمة (الإنجاز المكاني):** ويتجسد ذلك باستخدام التكنولوجية، وبرمجيات الحاسب الآلي في تقديم الخدمات، والاستغناء عن العمل اليدوي التقليدي، حيث تسهم في تقدم وتطور هائل في الفترة الزمنية المستغرقة لأداء الخدمة، أي وقت أقل، وسرعة أكبر، ومن المعروف، أن العمل التقليدي يتطلب الانتقال المكاني، و الجغرافي، لأداء مهمة ما لِكلَى الطرفين؛ الموظف، والمواطن. أما الإنجاز الإلكتروني للخدمة، فهو يعتمد على تدفق المعلومات والبيانات بسرعة وسهولة لكافة الإجراءات.
- **خفض التكلفة:** لاشك أن إنجاز المهام أو الإجراءات، يعتمد بشكل كبير على الأختام، وموظفي الطباعة، والأحبار الخاصة، والأدوات، والمعدات الكتابية والمكتبية، بالإضافة إلى جهود المتابعة والصياغة، وإعادة الصياغة وغيرها، وتشكل هذه الامور عبئاً وتكلفة إضافية على كاهل الحكومة أو المؤسَّسة، في حين تتلاشى وتتقلص في النظام الإلكتروني إلى أقل درجة.
- **تقليل استخدام الورق ومعالجة مشاكل الحفظ والتوثيق:** يعتبر استخدام الورق من المشاكل التي تعاني منها الإدارة التقليدية، أضف إلى ذلك عمليات الحفظ والفهرسة، وما تعتريها من صعوبات ومشاق الاسترجاع والخزن والسعة المكانية للتخزين، وعوامل البيئة؛ من رطوبة، وغبار، وغيرها. فالنظام الإلكتروني يجتاز كل هذه العقبات، ويقدم أفضل البدائل لتفاديها.
- **زيادة الإتقان:** حيث تمثل الإدارة الإلكترونية منعطفاً تاريخياً في التطوير الإداري الحديث، لقد بلورت هذه التغييرات شكل إنجاز المهام وطريقتها، وأثرت في كافة الأنشطة الإدارية، وذلك بالمعالجات الفورية للطلبات، وتقليل التباين في إنجازها، وذلك بالاعتماد على الدقة والوضوح في كافة المعاملات.
- **المساهمة الفعالة في تحسين جودة الخدمات المقدمة:** وذلك بضمان معدَّل عالٍ من الجودة في تقديم المُخرَجات، ومعياريتها، ودقتها، وعدالة تقديمها للجميع.
- **المساهمة في تحقيق التميُّز:** وذلك بالتقليص في إنجاز المهام والإجراءات، ومتعلقات العمل، بصيغ عصرية، وقدرة تنافسية عالية، إلى جانب فتح آفاق استدعاء واسترجاع المعلومات والبيانات، لكافة المستفيدين منها في المجتمع.
- **عرض واسع للإجراءات:** تتيح فرص عرض إجراءات وخطوات الحصول على الخدمات العامة، وكافة متعالقاتها، من نماذج، وخطابات، وغيرها.
- **سهولة عمليات الاتصال والتواصل:** ويأتي ذلك من خلال إيجاد بوابة إلكترونية واحدة، لتقديم الخدمات العامة، والتي يمكن أن تسهم في حصول المواطنين على خدمات ذوات جودة عالية، وتكلفة أقل، بالإضافة إلى إمكانية تواصل الأفراد داخل مؤسَّسات الدولة نفسها، أو فيما بينها، فضلاً عن التعامل المباشر مع الجمهور، وإمكانية ربط مجموعة كبيرة من فئات المجتمع مع احتياجاتهم، إلى جانب الاستفادة من الفرص المتاحة في سوق تكنولوجيا المعلومات.

لاشك أن سمات وخصائص الإدارة الإلكترونية تتطابق في مغزاها ومعانيها، مع تطلُّعات ومرتكزات الإدارة الحديثة (إدارة الجودة، التنمية والتطوير الإداري، الإدارة الإستراتيجية، إدارة التغيير، وغيرها.) وذلك من حيث الدفع باتجاه عدم التعقيد والتبسيط، وإتقان العمل وعمليات التحسين المستمر للعمليات، والتميُّز في تقديم الخدمات، والسعي المتواصل إلى تقليل التكلفة، فمن هنا، يتضح توازي مفهوم التنمية المستدامة مع طموح، وتطلعات، وأهداف الإدارة الإلكترونية.

3.3 أهداف الإدارة الإلكترونية:

في الواقع، توجد الكثير من الأهداف التي تسعى الإدارة الإلكترونية لتحقيقها، نورد منها: (كافية عيدوني، وحميد بن حجوبة 2017، محمد، 2013، ص32، الكبيسى، 2008، ص39).

- إيجاد مجتمع المعرفة والمعلومات الرقمية، والقدرة على التفاعل مع المتغيِّرات التكنولوجية.
- تغيير ثقافة البيئة التنظيمية السائدة؛ من ثقافة حفظ الملفات، إلى ثقافة إدارة الملفات.
- الجاهزية المستمرة لتدفق المعلومات بدقة وكفاءة، وبالتوقيت الملائم.
- استخدام البريد الإلكتروني والمراسلات الإلكترونية بدلاً من سجلات الوارد والصادر.
- تعميق مفهوم سرِّية المعلومات، ومراقبة تداولها، وضمان عدم فقدانها.
- الانفتاح وإتاحة مساحة أكبر لتداول المعلومات والبيانات، وتعميق مبادئ ومفاهيم الشفافية.
- العدالة التنظيمية والإدارية في تقديم الخدمات وتوفيرها.
- تقليل كلف الإجراءات الإدارية والعمل الإداري وما يرتبط بها من مهام وأنشطة.
- تقديم الخدمات لعدد كبير من الجمهور في وقت واحد، ومن أماكن متفرقة، وبعدالة تنظيمية عالية.
- التحقق من العلاقات المباشرة بين طرفي العلاقة في إنجاز المعاملة والإجراءات، وبالتالي؛ تقليل نفوذ العلاقات الشخصية في كثير من المعاملات.
- الأَرشَفة الإلكترونية بدلاً من الأرشيف الحكومي الورقي، مع إمكانية سرعة الوصول، وتبادل المعلومات والبيانات، ونقلها، ومرونة استخدامها، وزيادة إمكانية التعديل والتصحيح للأخطاء، وتيسر عمليات التخزين على الوسائط الإلكترونية.
- تجاوز متغيِّرات الزمان والمكان، حيث يمكن العمل في أي وقت، وتحت أي ظرف (التغيرات البيئية والمناخية: شتاء ـ صيف)، أضِفْ إلى ذلك إمكانية التخاطب والتراسل، وإصدار الأوامر والتعليمات إلى الأشخاص، والأقسام، والإدارات. وبدون تأثير عامل المكان أو الموقع الجغرافي لكافة الأطراف.
- إدارة ومتابعة الوحدات، والأقسام، والإدارات بالموسَّسة، وكأنها وحدة مركزية، وإتاحة فرص المراقبة والمتابعة.

فمن خلال تناول أهم أهداف الإدارة الإلكترونية، والتي قد تعمل كسمات وخصائص في نفس الوقت، يتضح جلياً تأكيدها على مبادئ الإدارة المعاصرة، والجودة والإتقان بمفهومها الحديث، حيث من المعروف أن الجودة هي إنجاز الأعمال الصحيحة في الأوقات الصحيحة، وإنجاز العمل بطريقة صحيحة من أول مرة، واعتماد مبدأ الكفاءة والفاعلية، أَضِفْ إلى ذلك الإبداع والابتكار في تقديم خدمات بطرق جديدة، توفر الوقت والجهد، فمن خلال عرض هذه الأهداف، والتي تعكس في مضامينها سبباً جوهرياً للتحوُّل، ولتوطين الإدارة الإلكترونية في كافة مؤسَّساتنا.

4.3. أسباب التحوُّل إلى الإدارة الإكترونية:

إن من أهم أسباب التحول أو التوجه إلى الإدارة الإلكترونية هو ما أحدثته ثورة المعرفة والمعلومات، أوما يطلق عليه (الثورة التكنولوجية) وما صاحبها من متطلَّبات على مستوى الأفراد، والمؤسَّسات، ومن ثَمَّ الحكومات، وتسارع منظومة التنمية، وتحوُّل بلدان نامية إلى قُوى اقتصادية وسياسية كبرى، حيث جمعت العولمة بين الأفراد، والأسواق، والعمل. وغيرت الثورة الرقمية حياة الإنسان، وأصبح التحوُّل إلى العالم الرقمي، الذي يتوازى مفهومه مع مفهوم التحسين المستمر ـ كأحد آليات تطوير المؤسَّسات على اختلاف أنواعها ـ أمراً لا مناص منه (الأمم المتحدة

- البرنامج الإنمائي، 2016) وكنتيجة لهذه التطورات، والتغيرات الجذرية، في بنية المنظمات والدولة، فضلاً عن نتائج الأبحاث والدراسات في كافة مجلات العلوم، الطبية، والهندسية، والاقتصادية، والتقنية، والاجتماعية، والإدارية، وغيرها التي أصبحت تعمل كقوة ضاغطة على الحكومات والمؤسَّسات، للتحوُّل إلى صيغ وأشكال عصرية حديثة، تلائم وتتسق مع متطلَّباتها وسياقاتها، الأمر الذي حذى بالحكومات ومؤسَّساتها إلى أن تتبنَّى إستراتيجيات الإدارة الإلكترونية، وخصوصاً بعد عجز ومحدودية الإدارة التقليدية في التعامل مع هذه المتغيِّرات المستجدة.

فمن خلال التحليل السابق لأسباب التحول، يمكن أن نوجزها في مجموعة من النقاط، وهي كالتالي:

- التطوُّر والتغيُّر المتنامي والسريع في أساليب وتقنيات الإنجاز الحكومي، والإداري، إقليماً، ودولياً.
- توطين استخدام تكنولوجيا المعلومات والبيانات في أغلب التعاملات، وتقديم الخدمات عالمياً، وذلك لتزايد الطلب علي التفاعل الرقمي .
- التنافسية العالية، والتي أوجدت قنوات الاتصال السريع والمستمر بين العاملين من جهة، والزبائن (المواطنين) من جهة أخرى كأحد محددات النجاح.
- تباعد رقعة التعاملات البينية (الجغرافية) من حيث انتقال السلع، وتقديم الخدمات، وذلك من حيث متطلبات التجارة الدولية، والحوالات المالية، والبيع والشراء، و إبرام العقود، والاستشارات الهندسية والطبية والإدارية، والسفر والسياحة، وغيرها. حيث إن تشابك هذه العلاقات ومتطلَّباتها كان له أثر بالغ في بلورة الإدارة الإلكترونية.
- تشتُّت البيانات والمعلومات، وصعوبة إيجاد نسقٍ يساعد في توحيدها، واستدعائها، وتداولها في أي وقت وبأقل كلفة وجهد، سواء كان على مستوى المؤسَّسة أو الحكومة على حدٍّ سواء.
- حاجة قرارات المؤسَّسات المعاصرة إلى الاعتماد على المعلومات والبيانات، والتي يتم الحصول عليها باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

في الواقع، هناك الكثير من الأسباب التي لا يتسع المجال لذكرها، ولكن كما أوردنا أعلاه فإن ازدياد وتيرة التعلم الإلكتروني، وازدياد الوعي بالدخول على الإنترنت أدَّت إلى التوجه إلى إستراتيجيات العمل الإلكتروني، فمثلاً: عمليات البحث على موقع جوجل يومياً تفوق الأربعة (4) مليارات عملية بحث، وأن 40% من سكان العالم اليوم، لديهم إمكانية الدخول على الإنترنت، بالإضافة إلى أن 7 من 10 عائلات في العالم لديها هاتف محمول على الاقل (البنك الدولي، 2016) فكل ذلك كان له بالغ الأثر بالتحول إلى الإدارة الإلكترونية، وأصبحت حتمية دولية، فمن الأجدر توطين هذا الاتجاه بصورة صحيحة، والبحث بعمق، عن مقوِّمات نجاح عملية التطبيق.

5.3. مقوِّمات نجاح الإدارة الإلكترونية في المؤسَّسات الحكومية الليبية:

لا شك أن ممارسات وتطبيقات الحكومات الرائدة في مجال الإدارة الإلكترونية، قد أفرزت العديد من العوامل الحاسمة، والتي انبثقت من بيئاتها المختلفة، وظروفها المتباينة، فمن خلال التجارب والممارسات السابقة والحالية للإدارة الإلكترونية، إقليماً ودولياً يمكن أن نرجح مجموعة من هذه العناصر حتى يتسنَّى للمؤسَّسات والحكومات الأخذ بها لمجانبة النجاح في توطين مشروع الإدارة الإلكترونية، وهي كالتالي:

1- إطلاق مشروع الإدارة الإلكترونية كمشروع وطني، واتجاه إستراتيجي على كل مستويات الدولة، ويتفق هذا المطلب مع كثير من نتائج الأبحاث في مجال الإدارة الإلكترونية، وينعكس ذلك في وجود رؤية واضحة، وقناعة تامة، بالتحول إلى الإدارة الإلكترونية، ويتحقق ذلك بالدعم الكامل والجدي، وبتوفير مستلزمات التحول (اقتناع و التزام الإدارة العليا للدولة).
2- تأسيس بنية تحتية تلائم متطلبات الإدارة الإلكترونية؛ من تقنية، وشبكات اتصال، ونقل معلومات، وما تقتضيه من تفرُّعات، ومُكمِّلات، ومستلزمات، لتسهيل عمل المهام، ومن ضمنها، قواعد بيانات اقتصادية واجتماعية وفنية وغيرها.

3- توفير قوة بشرية ذات خبرة وتأهيل عالٍ لاستخدام تكنولوجيا المعلومات، وذات قدرة على التعاطي مع متطلبات مرحلة التحول، إلى جانب حشد كل الطاقات والجهود للتنفيذ.
4- الربط الشبكي لكافة مؤسَّسات الدولة لخدمة مهامها وأنشطتها، وممارسة مسؤلياتها بفاعلية مع جمهور المتعاملين.
5- العمل على ملاءمة الهياكل التنظيمية للممارسات الإدارية الإلكترونية، وما تقتضيه الحاجة من تشكيل وحدات تُعنى بتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، والعمل على تقويتها بشكل مستمر.
6- صياغة قوانين وتشريعات تنظم العمل الإداري الإلكتروني، إلى جانب تغطية بعض الأمور، كالتوقيع الإلكتروني، والرسائل، والوثائق، والمستندات الإلكترونية، وتناغمها، وتكيُّفها مع السياقات والأطر القانونية، وتنظيم العمل بها.
7- المتطلَّبات الثقافية، حيث لاشك أن تجاوب المواطنين مع التحديات التي يُمليها الانتقال إلى الحكومة الإلكترونيّة لن يكون مباشراً، فجنوح السلوك الاجتماعي، ونزعة مقاومة التغيير، هما عاملان أساسيان يجب مراعاتهما، فالتهيئة المجتمعية؛ وهي العمل على تهيئة مناخ التنفيذ، نقطة محورية في تسهيل عمل الإدارة الإلكترونية، فعملية فهم واستيعاب الجمهور لأهمية ومزايا التفاعل الإلكتروني وارتباطه، بتقليل الجهود والوقت والكلفة أحد أهم العوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار قبل التطبيق. إذا أردنا لتجربة الإدارة الإلكترونية أن تنجح، لذا؛ من المناسب أن يجري التركيز في البداية على تطبيقات بسيطة، ذوات فائدة واضحة، وصِلَة وثيقة بالحياة اليومية للناس، وبحيث يترافق ذلك مع حملات توعية وتشجيع للمواطنين على التعامل مع هذه التطبيقات، والتأكيد على ضرورة أن تتَّسم واجهات هذه التطبيقات بالجاذبيّة، وسهولة الاستخدام، وأن يتصف محتواها بالفائدة والبساطة، ومن جانب المؤسَّسات؛ فالفاعلية، والاستمرار، والإيجابية في تقديم الخدمات، هي عوامل نجاح حاسمة في عملية التحول.
8- تطوير مؤسَّسات الدولة، حيث إن مشروع الأداة الإلكترونية يستدعي إصلاحات في البيئة والهيكلية الإدارية، ومعالجة الإشكاليات الموجودة في النظام التقليدي بِرُمَّته، لذا فإن ملاءمة الإجراءات والسياسات الحالية واتساقها مع إستراتيجيات النظام الجديد، أمرٌ غايةٌ في الأهمية والحساسية لضمان نجاح عملية التحول، ومن ضمن هذه التحويرات والتعديلات، دمج بعض الوظائف، وتقليل المستويات الإدارية، بالإضافة إلى إعادة هندسة الهيكل المؤسَّسي، والدورات المستندية، والربط الشبكي مع بنوك المعلومات (منظومة الرقم الوطني) وغيرها من إجراءات التوازن في منظومة العمل. تعتبر هذه بعض المقوِّمات التي أفضت إليها الكثير من الدارسات والأبحاث والتقارير والممارسات في مجال العمل الإلكتروني. إلا أن عملية التوطين تعتمد بالأساس على مجموعة من العناصر الأساسية والحاسمة في عملية التنفيذ.

6.3. عناصر الحكومة الإلكترونية:

لا شك أن أي نظام يجب أن يتضمن مجموعة من العناصر التي تُحدِّد ملامحه، وتعمل على تحقيق أهدافه، والإدارة الإلكترونية لا تخرج عن هذا الإطار، حيث إنها تشمل مجموعة من العناصر؛ منها القدرات البشرية، والإمكانيات المادية، أو الفنية المتطورة، إضافةً إلى الحماية القانونية اللازمة لهذه الإمكانيات البشرية و التقنية.

ويُعَد توافر تلك العناصر أساسياً لنجاح نظام الإدارة الإلكترونية، وذلك على أساس الانتقال من نظام الإدارة التقليدية إلى نظام الإدارة الإلكترونية، حيث يتضمن تغييراً شاملاً من حيث نوعية العاملين وطبيعة الوظائف والأجهزة المستخدمة، وطرق توصيل الخدمة. وبمعنىً آخر، فإن نظام الإدارة الإلكترونية يستهدف إعادة تنظيم تشمل كافة الخدمات المقدمة، والأدوات، والأجهزة المستخدمة؛ لتحقيق الأهداف المطلوبة، والتي تشمل سرعة الأداء، وتبسيط الإجراءات، وقلة التكاليف. ونعرض فيما يلي لأهم هذه العناصر:

1.6.3. العنصر البشري: يعتبر من أهم عناصر الإدارة الإلكترونية، وذلك باعتباره العنصر المحرِّك للمشروع، ويتضمن العنصر البشري مدير نظم المعلومات، ومدير نظم معالجة البيانات، والمبرمج، ومحلل النظم والكوادر الفنية المساندة. فمن هنا، يجب على كل المؤسَّسات قبل الشروع في عملية التحول أن تقوم بعملية تحديد للاحتياجات التدريبية للموظفين لديها.

2.6.3. الأجهزة الإلكترونية: أصبح استخدام الأجهزة الإلكترونية هو أحد العناصر المهمة واللازمة لإنتاج وتحديث الوثائق الإدارية، ونتيجة التطور المستمر في مجال الاتصالات والحاسبات الآلية، يستطيع الفرد في أي مكان في العالم أن يحصل على ما يحتاج إليه من معلومات، وهو قابع في مسكنه أو عمله، بحيث صار في الإمكان نقل المعلومات، من خلال وسائل الاتصال المتقدمة، سواء كان بالتهاتف (التلفون)، أو الكابلات المحورية (الألياف البصرية)، أو بالفاكس، أو البريد الإلكتروني. ومن ثَم، فإن الأجهزة الإلكترونية تؤدِّي دوراً متميِّزاً في توفير خدمة ممتازة وسريعة للمستخدمين للمعلومات، كما أنها تعمل على زيادة مقدار ومعدَّل إنجاز الأعمال بأقل تكلفة. فالعمل على وضع مخطط كامل يُحاكي الاحتياج الحقيقي والفعلي لعملية تقديم الخدمات، يعتبر من الأمور الإيجابية التي تحقق النجاح في عملية التنفيذ.

3.6.3. **توفير الحماية الإلكترونية**: لا شك أن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، وتقديم الخدمات عبر شبكات المعلومات يحتاج إلى تشريعات خاصة تحكمه، وتقدم له التنظيم، والتأطير القانوني المناسب، الذي يكفل تحقيق أهداف هذا النظام الحديث على وجه الخصوص، بالإضافة إلى الحماية من أعمال القرصنة والهجمات الإلكترونية، والفيروسات الرقمية، إلى جانب التهديدات من البرامج المضادة الأخرى، أي يجب التجهز لها حتى لا تكون أحد التحديات و العوائق المحتملة لتطبيق الإدارة الإلكترونية مستقبلاً، وهذا يتأتَّى من خلال التعاقد مع بيوت الخبرة، والاستدلال بالتجارب الدولية السابقة.

7.3. معوِّقات تطبيق الإدرة الإلكترونية:

إن إطلاق مشروع الإدارة الإلكترونية على أرض الواقع تعتريه جملة من العقبات، نذكر من أهمها ما تناولته بعض الدراسات، وما توصلت إليه نتائجها، إضافة إلى ما كوَّنه الباحثون – خلال المراجعة والمسح الأدبي للموضوع – من تأطير فكري و نظري عن ماهية تلك التحديات كما يلي: (مختار، 2007، ص14. الكبيسي، 2008، ص48. الدحوان، 2008، ص27، 2016_ 2014_2010_2008 _ United Nations).

1- الفجوة الفكرية والمعرفية للمسؤولين والقيادات العليا بأهمية الدور الحقيقي المتنامي الذي يمكن أن تلعبه الإدارة الإلكترونية في مجال العمل، وعدم تحمل المسؤولية في عملية التحول الرقمي، إلى جانب قلة وندرة المعلومات، وضعف الوعي العام بمزايا وإسهامات الإدارة الإلكترونية في قطاع الأعمال الحكومية، وهذا راجع إلى ضعف البرامج الإعلامية والتوعوية والتثقيفية المستمرة بالخصوص.
2- التغيُّرات والتقلُّبات في البيئة السياسية بشكل مستمر وتأثيرها المباشر علي تبنِّي مشروع الإدارة الإلكترونية.
3- صعوبة إدراك عملية التغيير من الإدارة التقليدية إلى الإلكترونية من قبل القوى البشرية بالمؤسَّسات، وذلك راجع إلى ضعف التأهيل العلمي والمهني في أغلب مؤسَّسات الدولة، الأمر الذي يعكس عملية مقاومة التغيير ضمنياً وعلانيناً.
4- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء – مؤسَّساتٍ وأفراداً - على إيصال خطوط الهاتف الذي يعد أهم القنوات الداعمة للتواصل عبر الإنترنت إلى شرائح كبيرة في المجتمع المحلي (الربط عن طريق خطوط الهاتف السلكي).
5- - تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى (تأخر تنفيذ المشروعات: تخطيطاً وتنفيذاً)، وتأسيساً عليه فإن الفارق كبير لسدِّ الفجوة الرقمية مقارنةً مع دول العالم المتقدم في هذا المجال(التغطية الجغرافية).
6- التشريعات والنصوص والسياقات القانونية المنظمة لمتطلبات ومستجدات العمل الإلكتروني وصعوبة التوازي، واستيعاب هذه التطورات المتلاحقة.
7- التعاملات المالية الإلكترونية لا تزال في بدايتها ولا تزال متعثرة (عدم قدرة الجهاز المصرفي علي استيعاب متطلبات التنمية الحالية – حالة ليبيا)، فعلى سبيل المثال، هناك فئات واسعة من المتعاملين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم؛ بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني، والتأخير الكبير في مراجعة حساباته، إضافةً إلى ضعف إستراتيجة الدعم الإلكتروني بكافة أشكالة.

8- عدم ملاءمة الهياكل المؤسَّسية الحالية، بالإضافة إلى هُلامية الوظائف بهذه الهياكل، وعدم اشتمالها لكافة أنشطة القطاع المؤسَّسي (وجود وظائف غير مهيكلة أو العكس).
9- النقص في القُوى البشرية (المساندة العالمية) في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى المحلي، إلى جانب ضعف الدعم الدولي المباشر للجهود الرامية إلى تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية (غموض الدور).
10- ضعف الإمكانيات التقنية، واستخدام الإنترنت، والتكلفة المرتفعة (الحصول على تغطية لشبكة الإنترنت بشكل سهل ومناسب، من حيث التكلفة، والانتشار الجغرافي) لشريحة كبيرة من المجتمع، حيث تُعَدُّ الكُلَف المرتفعة للحصول على الخدمة من أهم التأثيرات المباشرة على قدرة واستعداد المواطنين على تقبُّل فكرة الإدارة الإلكترونية والضغط باتجاهها.
11- ضعف الدعم المالي، وتوفر الموارد اللازمة للتمويل والدفع بمشروع الإدارة الإلكترونية قُدُماً.

رغم وجود العديد من التحديات والمعوِّقات التي تواجه تطبيق الإدارة الحكومية، والتي تلوح دائماً في الأفق، إلا أن من أهم المقوِّمات التي يجب أن تتوفر حتى يتسنَّى توطين مشروع الإدارة الإلكترونية، وهي وجود موقع إلكتروني يقدم الخدمة، ويقاس وجوده عالمياً بمؤشر الخدمة الإلكترونية Online Service Index (OSI) و بنية تحتية داعمة، ويقاس مدى ملاءمتها بمؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية (TII) Telecommunication Infrastructure Index ووجود قوى بشرية عاملة وقادرة على استخدام التكنولوجيا و يمكنهم القيام بالخدمات الإلكترونية، ويقاس بمؤشر رأس المال البشري Human Capital (HCI) Index، ويطلق عليها مؤشر التنمية العام للحكومة الإلكترونية العالمي **(EGDI)**.

8.3. تصنيفات الإدارة الإلكترونية:

هناك نوعان هما الأكثر شيوعاً في تصنيف الإدارة الإلكترونية وهما كالتالي: (عيدوني، 2017).

أولاً: التصنيف على أساس التفاعل (التفاعلي).

والسِّمة البارزة لهذا النوع من التصنيف يعتمد على مدى أو مقدار التفاعل في أداء الخدمات، أي أن الموقع الخاص بالحكومة أو المؤسسة يقدم خدمات كاملة، وأنه يقدم نماذج تقديم الخدمة.

ثانياً: التصنيف على أساس أصحاب المصلحة (الخدمات المقدمة).

الحكومة إلى للمواطن: توفير الدافع الذاتي لتقديم الخدمات العامة مباشرة، وخاصةً من خلال توصيل الخدمة الإكترونية لتقديم المعلومات والاتصالات.

الحكومة للأعمال: تقوم بمبادرات الصفقات التجارية الإلكترونية، مثل: الملكية الإلكترونية، وفتح سوق الإلكتروني لمشتريات الحكومة والقيام بمناقصات الملكية الحكومية_ من خلال الطرق الإلكترونية لتبادل المعلومات والبضائع _ وهي تعني تيسير العلاقة بين قطاعات الحكومةK وقطاعات الأعمال الخاصة.

الحكومة للموظفين: الإقدام على مبادرات تُسهِّل إدارة الخدمة المدنية والاتصالات الداخلية مع موظفي الحكومة، حتى يمكن جعل تقديم طلبات الوظائف الإلكترونية دون ورق في المكتب الإلكتروني.

الحكومة للحكومة: تُزَوِّد أقسام أو وكالات الحكومة بالتعاون والاتصالات بصورة مباشرة، وبقواعد بيانات حكومية هائلة مع ضمان مستوىً عالٍ من الكفاءة والفعالية، وتشمل أيضاً التبادل الداخلي للمعلومات، وبصيغة أخرى، هي برامج أو نظم تدعم التشارك في البيانات والمعلومات بين القطاعات، والوزارات، والمؤسَّسات الحكومية المختلفة.

الحكومة للمنظمات اللاَّربحية: تزود الحكومة المنظمات اللاَّربحية (الخيرية)، والأحزاب السياسية، والمنظمات الاجتماعية، والهيئات التشريعية، بالمعلومات والبيانات المختلفة.

9.3. إضاءات قارية وتجارب دولية في مجال الإدارة الإلكترونية:

أولاً: آسيا.

تُظهر دول آسيا مستويات مختلفة من التواجد الإلكتروني، حيث تعتبر جمهورية كوريا هي الدولة الرائدة والقائدة في مجال الحكومة الإلكترونية، وتختلف دول أخرى مثل: أفغانستان، وميانمار، وغيرها، إلى مستوى التصنيف، حيث صنفت من ضمن أدنى 30 دولة عالمية في مجال العمل الإلكتروني. كما تحسَّنت المراتب العالمية لدولة البحرين الرائدة عربياً، والمملكة العربية السعودية وعمان، والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، وتحتل سريلانكا المرتبة الأولى في جنوب آسيا.

الحكومة الإلكترونية: (سريلانكا).

توجهت سياسات الحكومة الإلكترونية في سريلانكا إلى تعزيز مشاركة كافة شرائح السكان، وتقديم الخدمات للجميع، بغض النظر عن مستويات إلمامهم بتقنية المعلومات، أو دخولهم على الإنترنت. ومع تجاوز معدَّلات استخدام الهاتف النقال في الدولة 100٪، وحتى مع امتلاك أفقر الأشخاص للهواتف الخلوية اليوم. و رغم كونها أساسية، تقدم سريلانكا العديد من خدمات الحكومة النقالة. والآن، يقدم مركز المعلومات الحكومية أكثر من 65 خدمة إلكترونية، من خلال المكالمات الهاتفية الأساسية، إلى جانب جداول التدريب وفرص العمل في الخارج، وجداول رحلات الطيران، ونتائج الاختبارات والمؤشرات الاقتصادية، والخدمات الطبية، وبيانات الاتصال. وساعدت هذه السياسة الجديدة للشمولية والامتداد نحو عموم سكان سريلانكا في تحسين تقديم الخدمات في الحكومة الإلكترونية، لكي تقفز من المرتبة 105 ضمن مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في 2012 إلى المرتبة 74 في 2014م.

الحكومة الإلكترونية: (كوريا).

تعتبر كوريا الرائدة في الحكومة الإلكترونية حسب دراسة الأمم المتحدة، وهي تملك مؤشراً مرتفعاً للغاية لتنمية الحكومة الإلكترونية، حيث بلغ سنة 2014 حوالي 0.9462، واتبعت الحكومة الكورية الحكومة الإلكترونية كوسيلة أساسية لتعزيز قدرتها التنافسية، معتمدة في ذلك على بنيتها التحتية المتطورة لتكنولوجيا المعلومات، حيث قامت ببناء شبكات الحاسوب في جميع أنحاء البلاد، وتعديل القوانين واللوائح والسياسات. وقد بدأت الحكومة الكورية مؤخراً إستراتيجية الحكومة الإلكترونية الذكية، لمساعدة الشعب الكوري في الوصول إلى الخدمات العامة دون قيود المكان والزمان أو الوسيط، من خلال دمج وتكامل تكنولوجيا المعلومات المتطورة في كوريا والخدمات العامة. ومن أهم إنجازات الحكومة الإلكترونية لكوريا؛ *تحسين الكفاءة، والشفافية في العمل الإداري*؛ حيث أصبح استخدام الوثائق الإلكترونية من الممارسات المعتادة، ومعظم الشركات الإدارية مثل، إدراج شؤون الموظفين، والمالية، والمشتريات، ويتم التعامل معها إلكترونياً، وهو ما ساهم _ إلى حدٍّ كبير وبطريقة مُبتكَرة _ في تعزيز كفاءة الإدارة الحكومية.

بالإضافة إلى إدخال جميع الإدارات المركزية إلى نظام العمليات التجارية الموحَّدة لتسجيل جميع إجراءات صنع القرار في الحكومة، وهو ما أدَّى إلى زيادة ملحوظة في شفافية إجراءات العمل الإداري. أيضاً *تقديم خدمات إدارية مرتكزة على الأفراد والمؤسَّسات*، مع إنشاء بوابة الخدمة المدنية؛ ثم دخول عصر طلبات الخدمة المدنية من المنزل، وذلك من خلال تنصيب قنوات متكاملة للخدمة المدنية على الإنترنت، حيث يمكن من خلالها الإشعار، والإيداع، ودفع الضرائب. و يتم اعتماد أنشطة الشركات المختلفة بكفاءة عن طريق شباك واحد للأعمال إلى جانب معاملات الخدمات اللوجستية، والتخليص الجمركي، والبيع والشراء عبر الإنترنت، إلى جانب *تعزيز التواصل مع المواطنين فيما يتعلق بسياسات الحكومة*. حيث يمكن للأشخاص حالياً المشاركة في عملية صنع القرار الحكومي بكل سهولة، من خلال شباك فريد يسمى (متصل بجميع المؤسَّسات الإدارية لتوفير خدمات مدنية شاملة) وكذا استقبال اقتراحات الجمهور، يمكن للأفراد بسهولة الطلب والتحقق عبر الإنترنت من مجموعة واسعة

من المعلومات الإدارية، والاستفسار للمعلومات الإدارية. بالإضافة إلى *زيادة كفاءة إدارة موارد المعلومات*، والتي يمكن فيها للمركز الحكومي للبيانات المتكاملة أن يُسيِّر جميع نظم المعلومات الحكومية، وبالتالي تحسين قدرتها على إيجاد الحلول المتعلقة بأخطاء النظام، والتهديدات الأمنية، وهندسة المؤسَّسة، وهو عبارة عن مخطط معلوماتي شامل؛ يُتيح تصميم وإدارة الحكومة الإلكترونية على مستوى الحكومة ككُلٍّ.

ثانياً: أوروبا.

تستمر أوروبا في قيادة العالم في تنمية الحكومة الإلكترونية، مع مقاومة الأزمة المالية المستمرة، و استطاعة أن تستعيد نموها وتكون قادرة على مواصلة تقديم خدماتها على نطاق واسع إلى المواطنين، وعلى الرغم من الأوقات الصعبة، أبلغت غالبية الحكومات في المنطقة أن الأزمة لم تؤثر على مستوى الإنفاق على الحكومة الإلكترونية، بل بالعكس؛ زادت من استثماراتها في الحكومة الإلكترونية، ويُنظر إلى الحكومة الإلكترونية، وتقديم الخدمة الإلكترونية بصورة مستمرة في المنطقة كوسيلة لتقليل التكاليف، مع تزويد المواطنين والأعمال بالخدمات الأفضل والاكثر سهولة للمستخدم، مع كونها جزءاً من جهود الحكومات للحفاظ علي البيئة. وكرائد للحكومة الإلكترونية، يعد استخدام الخدمات الإلكترونية في الاتحاد الاوروبي مرتفعاً بصورة نسبية، ويُعَدُّ هدف الاتحاد الأوروبي ـ كما هو محدَّد في جدول الاعمال الرقمي ـ هو أن يستخدم 50% من السكان الراشدين خدمات الحكومة الإلكترونية، مُبرزين مزاياها الأساسية؛ من مرونة، وتوفير للوقت والمال، والبساطة.

لقد ساعدت الجهود المتوافقة والشمولية في أوروبا، على المستويَين الإقليمي والوطني، في تعزيز وضع أوروبا كقائد عالمي في الحكومة الإلكترونية، والسِّمة المعروفة لإستراتيجيات الحكومة الإلكترونية الأوروبية هي توفير البوابات المختلفة والخاصة بالمعلومات الحكومية والخدمات الإلكترونية للمواطنين، وتوفر الدولة في المنطقة أيضاً البوابات الخاصة بالبيانات الحكومة المفتوحة والمشاركة الإلكترونية والأعمال.

الحكومة الإلكترونية (إيطاليا): بوصلة الشفافية.

لقد زاد الطلب على الشفافية في الإدارة العامة بصورة كبيرة في إيطاليا، وبموجب القوانين الجديدة التي جرى تشريعها منذ عام 2009، يعد الموقع الإلكتروني لكل إدارة عامة الآن أداة أساسية للشفافية. وحتى هذا الوقت، هناك 42 نموذجاً للمعلومات والبيانات المختلفة التي يجب أن تكون حاضرة بموجب القانون على الموقع الإلكتروني للإدارة العامة. ويتحقق المحرك من وجود المحتويات التي يجب نشرها بصورة قانونية على الصفحة الرئيسية وعلى الصفحات الداخلية الأكثر من 10.000 موقع إلكتروني للإدارة.

الحكومة الإلكترونية (فرنسا).

مع بلوغها أعلى مرتبة لعام 2014م تتقدم فرنسا بشكل جيد عبر كافة مجلات الممارسة ومراحل تطوير الخدمات الإلكترونية، نتيجة للإجراءات المستمرة الخاصة بتحسين جودة الخدمات العامة، ودمج المواقع الإلكترونية الحكومية، والتشجيع على التشاور مع المواطنين بخصوص السياسة العامة وأساليب تقديم الخدمة. ولكونها رائدة في المجال، التزمت فرنسا أيضاً بتوسعة الخدمات العامة الإلكترونية المقدمة، مع احتواء التكاليف، وذلك من خلال مراجعة البدائل المجانية للبنية التحتية وتطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات التجارية بشكل ممنهج وتوسيع استخدام برمجيات المصدر المفتوح.

ثالثا: أوقيانوسيا.

لا تزال أستراليا ونيوزلندا تقودان الإقليم مع معدَّلات مرتفعة لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية بلغ (0.9103) و(0.8644) على التوالي. كما أن أستراليا ونيوزلندا من أكثر الاقتصادات تقدماً كدول متقدمة. كما أحرزت أستراليا ونيوزلندا مراتب عالية جداً أيضاً في مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاَّسلكية، ومؤشر رأس المال البشري، وكلتاهما تقتربان من أعلى درجة قياسية، وتقدم بوابة الحكومة الإلكترونية الأسترالية قائمة

مرتَّبةً أبجدياً للخدمات الإلكترونية والنماذج، على المستويَين الاتحادي والمحلي، إضافةً إلى الاتصالات بالمواقع الإلكترونية للحكومات الوطنية والمحلية والإقليمية كذلك.

رابعاً: الأمريكيتين.

تُعَدُّ الدول عالية الأداء في منطقة الأمريكيتين وهي الولايات المتحدة و كندا، والتي تأتي ضمن قادة العالم في مجال الحكومة الإلكترونية، حيث حققت الولايات المتحددة خطوات هامة لتحفيز التقنية نحو النمو والجودة، ومن ضمن البرامج التي ساهمت في دعم توجه الحكومة الإلكترونية؛ أجهزة الهواتف الذكية، والحواسيب اللوحية، و الشبكات عالية السرعة. أما دول أمريكيا الوسطى فهي تواجه بعض التحديات فيما يتعلق بتقديم خدماتها الإلكترونية ومن ضمن هذه التحديات، فجوة البنية التحتية إلى جانب فجوة الأحوال التكميلية، مثل، تعليم تقنية المعلومات، وقلة الموارد البشرية.

خامساً: إفريقيا.

يظل التقدم في إفريقيا بطيئاً نسبياً وغير منتظم، ويتراوح المؤشر الإقليمي لتنمية الحكومة الإلكترونية في إفريقيا(0.26 - 1.00) حيث تأتي دول كلٌّ من: تونس، وموريشيوس، ومصر، وسيشل، والمغرب، وجنوب إفريقيا. من ضمن أعلى مؤشر تنمية يبلغ حوالي (0.47)، وتحتاج هذه الدول زيادة التركيز على بناء رأس المال البشري بالإضافة إلى الإلمام بتقنية المعلومات والاتصالات، إلى جانب سدِّ الفجوة الرقمية في البنية التحتية.

الحكومة الإلكترونية (رواند).

لقد جعلت رواندا تطوير قطاع تقنية المعلومات والاتصالات بها أولوية وطنية كعامل أساسي لرؤيتها لعام 2020، وهي تسعى إلى تدعيم النمو الاقتصادي مع مواجهة تحديات التدهور البيئي الراجع إلى النمو السكاني. وترى الحكومة أن تطبيقات وخدمات تقنية المعلومات لها أهميتها في ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة، وأن الحكومة الجيدة تشمل الكفاءة في توزيع الموارد الضئيلة، وتمكين المجتمعات، من خلال الحصول على المعلومات والخدمات بشكل أفضل.

سادساً: الدول العربية.

الحكومة الإلكترونية لـ (مملكة البحرين).

يُعَدُّ التواصل والتفاعل الدائم مع الحكومة؛ ضرورةً مُلِحَّةً للمواطنين، ومؤسَّسات المجتمع، للاستفادة من الخدمات المقدمة، وتوصيل الملاحظات والآراء. وتسعى الحكومات لتبنِّي التكنولوجيا الحديثة لتطوير جودة خدماتها، وزيادة رضا جميع المتعاملين. وقد أثمرت الجهود لتقديم أكثر من 200 خدمة إلكترونية للأفراد، والشركات، والحكومة، والزوار، بشكل متكامل عبر 4 قنوات تواصل لتقديم هذه الخدمات، هي بوابة الحكومة الإلكترونية، ومراكز الخدمات الإلكترونية ومنصة الخدمات الذاتية، ومركز الاتصال الوطني، وتطبيقات الأجهزة الذكية. و في أكتوبر 2008م، تم تدشين رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030، والتي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني، كما جاء برنامج عمل الحكومة 2010-2014م، ليرسم خارطة طريق لكل القطاعات الحكومية. ولذلك أعدت إستراتيجية الحكومة الإلكترونية 2016م، لتساهم في تحقيق الرؤية وبرنامج عمل الحكومة.

بوابة البيانات الحكومية المفتوحة في البحرين: يعتبر مشروع منصة البيانات المفتوحة في البحرين مبادرة هامة للدولة، تهدف إلى إتاحة مجموعات البيانات المنشورة من قبل مختلف الوزارات والجهات الحكومية في صيغة مفتوحة، تسهل معالجتها، وإعادة استخدامها، وجعلها متاحة للجمهور، حيث إن الوصول إلى البيانات الحكومية سيهيئ لهم فرصة اكتساب فهم أفضل ليسر العمل الحكومي، كما يساعد ذلك الأفراد وقطاع الأعمال علي استغلال البيانات في البحوث والتقارير، بالإضافة إلى إمكانية تقديم المقترحات، وتطوير تطبيقات الويب، والهواتف الذكية، والحلول التي تعتمد على البيانات العالمة.

الحكومة الإلكترونية (للمغرب).

مكَّن عزو القيادة الإقليمية للمغرب إلى بوابته الحكومية الشاملة، وكجزء من الجهد الحكومي لجلب الخدمات الإلكترونية المتطورة إلى مواطنيه وتضمينهم في عملية صنع القرار، حيث يمكِّن للمواطنين الدخول إلى النصوص التشريعية مباشرة، وقراءاتها، وتنزيلها، وإدراج تعليقاتهم، واهتماماتهم. وبهذه الطريقة، تقدم الحكومة إلى مواطنيها قناة واضحة وشاملة وسهلة، والتي تمكِّنهم من خلالها مشاركة اهتماماتهم وجعل صوتهم مسموعاً، مما يُثري عمليات الحكومة الديموقراطية في الدولة. بالإضافة إلى إمكانية التواصل مع الكثير من المؤسَّسات العامة والخاصة عبر المواقع التفاعلية المطروحة.

الحكومة الإلكترونية لـ (اليمن).

في 2009، أطلق اليمن برنامجاً للحكومة الإلكترونية على مدى 10 سنوات، بميزانية تتراوح بين 50 إلى 60 مليون دولار أمريكي، بهدف توفير الخدمات بشكل أفضل للجماعات المحرومة وزيادة الحصول على الخدمات الهاتفية، والانتقال إلى المعاملات المالية الإلكترونية، على الرغم من التحسينات الهامة في الخدمات الإلكترونية باليمن، لايزال الوعي ومعدل الاستخدام منخفضاً بين السكان بشكل نسبي، وتحتاج الدول، مثل اليمن، التي حققت استثماراً هاماً منذ وقت قريب في الحكومة الإلكترونية إلى التركيز على توفير التدريب على الوعي بتقنية المعلومات والاتصالات، علاوةً على زيادة الوعي بمزايا الخدمات الإلكترونية، بما في ذلك توظيف الوسائط الاجتماعية، لضمان زيادة استخدام خدمات الحكومة الإلكترونية وتحقيق الفائدة القصوى. وكنتيجة للتحسينات المستمرة، ارتفع تصنيف اليمن من 167إلى 150 ضمن التصنيف العالمي.

10.3. الإدارة الإلكترونية في (ليبيا).

إن الاتجاه نحوي الشكل الكامل للإدارة الإلكترونية تعتريه الكثير من التحديات والصعوبات، ويحتاج إلى قدر كبير من الصبر والجهد والتفاني في العمل باتجاه توطينه، حيث يعكس تقرير الأمم المتحدة United Nations (2016-2018) أن ليبيا تحرز المراكز المتوسطة بين دول إفريقيا في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية، حيث صنفت في المرتبة العاشرة (10) من ضمن عشرين دولة في إفريقيا دخلت التصنيف الدولي (United Nations ، 2016-2018).

ويركِّز المسح على مدى تقديم الخدمات الإلكترونية في ستة مجالات أساسية، وهي: التعليم، والصحة، والعمل، والتمويل، والرعاية الاجتماعية، والبيئة. ورغم البدايات الخجولة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في نظام الرقم الوطني، والجوازات، وبعض المصارف، وبعض الوزارات، ومؤسَّسات التعليم، ووجود مواقع الإلكترونية للعديد من المؤسَّسات مختلفة النشاط، إلا أن الاستخدام الحقيقي والفعلي مازال متعثراً. ولعل البيئة الليبية ماتزال تحتاج إلى الكثير من الجهد و الوقت لتحسين الوضع الراهن في عدة أبعاد للإدارة الإلكترونية، ومنها بُعد المشاركة الإلكترونية (EPI) وهي عملية إشراك المواطنين، من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في السياسات واتخاذ القرارات وتصميم الخدمات، وتلعب وسائل التواصل الاجتماعي الدور الأبرز في فتح قنوات تتيح المشاركة، وبالتالي تعميق مفاهيم الشفافية والديمقراطية، فقد صُنِّفت ليبيا والجزائر من ضمن الدول المتدنية (متوسطة) في تحقيق مبدأ المشاركة الإلكترونية بنسبة تقع بين (0.25-0.50 من 1.0) في سنة 2016 ، بينما قُدِّرت النسبة الخاصة بليبيا في سنة 2018 (0.1236 من 1.0) وعلى العكس تماماً، حققت البحرين والامارات العربية المتحدة نسبة أكثر من 0.75 كأعلى معدل في الدول العربية، أما قطر والمغرب و السعودية و مصر وتونس وعمان فحققت نسبة ما بين 0.50-0.75. جدول رقم: (1) يوضح مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للدول العربية وبعض دول العالم الأعضاء في الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، 2016-2018).

جدول رقم: (1) مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للدول العربية وبعض دول العالم الأعضاء في الأمم المتحدة

مؤشر الحكومة الإلكترونية المرتفع جداً	المرتفع	المتوسط	منخفض
أعلى من 0.75	بين 0.50-0.75	0.25-0.50	أقل من 0.25
أستراليا	ماليزيا	إندونيسيا	أفغانستان
البحرين	قطر	العراق	بورندي
اليابان	المملكة العربية السعودية	السودان	تشاد
كوريا	مصر	**ليبيا**	موريتانيا
السويد	عمان	لبنان	الصومال
الإمارات العربية المتحدة	المغرب	اليمن	جنوب السودان
	تونس	السودان	زامبيا
	تركيا	الجزائر	توغو

(المصدر: United Nations (2016) "UN E-Government Survey 2016: E-Government in Support of Sustainable Development").

بالإشارة إلى تقرير الأمم المتحدة الصادر سنة 2014م بشأن تنمية مؤشر الحكومة الإلكترونية في عدد 193 دولة المنتسبة للأمم المتحدة ، إن هناك ما يقرب من 25 دولة (13%) من إجمالي دول العالم، قد صُنِّفت على أنها ذوات مؤشر قيمة عالية جداً أعلى من (0.75)، أي ما يقارب الواحد الصحيح، وصُنِّفت 62 دولة (32%) على أنها ذوات مؤشر قيمة مرتفعة ما بين (0.50-0.75) وتُصَنَّف **(ليبيـــــــــا)** حسب هذا التقرير من ضمن 74 دولة (38%) وهي ذات مؤشر قيمة متوسط، وصُنِّفت 32 دولة (17%) من ضمن الدول ذات مؤشر قيمة ضعيف أقل من (0.25) ويتسنَّى للدول ذوات مؤشر التنمية الحكومة الإلكترونية المرتفع والمتوسط أن تحسن من معدلاتها مستقبلاً، وذلك عن طريق الاستثمار المتواصل في بنيتها التحتية، لتقنية المعلومات والاتصالات، والاستثمار المستمر في التعليم والتحول الجذري إلى الإدارة الإلكترونية، كأحد وسائل دعم التنمية والتطوير، حيث تشير بعض التقارير الدولي أن هناك تقدماً ملحوظاً وبارزاً في النمو التعليمي لسكان الدول العربية عامة (الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2015)، ويوضح شكل رقم: (1) نسبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومدى تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية بها.

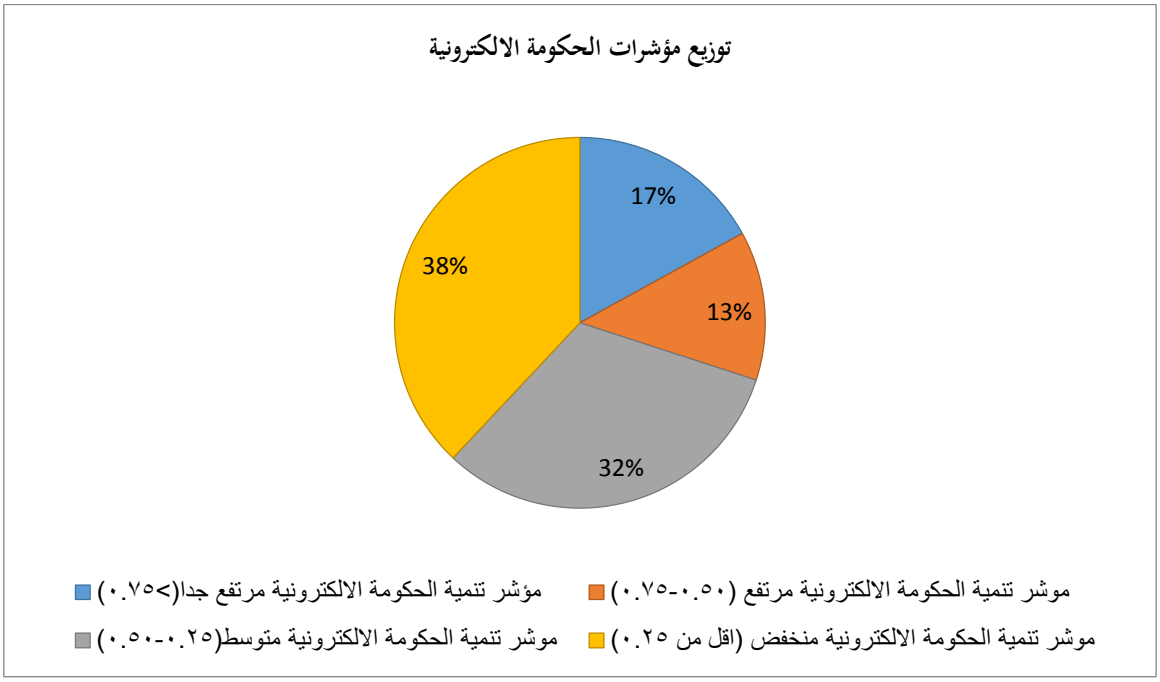

شكل رقم: (1) توزيع مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لدول العالم

(المصدر: بتصرف United Nations (2014) "United Nations E-Government Survey 2014: E-Government for the Future We Want")

وبزيادة التعمق والبحث في دعائم الإدارة الإلكترونية في البيئات العربية والعالمية، وتحديداً في المؤشرات الثلاثة لهيكلية الخدمة الإلكترونية، ومن ضمنها مؤشر خدمة الإنترنت (OSA) حيث حققت **(ليبيـــــــــا)** في هذا المؤشر نسبة متدنِّية بلغت (0.1087)، وفي مؤشر البنية التحتية (TII) نسبة متوسطة بلغت (0.4291) في سنة 2014 ونسبة قدرة (0.3353) في سنة 2018، أما فيما يتعلق بمؤشر القوى البشرية (HCI) فقد حققت ليبيا مؤشر مرتفع قدر بحوالي (0.7588)، رغم تَذبْذُب التصنيفات إلا أن **(ليبيـــــــــا)** صُنِّفت في المرتبة الثانية عشر (12) عربياً في مجال تنمية الحكومة الإلكترونية، أما عالمياً فقد حصلت على مرتبة تنافسية في المستوة المئة والثامنة عشر (118) من بين الـ193 دولة في الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، 2014- 2018).

أما فيما يتعلق بمؤشر التنمية العام للحكومة الإلكترونية العالمي (EGDI) فقد حققت **(ليبيـــــــــا)** معدَّل قدر بنحو (0.4322) وتتقدم ليبيا على بعض الدول العربية في هذا المجال عن كل من الجزائر والعراق وسورية، وتحرز مجموعة من الدول العربية تقدماً ملحوظاً في مجال العمل الإلكتروني، ومنها: مصر والأردن والمغرب ولبنان وتونس، وتحتل الصدارة والريادة في الإدارة الإلكترونية كل من البحرين والامارات والكويت. والجدول رقم: (2) يوضح التصنيف العالمي والعربي في تحقيق مؤشرات الإدارة الإلكترونية.

جدول رقم: (2) التصنيف العالمي والعربي في تحقيق مؤشرات الإدارة الإلكترونية

الدولة	التصنيف على المستوى العربي	التصنيف علي المستوى العالمي	مؤشر EGDI	مستوى مؤشر EGDI	مؤشر OSI	مؤشر TII	مؤشر HCI
البحرين	1	24	0.7734	عالٍ جداً	0.8261	0.7762	0.7178
الإمارات	2	29	0.75	عالٍ جداً	0.8913	0.6881	0.6752
الكويت	3	40	0.70	عالٍ	0.6522	0.743	0.7287
السعودية	4	44	0.68	عالٍ	0.6739	0.5733	0.7995
قطر	5	48	0.66	عالٍ	0.6739	0.6041	0.7317
عمان	6	66	0.59	عالٍ	0.5942	0.5147	0.6796
تونس	7	72	0.56	عالٍ	0.7174	0.3476	0.6397
لبنان	8	73	0.56	عالٍ	0.5145	0.4911	0.6882
المغرب	9	85	0.51	عالٍ	0.7391	0.3429	0.4737
الأردن	10	91	0.51	عالٍ	0.4565	0.3458	0.7344
مصر	11	108	0.45	متوسط	0.4710	0.3025	0.6048
ليبيا	12	118	0.43	متوسط	0.1087	0.4291	0.7588
سوريا	13	137	0.34	متوسط	0.3261	0.2087	0.4864
العراق	14	141	0.33	متوسط	0.3551	0.1647	0.4803
الجزائر	15	150	0.29	متوسط	0.0652	0.1934	0.6412
السودان	16	161	0.25	متوسط	0.2174	0.1861	0.3581
اليمن	17	174	0.22	متدنٍّ	0.1449	0.1465	0.3829
جزر القمر	18	176	0.21	متدنٍّ	0.0507	0.1073	0.4885
جنوب السودان	19	183	0.17	متدنٍّ	0.1232	0.0534	0.3607
موريتانيا	20	183	0.17	متدنٍّ	0.0652	0.1536	0.3015
جيبوتي	21	187	0.13	متدنٍّ	0.0217	0.0698	0.3095
الصومال	22	193	0.02	متدنٍّ	0.0145	0.0665	0.0000

المصدر: - بتصرف - United Nations (2016) "UN E-Government Survey 2016: E-Government in (Support of Sustainable Development".

وبالنظر إلى الجدول رقم: (3) والذي يوضح تصنيف ليبيا عالمياً خلال العشر سنوات السابقة يتضح جلياً تذبذب وضع الإدارة الإلكترونية فيها ـ صعوداً وهبوطاً ـ ويعكس عدم وجود منهج أو خطة متبعة لتوطين ودعم مشروع الإدارة الإلكترونية بها، في حين نرى صعود دول كثيرة من مراكز دنيا إلى أخرى عليا، وذلك بالنظر إلى كامل جداول التصنيف، من هنا، كان لزاماً على الدولة الليبية السعي نحو إيجاد آلية حقيقية للنهوض بمستوى الإدارة الإلكترونية لديها.

جدول رقم: (3) التصنيف العالمي لليبيا في تحقيق مؤشر الإدارة الإلكترونية

No.	Country	2008		2010		2012		2014		2016		2018	
		Index Value	Global Rank	Index Value	Global Rank	Index Value	Global Rank	Index Value	Global Rank	Index Value	Global Rank	Index Value	Global Rank
1	Libya	0.2045	60	0.1714	68	0.0000	176	0.3753	121	0.4322	118	0.3833	140

(المصدر: ـ بتصرف ـ United Nations 2018,2016,2014,2012,2010,2008)

11.3. الآلية المقترحة لدعم توطين الإدارة الإلكترونية في ليبيا:

إن بلوغ تطبيق وتوطين صائب لمشروع الإدارة الإلكترونية مع استغلال أمثل للوقت، والمال، والجهد؛ يتأتَّى بتقسيمها إلى خطة، والتي تقود بدورها إلى المرحلة النهائية للإدارة الإلكترونية، فمن خلال مراجعة أدبيات موضوع الإدارة الإلكترونية من أبحاث، ودراسات، وتقارير، وكتب، وتجارب. (تم ذكر بعض من هذه المراجع والمصادر في متن الدراسة Bernd and Peter (2015) . الصيرفي، (2006)، العيسوي، (2003)، United Nations 2010- 2008) إلى جانب تحليل بعض مفاهيم ومواضيع الإدارة الإلكترونية من مقوِّمات، وأهداف، وأسباب التحول، وعناصر _ سمات ومميزات _ ومعوِّقات التطبيق، استطاع الباحثون التوصل إلى صياغة آلية مقترحة تساعد في دعم توطين الإدارة الإلكترونية في المؤسَّسات الليبية بصفة عامة، حيث إنه من المعروف، أنه لا يوجد نموذج ثابت يمكن الاحتذاء به في توطين العمل الإلكتروني يصلح لكل الدول والمؤسَّسات، لذا؛ ينبغي العمل على بناء آلية أو نموذج يحدد أطر العمل بشكل عام، لذلك استوجب عمل الخطة و تقسيمها إلى مراحل ـ وهي تتألف من ثلاثة مراحل ـ والتي من شانها أن تؤدِّي إلى اندماج المجتمع المحلي بشكل كلِّي وسلس في مبادرة مشروع الحكومة الإلكترونية، وهذه الخطة تنعكس في شكل **آلية مقترحة**، وعلى العموم، فإن هذه المراحل هي:

المراحل الثلاثة لدعم توطين الحكومة الإلكترونية.

المرحلة الأولى: تحول الحكومة إلى مشروع الحكومة الإلكترونية Alshehri, and Drew(2010):

أولاً: الرغبة والنية الصادقة من قيادة الدولة نحو التحوُّل الإلكتروني.

- القناعة التامة لقادة المؤسسات العامة بالدولة بأهمية، وجدوى، وجدية مشروع الحكومة الإلكترونية.
- رصد الميزانيات لعملية التحول.
- وضع إطار زمني محدد لتوطين مشروع الإدارة الإلكترونية (خطة إستراتيجية محددة بمسئوولية وزمن).

ثانياً: إعادة و مراجعة وهندسة العمليات والإجراءات.

- العمل على مراجعة وتقييم الدورات المستندية بدقة وفاعلية.
- ضمان مستويات عالية من كفاءة الأداء.
- وضع احتمالية التعامل مع كافة شرائح المجتمع وتأكيد دعمهم (الأمِّيِّين، المستويات المعرفية البسيطة).
- مراجعة وتحليل أعمال الإدارة التقليدية: وذلك بالقيام بإصلاح إداري شامل وتام للإجراءات والمهام والأسس والقواعد المنظمة للعمل الاداري التقليدي، إذن؛ لا يمكن الانتقال من نظام إداري مُهْتَرٍ ومتهالك إلى نظام إلكتروني في خطوة واحدة.

ثالثاً: الإدارة التقليدية الفاعلة.

وفي هذه المرحلة يتم تفعيل الإدارة التقليدية والعمل على تنميتها وتطويرها، في الوقت الذي يتم فيه أيضاً، وبشكل متوازٍ تنفيذ دعائم الإدارة الإلكترونية، بحيث يستطيع المواطن العادي في هذه المرحلة:

- إنجاز معاملاته وإجراءاته بشكل سهل، وبدون أي نظام، أومماطلة.
- الاطلاع وبوضوح على كافة الإجراءات والمتطلبات، وإمكانية الانتهاء منها في وقت قياسي، وبأقل جهد وكلفة.

رابعاً: التفاعل التقني (الهاتف الفاعل وتطبيقاته البسيطة والفاكس).

وتعتبر هذه المرحلة هي الوسيط بين مراحل التوطين، وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على الهاتف المتوفر في كافة الأماكن والمنازل، والمؤسَّسات (بالإضافة إلى الهاتف النقال وتطبيقاته) حيث خدمته معقولة التكلفة، يستفاد منه في الاستفسار عن الإجراءات، والأوراق، والشروط اللازمة؛ لإنجاز أي معاملة بشكل سلس وسهل، دون أي مشاكل، إلى جانب إمكانية استعمال الفاكس لإرسال واستقبال الأوراق أو الاستمارات وغير ذلك، وفي هذه المرحلة، يكون جزءٌ كبيرٌ من الناس قد سمع أوتعامل مع نمط من أنماط الإدارة الإلكترونية، بحيث يستطيع قطاع الأعمال، والإداريين، والمتعاملين (المواطنين)، في هذه المرحلة من إنجاز معاملاتهم عن طريق الشبكة الإلكترونية بشكل جزئي (مرحلة الإدخال التدريجي – بداية بسيطة لبعض المؤسسات)، لأن هذه المرحلة يكون عدد المستخدمين للإنترنت متوسطاً، ففي هذه المرحلة يمكن الآتي:

- يستطيع من يملك حاسباً شخصياً، أوعبر مقاهي وصالات الإنترنت والهواتف الذكية، الاطلاع على نشرات المؤسَّسات والإدارات والوزارات، ومتابعة بعض البيانات والإعلانات عبر الشبكة الإلكترونية (كما هو الحال الآن).
- إمكانية طبع أو استخراج الاستمارات اللازمة وتعبئتها، لإنجاز أي معاملة، وتتَّسم هذه المرحلة بالتوسع في نشر المعلومات الحكومية والوصول إليها عبر الويب. أي أن هذه المرحلة ترتبط بنشر المعلومات الحكومية على شبكة الإنترنت وإتاحتها لجمهور المستخدمين على اختلاف أنواعهم؛ أفراداً أو منظماتٍ (بدايات التحوُّل إلى العمل الإلكتروني).

خامساً: توفر القيادة المناسبة.

- إنشاء (هيئة – إدارة) مركزية للتخطيط، والإشراف على تنفيذ ومتابعة وتقييم وتقويم مبادرات الحكومة الإلكترونية.
- دعم (الإدارة – الهيئة) بالموارد اللازمة مع ضمان تفاعل كافة القطاعات والمؤسَّسات معها.
- تعزيز عملية استجابة كافة الإدارات في القطاع – الوزارة مع الوحدة المختصة (الإلزام).

سادساً: الاستثمار الإستراتيجي في الوقت والموارد.

- تحديد أهداف واضحة.
- توضيح هيكل وخريطة الخدمات الإلكترونية المقدمة.
- وضع خطط قصيرة وطويلة الأجل لكافة عمليات التطوير والتعديل والإضافة.
- وضع آليات وسياسات لتقديم الخدمات والإعلان عنها (راديو- مجلات – مواقع التواصل الاجتماعي ..إلخ).
- ضمان الاستفادة من الخدمات المتعددة عبر تكنولوجية محددة.
- ضمان توفر الخدمات الإلكترونية لفترات طويلة وبشكل مستمر.

سابعاً: التعاون والتعاضد مع كافة المؤسَّسات.

- فتح قنوات التواصل مع مجتمع الأعمال المحلي (الشركات الذكية).
- وضع آلية للتعاون وتطبيق المقترحات.
- تعزيز المشاركة والتعاون بين مؤسَّسات ووزرات الدولة بشكل ملموس وفاعل.

ثامناً: مشاركة أفراد المجتمع المحلي (جذب المشاركة المجتمعية).

- تدشين قنوات المشاركة والتشاور مع أفراد المجتمع في طبيعة وشكل الخدمات (فتح قنوات استشارية مباشرة).
- التفاعل مع التغذية العكسية والواردة من المواطنين ونشر نتائج الأعمال المتعلقة بها.
- وضع تطبيقات ونوافذ تركز بشكل أساسي على المواطنين وطرق تلبية الاحتياجات.
- ضمان تنوع طرق التفاعل والتعامل وتقديم الخدمات التي تأخذ في الاعتبار الاختلافات الفردية (وضع رسومات _فيديو توضيحي _أسهم).

المرحلة الثانية: التحديات والفرص واعتبارات تصميم برنامج الحكومة الإلكترونية.

أولاً: تجهيز وتطوير البنية التحتية.

تتمثل البنية التحتية للحكومة الإلكترونية بمدى إمكانية إيصال البيانات والمعلومات عبر المسافات البينية القريبة والبعيدة، وتتمثل أيضا في: الأجهز، والخوادم K، وأجهزة الربط، وأجهزة الكمبيوتر، وغيرها.

- وجود خطة مركزية تشمل كل خطوط الاتصال الحالية والمستقبلية.
- تحديد المواقع ضعيفة التشغيل، والعمل على تجهيزها وتقويتها.
- وضع الحلول العملية لكافة المختنقات والإشكاليات المحتملة الحدوث في عمليات نقل وتوصيل الخدمات.

ثانياً: دور القوى العاملة (تأهيل الموارد البشرية).

- توعية وإعلام القوى العاملة بأهداف الإدارة الإلكترونية وبقائها حاضرة في أذهانهم.
- وضع جدول زمني لعملية توطين الإدارة الإلكترونية وعملية التحول بشكل تدريجي (خاص بمهام الأفراد).
- الاستمرار بإجراء الاجتماعات التقابلية بين القيادات الحكومية وموظفيهم، من أجل ضمان فاعلية مشاركتهم.
- وضع نظام لمكافأة الأفراد والجهات التي اتبعت خطط التحول، وفق جداول الزمن و التنفيذ.

ثالثاً: إنشاء ونشر موقع إلكتروني.

- بناء البوابة الإلكترونية (Portal) ووضع المعلومات والخدمات على الشبكة (Online) مثل: الإجراءات والنماذج، وغيرها.
- العمل على وجود مواقع إلكترونية لكافة الوزرات وقطاعاتها (تحديد الوزرات والقطعات المهمة والبدء بها وخاصة المشاريع ذات البعد القومي).
- ضرورة التفاعل النشط والتحديث المستمر للمحتوى والاستجابة للمتطلبات.

رابعاً: القوانين واللوائح المنظمة.

وينعكس ذلك في مدى إمكانية أن تستوعب القوانين واللوائح المستندات والنصوص الإلكترونية والتطبيقات وما يتعلق بها من معاملات.

- التأكد من أن القوانين تغطي كافة التعاملات الإلكترونية، وفي حالة وجود قصور يجب البدء في إصدار التشريعات المنظمة والضابطة لبرامج الحكومة الإلكترونية.
- تسهيل الاجراءات الخاصة بتقديم الخدمات الإلكترونية.
- إصدار معايير وضوابط موحدة لتنظيم أي مشروع إلكتروني مستقبلي.

خامساً: العتاد والتوزيع الإلكتروني.

- إيجاد مراكز مجهزة بالعتاد الإلكتروني لتوفير الخدمة الإلكترونية بسهولة ويسر.
- اختيار العتاد والأجهزة والبرمجيات المناسبة، لدعم أمن المعلومات الإلكترونية واحتياجاتها.
- استخدام لغة بسيطة وتطبيقات سهلة التعامل.
- ضمان وصول الخدمات الإلكترونية لكافة أفراد المجتمع.

سادساً: المعرفة والأُمِّيَّة الإلكترونية.

- نشر وإشاعة ثقافة الإدارة الإلكترونية، والإعلان عن خدماتها عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- ضمان سهولة التعامل والوصول إلى محتوى المواقع والبرامج الإلكترونية.
- استخدام النصوص الكلامية والصور والنماذج التوضيحية كلما استوجب ذلك.
- التدريب على استخدام المواقع والتطبيقات في نوافذ مختلفة وبطرق مختلفة.

سابعاً: إمكانية الدخول والإنجاز السلس والمرن.

عند تصميم المواقع والتطبيقات يجب تناسبها مع كافة شرائح المجتمع.

- يجب أن تكون كافة البرامج والتطبيقات و قواعد البيانات الحكومية الأساسية موحدة وقابلة للتكامل.
- ضمان إمكانية استخدامها من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- القيام بدراسة المعايير العالمية في بناء الإدارات الإلكترونية والاستفادة من الحكومات الدولية الرائدة من خلال تجاربها السابقة.

ثامناً: بناء الثقة.

- ضمان وجود قنوات اتصال مفتوحة مع جميع الأطراف؛ مواطنين، حكومة، قطاع الأعمال الخاصة.
- يجب أن تكون المنظومات والمواقع والتطبيقات قابلة للوصول السهل والحصول منها على الخدمات.
- البدء بالمشروعات الحكومية صغيرة الحجم من أجل تعزيز الثقة.
- قيادات وإدارة مشروع الحكومة الإلكترونية يجب أن تكون دقيقة وصارمة ومسؤولة.

تاسعاً: ضمان مستوى عالٍ من الخصوصية.

- تعليم وتدريب وإعلام موظفي القطاعات الحكومية المختلفة بأهمية الخصوصية وضمان توافرها.
- تصميم التطبيقات والبرامج التي توفر قدراً عالياً من الخصوصية.
- تقليل معدل استخدام معلومات الأفراد.
- حصر إمكانية الدخول والتعامل بمعلومات وبيانات الأفراد على عدد محدد من الموظفين.

عاشراً: أمن المعلومات والبيانات.

- أنظمة حماية الأجهزة والمنظومات تقع ضمن مسئولية إدارة وقسم وفرد محدَّد.
- حماية البيانات و المعلومات من أعمال القرصنة، والنسخ، والتعديل، خلال عملية النقل أوالتخزين أو التبادل.
- ضمان استمرارية تقييم النظام الإلكتروني؛ من أجل تأكيد فاعلية وجود أنظمة الحماية.
- العمل على نسخ المعلومات والبيانات بشكل دوري وحفظها في أماكن مختلفة (الحماية من: الفيروسات_ الاختراق_ تهديدات القرصنة).
- حفظ وسرِّية وعدم تداول معلومات الأفراد.
- التدريب المستمر للموظفين على أنظمة الحماية والأمن الإلكتروني (التوقيع الإلكتروني).

حادي عشر: ضمان مستوى عالٍ من الشفافية.

- وضع المتطلبات لكل إجراء أو مهمة (خارطة عمل) بشكل واضح ومحدَّد (Online).
- وضع برمج وأنظمة تتبع حركة إنجاز الإجراء أو الخدمة بشكل شفاف ومباشر(سهولة عملية المتابعة).

ثاني عشر: التوافقية والقابلية لدخول والتعديل والتطوير.

- وضع خارطة إلكترونية للنظام.
- تحديد معايير واضحة ومعروفة لعمليات التعديل والتطوير والإضافة.
- العمل على أنظمة معلومات محددة المصدر(ثبت نجاحها وفاعليتها).

ثالث عشر: إدارة سجلات ومعلومات النظام.

- وضع أطر عمل محددة ودقيقة.
- تشجيع مشاركة البيانات والمعلومات بين قطعات الدولة المختلفة وتبادلها.
- العمل على نشر وتعميم معايير المنظومات والمواقع لكافة القطاعات فيما يتعلق بإجراءاتها وتطبيقاتها الإلكترونية.

رابع عشر: التواجد الدائم وسياسات الحفظ.

حيث يعتبر حفظ السجلات والمعلومات السابقة والقديمة أمراً حيوياً وأساسياً في عمل الحكومة الإلكترونية:

- تصميم أنظمة وتطبيقات طبقاً لاحتياجات المواطنين والأطراف ذوات العلاقة.
- ضمان فاعلية عملية الملاءمة والاستخدام والتوازن في التكلفة.
- ضمان الاستمرار في تقديم الخدمات في أغلب الظروف.
- اعتماد سياسة صارمة في فهرسة وحفظ المعلومات القديمة.
- تشجيع التعاون بين القطاعات المختلفة، ومن بينها القطاع الخاص في عمليات جمع، ومعالجة، واستخدام البيانات.

خامس عشر: التعليم والإعلان والنشر.

- القيام بحملات دعائية ودورات تدريبة وتعليمية والتي من شائنها إشراك المواطنين في مبادرات الحكومة الإلكترونية.
- عمل دراسة مسحية تهدف إلى التأكد من أن الخدمات الإلكترونية تستجيب لاحتياجات المجتمع.

سادس عشر: المنافسة والتعاون بين القطاع العام والخاص (الشراكة).

- إيجاد قنوات التفاعل والتعاون المشترك بين القطاعات الخاصة والعامة، وذلك من خلال مراجعة، وتعديل القوانين واللوائح.
- ضمان إمكانية الاستمرار والمراجعة للاتفاقيات المُبرَمة وتقييمها.
- التعاون مع المؤسَّسات الخاصة في تقديم الخدمات العامة.

سابع عشر: هيكل التكلفة.

- تجنب سياسة تقديم الخدمات الإلكترونية المعتمد على عمليات دفع رسوم مالية.
- وضع توصيف واضح للوظائف القائمة أساساً على تقديم الخدمات الإلكترونية مع ضمِّ المهام المتشابهة إليها (تقليص الوظائف).
- الاعتماد على الموارد المتاحة في عمليات التطوير.
- وضع أطر تنظيمية لأداء المهام تضمن النجاح وتقليل التكلفة إلى أقل حد ممكن.
- التركيز على المبادرات الإلكترونية التي تخدم أكبر عدد من المستفيدين وتقلل التكلفة (اختيار المشروع المناسب).

ثامن عشر: النظم المرجعية وعملية قياس الأهداف.

- وضع أهداف قابلة للقياس خلال مراحل التخطيط المبكر.
- التقييم المستمر لمدى فاعلية البرامج والنظم التي تقدم الخدمات الإلكترونية للمواطنين ومستوى تحقق الأهداف.
- إجراء عمليات مراجعة مخططة لضمان تحقيق الأهداف.
- مراجعة المعايير بانتظام؛ للتأكد من هذه المعايير، صالحة لضمان صحة عمليات المتابعة.
- وجود نظام لجمع البيانات والمعلومات ولقياس جودة تقديم الخدمة.
- التخطيط المسبق لعمليات التطوير المستمر في مجال الإدارة الإلكترونية حتى تضمن قصر وفاعلية وقت التنفيذ.

المرحلة الثالثة: التقديم المباشر والمستمر للخدمات الحكومية الإلكترونية (Online Cervices).

مع تواصل عمليات التحسين المستمر لـ (لمنظومات – التطبيقات – الخدمات- الشبكات ..إلخ)، ويطلق على هذه المرحلة: (الإدارة الإلكترونية الفاعلة - التفاعل الإلكتروني النشط) وفي هذه المرحلة يتم التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة، بعد أن يكون عدد المستخدمين للشبكة الإلكترونية قد وصل إلى مستوىً عالٍ و توفرت أجهزة الكمبيوتر، سواء بشكل شخصي، أو بواسطة مناطق عمومية، بحيث تكون تكلفتها أيضاً معقولة، مما يسمح لجميع فئات المجتمع باستعمال الشبكة الإلكترونية لإنجاز أي معاملة إدارية، وبالشكل المطلوب، بأسرع وقت، وأقل جهد، وأقل كلفة ممكنة، وبأكثر فعالية كمية ونوعية (جودة)، ويكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الإلكترونية، وتقبلها، وتفاعل معها، وتعلم طرق استخدامها. ويكون البناء الإلكتروني والمواقع والهيكليات الإلكترونية قد أصبحت متاحة ورقمية التعامل. وتبرز خصائص هذه المرحلة في الاتي:

- توسيع المشاركة المدنية في تطوير الحكومة الإلكترونية.
- تهدف هذه المرحلة إلى تفعيل مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات على كافة المستويات الحكومية، بما يساهم في بناء الثقة بالحكومة ومشروعاتها.
- تعمل الحكومة الإلكترونية على تكوين مواقع لها على شبكة الإنترنت، تقوم من خلالها بعرض خدمتها بشكل مباشر على المواطنين في الشكل الحقيقي.
- تغطية أغلب مؤسسات الدولة بمبادرات إلكترونية تحقيقاً لمبدأ الحكومة الإلكترونية المتكاملة.

بعد سرد مراحل الآلية المقترحة لدعم توطين مشروع الحكومة الإلكترونية، نود هنا التنبيه بعدم ضرورة اتباع التسلسل المذكور للمراحل السابقة، حيث يمكن تقديم مرحلة أخرى، أو حتى العمل بتوازٍ مع مراحل أخرى متقدمة أومتأخرة على حسب ما تقتضيه حالة المؤسَّسة ومدى تقدمها في توطين مشروع الإدارة الإلكترونية، أيضاً تجدر الإشارة هنا، إلى وجود نقاط وإجراءات تفصيلية دقيقة لم يَرِد ذكرها في الآلية المقترحة؛ لأن عملية تنفيذها ترجع لطبيعة نشاط المؤسَّسة وظروفها البيئية الخاصة.

12.3. الاستنتاجات:

1- أن مشروع الإدارة الإلكترونية يستلزم إرادة سياسية واعية وراغبة في توطينها، إلى جانب وضعها كرؤية وإستراتيجية حكومية تسعى كل مؤسَّسات الدولة _ بالتوازي _ إلى تنفيذها وذلك بتوفير البنية التحتية الأساسية لقيامها، والمتمثلة في جملة من المتطلبات، كتوفير شبكة الاتصالات، الأجهزة الإلكترونية المناسبة (الحاسب الآلي)، وانتشار الإنترنت والتشريعات المتخصصة في هذا المجال، إلى جانب العنصر البشري المؤهل.

2- أن الإدارة الإلكترونية جاءت نتيجة لتحوُّلات متعددة كان لتكنولوجيا المعلومات والمعرفة والاتصالات الحظ الأوفر فيها، وهي تؤدِّي نفس مهام الحكومة التقليدية، لكن من خلال نمط إلكتروني موحَّد، حيث تتمحور حول التقليل من التعقيدات الإدارية، وتدعيم الشفافية، والسرعة، والسهولة في المعاملات.

3- تمثل الإدارة الإلكترونية التحول الذي يساعد المواطنين وقطاع الأعمال لكي يجدوا فرصاً جديدة في اقتصاد المعرفة، فهي تمثل إصلاح كيفية عمل المؤسَّسة، وإدارة المعلومات، وإدارة الوظائف الداخلية بالمؤسَّسة، وخدمة المواطنين والأعمال التجارية. وفي هذه الإدارة تستخدم التكنولوجيا الحديثة كأداة لتحقيق الجودة الشاملة، والنجاح في خطط التنمية الإدارية.

4- أن استخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية لابد أن يكون في قلب الإصلاحات المقامة داخل المؤسَّسة، لهذا؛ يجب على المؤسَّسات أن تعمل على إدماج تطبيقات الإدارة الإلكترونية أكثر فأكثر في عملياتها المختلفة، وتعمل على إدماج الأفراد وتدريبهم وتكوينهم جيداً، وذلك من أجل تقديم خدمات تفوق توقعات مواطنيها.

5- أن الإدارة الإلكترونية تقوم بتضمين وحمل قِيَم التميُّز في الأداء، وعمل الأشياء الصحيحة، وتحمُّل المسؤولية، والتحسين المستمر والمبادرة وسرعة الإنجاز، والسعي إلى إرضاء المواطن، وهذا يلتقي مع تطلُّعات المواطن، و طموحات المديرين، ورغبة العاملين، بما يمكن من تثمين دور كل فرد في المؤسَّسة، ويقضي على المشاكل والصعوبات.

6- أن تطبيق الحكومة الإلكترونية و الاستثمار الفعال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتطلب إعادة هيكلة المؤسسات والإدارات، بما يلائم متطلبات الحكومة الإلكترونية، إلى جانب ضرورة تأهيل وتدريب الموظفين على تطبيق الحكومة الإلكترونية، بالإضافة إلى زيادة الوعي لدى المواطنين والموظفين بمفهوم وأهمية تطبيق الحكومة الإلكترونية.

7- حتى ينجح مشروع الإدارة الإلكترونية؛ من الضروري القيام بدراسة معوِّقات تطبيق الحكومة الإلكترونية في تجارب الدول المتقدمة والنامية، والاستفادة من المبادرات الحكومية، وانعكاسات تطبيقها حتى يتسنَّى بناء حكومة الإلكترونية قوية الأركان.

14.3. المراجع:

أولاَ: المراجع العربية.

1. أبونوبة، أحمد رمضان. و أبوخيط، ناجم محمد، (2017)، "متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسَّسات الحكومية الليبية: دراسة ميدانية على مكتب الخدمات التعليمية بمدينة الخمس" المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، 25 - 27 ديسمبر 2017.
2. العيسوي، إبراهيم، (2003)، "التجارة الإلكترونية" المكتبة الأكاديمية، مصر، الطبعة الأولى.
3. الأمم المتحدة (2007)، "الحكومة الإلكترونية: من صياغة إستراتيجيات إلى تطبيق خطط عمل" نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية غربي آسيا" العدد: (5).
4. الزين، منصوري. ونقماري، سفيان، (2013)، "الإطار النظري للحكومة الإلكترونية: بين المتطلَّبات ومبرارات التحول" المؤتمر الدولي حول متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر – دراسة تجارب بعض الدول دولياً، 13 – 14 مايو 2013.
5. الباعور، عبد الباسط سالم. و أبوراوي، يوسف عبد الرحمن، (2013)، "إستراتيجية الحكومة الإلكترونية في ليبيا" المؤتمر العربي الدولي السادس لتكنولوجيا المعلومات، الرباط، المملكة المغربية، 29-31 أكتوبر 2013.
6. السبيعي، عبدالله مداحي، (2005)، "إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للمرور من وجهة نظر العاملين فيها" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الأمنية، السعودية.
7. إيفانز، جلوريا، (2005)، "الحكومة الإلكترونية" مصر، دار الفاروق للنشر والتوزيع.
8. الأمم المتحدة، (2016)، "تقرير التنمية البشرية" البرنامج الإنمائي - تنمية للجميع.
9. البنك الدولي، (2016)، "تقرير عن التنمية في العالم 2016: العوائد الرقمية ـ كتيب العرض العام" البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
10. الصيرفي، محمد، (2006)، "الإدارة الإلكترونية" مصر، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
11. الدحوان، عبدالله بن سعيد، (2008)، "دور إدارة التطوير الإداري في تطبيق الإدارة الإلكترونية" مذكرة ماجستير في الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال.
12. الكبيسي، كلثم محمد، (2008)، "متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر" رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية.
13. ابن خدة، حماد بن يوسف، (2007)، "تأثير الإدارة الإالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ـ فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ـ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

14. جمال، محمد. وعمارة، أكرم، (2009)، "مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين بمكتب غزة الإقليمي ودورها في تحسن أداء العاملين" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة.
15. عيدوني، كافية. وحميد، بن حجوبة، (2017)، "الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها: واقع وآفاق" مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني.
16. مركز المشروعات الدولية الخاص، (2007)، "آراء في إصلاح بيئة الأعمال في العراق".
17. مريم، خالص حسين، (2013)، "الحكومة الإلكترونية" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق.
18. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، (2015)، "التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2015: الاتجاهات والتحديات".
19. وزاع، محمد، (2013)، "الإدارة الإلكترونية وأثرها على الموارد البشرية في المؤسَّسة الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر فرع موبيليس" رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، جامعة المدية.
20. يونس، تارقي، (2016)، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمة العمومية: دراسة حالة بالمؤسَّسة العمومية بلدية أولاد عيسى بأدرار" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

1- Alshehri, Mohammed and Drew, Steve (2010) E-Government Fundamentals Proceedings of the IADIS International Conference ICT, Society and Human Beings 2010.
2- Bernd W. Wirtz and Peter Diser (2015) E-Government Strategy Process Instruments, 1st edition, German University of Administrative Sciences Speyer, Germany.
3- United Nations, (2008) "UN e-government survey 2008: from e-government to connected governance". United Nations, New York . Accessed November 14, 2019.
4- United Nations (2010) "UN E-Government Survey 2010: Leveraging E-Government at a Time of Financial and Economic Crisis". Accessed November 09, 2019.
5- United Nations(2012) "United Nations E-Government Survey 2012: E-Government for the People." Accessed November 12, 2019.
6- United Nations (2014) "United Nations E-Government Survey 2014: E-Government for the Future We Want". Accessed December 03, 2019
7- United Nations (2016) "UN E-Government Survey 2010: E-Government in Support of Sustainable Development". Accessed December 01, 2019.
8- United Nations (2018) "UN E-Government Survey 2010: Gearing E-Government to support Transformation Towards sustainable and Resilient societies". Accessed December 04, 2019.

Contents

Possibility of Using Olive Pomace as a Source for Renewing Energy for Generating Electricity in Libya ▪ **Engineer Hamza Abubeker Falifla**	**1**
Challenges of Libyan Vocational education: a case study of College of Tourism and Hospitality in Tripoli ▪ **Dr Fatma Abusrewel , Dr Ahmed Naama**	**15**

Possibility of Using Olive Pomace as a Source for Renewing Energy for Generating Electricity in Libya

- **Engineer Hamza Abubeker Falifla**

- Faculty of Medical Technology, Almergib University
hamza_flfa@yahoo.com

Abstract

This paper addresses the possibility o using olive pomace as clean, cheap and renewable as a reliable energy source by which it is able to contribute to total energy. Due to the exceptional circumstances o the country in 2011 and the sabotage and disruption o projects of the General Electricity Company and the Executive Authority of Renewable Energies, which put the general network in difficult and critical situation that led to a large deficit in meeting the demand for electric power, therefore tending to cut the electric power off, for long time – intervals. However, it is necessary to work hard to restart the station and think about ways to reduce depence on fossil fuels.

Considering that Libya is a famous country for olive cultivation and production, and according to the annual statistics, olive pomace is available in large quantities of thousands of tons annually, especially for that the cost of this raw material does not exceed 0.1 LD/ kg plus the costs of transport and handing which is very cheap when compared to the cheapest heavy oils used in thermal plants.

On the other hand, if we look at what the world is exposed to today due to environmental pollution and global risks of climate change and global warming due to the heavy use of oil and fuel; and on the contrary, the production of biofuels - theoretically - means to germinate a tree that absorbs CO_2 from air and water H_2O from soil, as well as to use sunrays to convert these elements into either sugars or starches from which biofuels can be produced.

In this paper, samples of olives produced in Libya in successive 29, from 1990 until 2018, were taken. Mathematical equations were applied and programmed by the MATLAB program. It was deduced that electric power can be produced at 9.48 MW as an average for the annual production, 175 thousand ton which covers the third of consumed power for lighting.

Keywords- Olives pomace; biomass; Renewable energies; Potential energy; Energy produced.

▪ **Engineer Hamza, Abubeker Falifla**

INTRODUCTION

1.1 General context

Since the beginning of industrial revolution, atmospheric concentration of greenhouse gases has increased significantly. This phenomenon is mainly because of the human activities that include the massive use of fossil fuels and deforestation. Unfortunately, it's evident today that over the past three decades, the global climate change has a very bad impact on several physical and biological systems. Therefore, any project that aims to reduce the emission of greenhouse gases can prevent or delay many expected future damages on our planet [1].

Nowadays, biomass has become one of the most important renewable and sustainable sources of energy. Because of the carbon dioxide emissions that harm the ozone layer, and therefore intensify the risk and the consequences of greenhouse gases, it is highly encouraged to use biomass as a source of power since it is fast developed and it is the best way to convert Olive residues and waste to energy.

In Libya, olive cultivation was one of the sources that experienced a massive revolution after proving the economic feasibility of this precious tree. With the growing areas planted with olive trees, interest in extracting oil increased, which led to an increase in the number of oil mills contemporarily. Currently, there are about 120 olive oil mills that use different technologies.

The olive tree is a perennial tree for it is found in some mountainous areas that date back thousands of years and still give an economic crop [2]. Others are extinct and new growths have emerged. However, the modern growths are between 40 to 60 years, they are in the economic feasible interval of their ages, especially those that receive a continuous care in their cultivation area. It is estimated that there are about 865 million olive trees in the world and the vast majority of these trees are found in the Mediterranean countries. Since the olive tree in Libya was considered a basic element for the continuation of life on earth in the pre-oil period and until the early 1960s, olive oil was an important agricultural commodity for export. According to recent statistics, it was found that the number of olive trees in Libya is about 11.3 millions of different ages among which are eight million are productive. The average production of olives is about 175 thousand tons per year [2].

Figure No. 1, shows olive residues, or so-called "peat", after being squeezed into special machines to obtain olive oil is one of the sources that can be used as a good alternative source of energy in several forms [1], but it is still used in a primitive way as farmers sell it as wither animal feed or organic fertilizer for farms.

Olive pomace is the solid by-product obtained from the extraction of olive oil. It consists of pieces of skin, pulp, stone, and olive kernel (or pit)[3], pit (42%–54%), skin (10%–11%) and pulp (21%–33%), and has an oil content of 5%–8% depending on extraction technology. Some olive oil mills economically recovered that oil with solvent to produce "crude pomace oil," which is dark-green, and preferred for soap making or industrial purposes, but never called "olive oil" according to the International Olive Oil Council rules in Madrid, Spain.[4] Figure 1: shows the Classic process of olive oil extraction

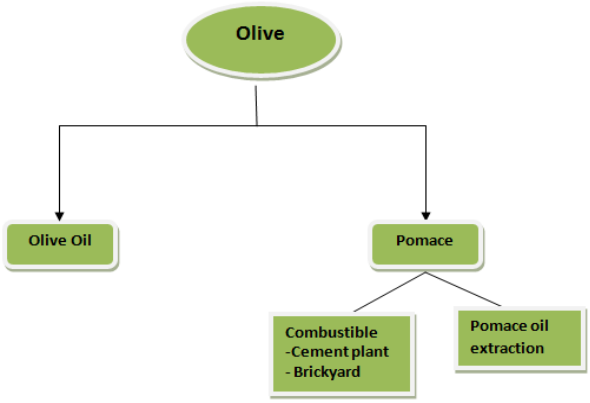

Fig. 1: Classic process of olive oil extraction[1]

1.2 Problem statement and historical setting

Despite the great challenges facing the absolute dependence on fossil fuels, it is one of the easiest sources of energy available at present, because the main reason is the great obstacles that face the new and renewable energies, especially in developing societies where traditional fuels are highly available and there is no future vision to the reality of energy while continuing depleting the available stock of fossil fuels. Renewable energies are reliable sources of energy in the future, especially in Libya as a result of the development of its technologies and the growth of global markets and the inevitable depletion of fossil sources of energy, the growing fear of the dangers of nuclear energy and increasing voices calling for the reduction of emissions on the planet [11]

That's why, replacing this source of energy by another biomass that is more available and less harmful in our country is an interesting alternative, and might be the best way to reduce the environmental effect of the massive use of wood and prevent deforestation that is one of the biggest environmental issues and that has negative effects on the global warming since it increases the amount of carbon dioxide in the atmosphere.

1.3 Project objectives

In Libya, there are many sources of energy that have not been used sufficiently as in other parts of the world, so that they have been kept inactive and not used. At the same time, some Libyan officials attributed this inactivity to the lack of allocating sources of funding for its production or the lack of experts and possibly limiting in some legal legislations made by the government which had a negative impact on not using these sources.

The Olive pomace is one of that renewable energy which can be produced on yearly basis and in large amount as a byproduct of olive oil industry, making the potential of its use as a source of energy by direct combustion that is highly feasible.

The use of olive pomace as a source of energy for electricity generation will solve a part of the increasing demand on energy problem in Libya; it is largely used in Mediterranean countries like Spain, Italy, and Greece, where Andalusia region in Spain has established several power plants that are fueled by this byproduct.

The main objective of the present study is to investigate and evaluate the potential and utilization of a biomass in the country.

The following points constitute the main goals of this paper:

- Collecting the information concerning annual Olive Production and Olive Pomace .
- Using the previous information based on the average production o f the last six years in the Libya and substitutes it with mathematical equations and calculating it through the MATLAB program to estimation energy in MW which will cover a portion o the electric energy consumed in lighting.
- By using Olive Pomace as renewable energy to potential power that will aim to reduce activities that include the massive use of fossil fuels then, reduce the emission of greenhouse gases can prevent or delay many expected future damages on our planet.

2. Olive Pomace in Libya

Libya is the one of the countries producing olive oil and the olive pomace, where the annual average quantity of olive pomace is reached 49.87 thousand ton as will it shown in the Figure No. 3 when explained the power calculations. So the olive pomace is a byproduct of manufacturing process (olive oil production process) and is considered as an important biomass fuel that can be used in boilers for many fields looks like in the saunas[5].

It is true that this biomass is used to be underestimated and is not used before, but the Libyan people became recently aware of its benefits. Indeed, many researches claimed that olive pomace is a good agricultural residue that might be easily commercialized to satisfy the needs of many industries and networks that aim to generate energy without harming the environment. Despite the underuse of olive pomace, a lot of Local Libyan companies export it annually into boundary countries to extracting olive another time and using as byproduct of manufacturing process.

Olive pomace is a renewable fuel source that can be used instead of fuel, gas and wood in many fields like cement plants and brickyard, domestic heating, heating in hammams and bakeries, industrial central heating system, etc. It is in fact an environmental friendly sustainable alternative of fossil fuels. Its calorific value as shown in Table No. 1 is equal 20 Mj/kg [6] and it is more than the other biomass like wood; it is therefore a good combustible and has an affordable price: approximately 0.10 LD/ kg.

Table 1: Calorific value Comparison

Type	Wood	Olive pomace	Ethanol	Coal	Crude	Diesel
calorific	10	20	28	31	41	46

Mainly, the harvesting period of olives in Libya lasts from October to January with a peak period in November and December. During the extraction of olive oil, the olives harvested are pressed and the olive oil is extracted after passing by a crushing unit; and the olive pomace obtained is very wet; its moisture content varies between 40 to 70 % depending on the efficiency of the machines used in the extraction process[7]. In order to make it useful as biomass fuel energy, it should be dried so that the moisture content would be minimized to a percentage range of 8 to 15 %. The remaining solid by product which is olive pomace or olive cake has a dark color and is a mixture of pulp, olive skin, crushed olive pits (kernels or stones), and few waste waters and pomace oil residue[2].

3. Future Forecast for Electricity Demand

Table 2 shows the summaries of the latest studies conducted by the General Electricity Company and the Executive Authority for Renewable Energies in Libya showed that the demand for electricity is increasing, whether due to natural growth of demand or due to the entry of strategic projects into service and the expansion of existing projects. Besides, the factor of the development of economic growth has witnessed clear progress on the standard of living and increasing income allowing the expansion of electricity usage in all fields. Therefore, the annual growth rate of the maximum load is expected to be about 8% [8].

The long-term annual maximum load projections of the electrical system are carried out in the long run by examining the relationships between the consumption of the electric power of different sectors as well as and GDP and population data, as well as the use of annual rates of increase. Table No. 2 shows the expected maximum annual loads of the public network up to 2030[9].

Table 2: Expected annual maximum loads of the general network up to 2030

Year	2001	2005	2010	2015	2020	2030
Max. Load MJ	2,880	4,299	6,027	8,419	13,433	17,847

4. Eelectricity Crisis in Libya and the Role of Renewable Energies

As shown in Figure No. 2,which shows the daily sample load at middle of each month in the 2019, where it is clear that the total power consumption in the every month is greater than total power generating. Because the general electrical network suffered a lot of exceptional and difficult conditions during the past years, represented in the serious damages in the generating stations, transferring stations and the main transmission lines as well as the distribution networks and other electrical installations. In addition, many production projects have been discontinued as a result of security companies and armed clashes which put the general network in a difficult and critical situation that led to a large deficit in meeting the demand for electric power, and therefore resort to power cuts for long periods of up to eight hours a day. So according to that it is become necessary to think about renewable energy to compensate the miss of power [10].

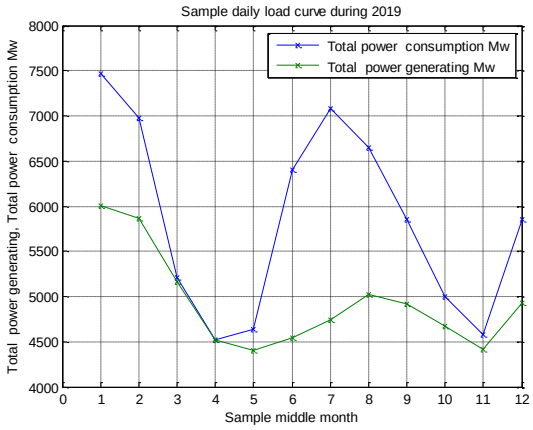

Fig. 2: sample daily load curve during 2019

5. Renewable Energies

Hydroelectricity, wind and wave power, solar and geothermal energy and combustible renewable and renewable waste (landfill gas, waste incineration, solid biomass and liquid biofuels) are the constituents of renewable energy.

The rapid growth of renewable power generation continued in 2018, with an increase of 14%. In volume terms, the largest increase was in China, accounting by almost 50% of the total increase at a global level explained that, the consumption grew by 14% in 2018, providing 9% of the world's electricity.

The OECD remains the main source of renewable power generation (59% of world total) in 2018. Nevertheless, non-OECD growth is larger and accounts for almost 2/3 of the total increase in renewable energy for some individual countries renewable now contribute a significant share of power. Countries where renewable contribute more than 20% of the power generated include Germany, Spain, UK, Italy, Portugal, Denmark, Finland, Ireland and New Zealand.

Direct dependence on fossil fuels as a major source of energy has great future implications. Specialists and officials at the Saudi International Conference on Water and Energy in 2013 held in Jeddah affirmed the existence of major challenges facing the production of water and energy in the Arab world for the high cost of production, and the unsustainability of natural resources of water and fossil fuels, as well as the growing per capita consumption, in addition to the pollution of the surrounding environment, which is one of the most serious problems caused by conventional plants as a result of burning fossil fuels, that could reach the upper atmosphere, i.e. ozone, which causes the problems of global warming. For example, in Libya, since 2013, the burnings of petroleum fuels have caused the emission of carbon oxides by more than 60% and about 40% of natural gas. The emission of carbon dioxide in 2014 was about 50 mega tones [11].

In this context, in addition to Libya's enjoyment of renewable energy sources and the geographic location close to the energy markets, Libya's interest in developing and using its renewable energy sources was established by the establishment of several institutions working in this field, led by the Ministry of Electricity and Renewable Energies. Future plans for the use of renewable energy sources in Libya, namely solar and wind energy, which are supposed to contribute 3% of the total electricity produced in 2015, 7% of the total electricity produced in 2020, and 10% of the total electric energy produced in 2025[12].

6. Calorific Values and Energy Calculations

Caloric value of olive pomace depends on many factors [13], the pressing method utilized; due to the fact that different pressing methods (traditional, dual, and triple phase extraction methods are the main three extraction methods) leave different amounts of residual oil in the pomace, which contribute to the Caloric values, it is also affected by the ratio of pulp and pits in the olive cake samples [4] and by the moisture content of the samples.

Table 3. shows the quantity of olive being used for oil extraction and the corresponding resulting pomace quantity for nine years. It also shows the Calorific Values and Energy Calculations

Table 3: Olive, pomace production and power.

Year	Olive production *1000 / (Ton)	Oil production * 1000 / (Ton)	Pomace's Mass * 1000 / (Ton)	Potential Energy MJ	Potential Energy Mwh	Potential Energy out put Mwh	Power Mw
2010	150.0	142.5	42.75	855	237500	71250	8.133
2011	155.0	147.25	44.17	883.5	245416	73625	8.40
2012	186.6	177.27	53.18	1063.36	29550	88635	10.11
2013	168.0	159.6	47.88	957.6	266000	79800	9.10
2014	168.8	160.36	48.10	962.16	267266	80180	9.15
2015	169.0	160.55	48.16	963.3	267583	80275	9.16
2016	168.8	160.36	48.10	962.16	267266	80180	9.15
2017	188.8	179.17	53.75	1075.02	298616	89585	10.22
2018	189.6	180.12	54.03	1088	300200	90060	10.28

Since calorific value is affected by the ratio of pulp and pits in the olive cake samples, reproducibility of the results varies between +/- 850 kJ/kg [13]. However, the average value of measurements performed in triplicate was taken. Although the pulp fraction contributes more to the total calorific value than the pits (pulp 22.183 MJ/kg[15] and pits 19.56 MJ/k g)[14], the partition of pulp and pit was not considered in that experiment.

The oil content in the dried samples was extracted using the Soxhlet method with distilled hexane for 3 hr Measured calorific values varied between 21.129 and 22.02 MJ/k g.

The experimental results obtained in [4]. Make a very reasonable reference for estimating the energy content of a certain amount of olive pomace, for instance, a value of 20 MJ/kg will be used here for the energy content estimation.

The total potential energy stored in olive pomace can be calculated based on the average production o f the last six years in the Libya [16].

$$Averge\ olive\ production = 175{,}000\ Ton$$
$$Used\ Olive\ production = 0.95\ X\ 175{,}000 = 166{,}250\ Ton$$
$$Pomace'sMass = 0.3\ X\ Used\ Olive\ production$$
$$Pomace'sMass = 0.3\ X\ 166{,}250$$
$$Pomace'sMass = 49{,}875\ Ton$$
$$Energy\ (KJ) = Mass\ (Kg)\ X\ Calorific\ value\ (KJ/Kg)$$

$$X\ \frac{20\ MJ}{kg}\quad \text{potential energy} = \frac{49{,}975 * 1{,}000{,}000\ kg}{1}$$
$$= 997{,}750000\ MJ$$
$$X\ \frac{1\ Mwh}{3600\ MJ}\quad \text{potential energy} = \frac{997{,}750000\ MJ}{1}$$
$$= 277{,}083.33\ Mwh$$

This amount of stored energy can vary depending on the fuel final status; as mentioned before, this estimated value corresponds to dried and de-oiled fuel. Increasing the moisture content of olive pomace can significantly decrease the heat output, since a fraction of the heat will be lost in vaporizing the moisture; consequently drying must be as less agglomerated as possible. In the Libya, most of the mills use sun drying method to dry the pomace [13].

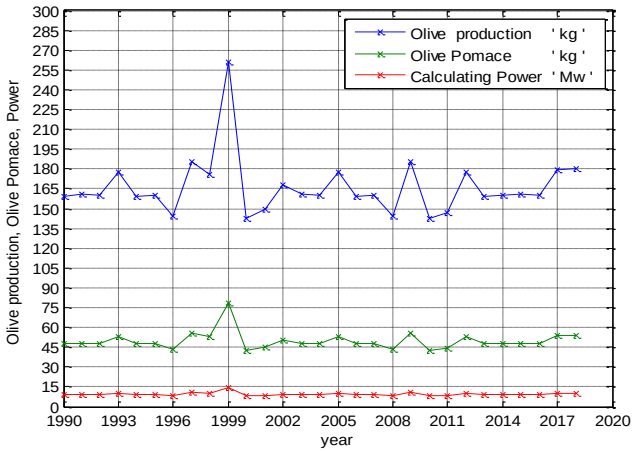

Fig. 3: Olive Production, Olive Pomace and Calculating power

As shown in Figure No. 3,which shows the Production, Olive Pomace and Calculating power.

Moreover, to insure a maximum burning efficiency, the fuel must be as less agglomerated as possible; in the Libya, olive pomace is supplied in two forms, powder or pellets. Clearly, powder form is the best form to be used for this application but still the particle sizes are relatively big; consequently more crushing must take place for better performance.

For electrical application, the technology used for obtaining electricity is the Rankine vapor cycle, with generation or co-generation (heat electricity) electrical plants (steam conventional cycles).Normally , the efficiency of Rankine cycle depend s on the working fluid and operating temperatures that are usually limited to the creep temperature of turbine materials. However in real life, application for biomass power plants efficiency ranges between 15% and 45% are recorded, and an efficiency of 30% will be used here as a best estimation.

$$\text{Potential energy output} = 277083.33\ (Mwh)X\ 30\ \%$$

$$\text{Potential energy output} = 83{,}125.33\ Mwh$$

which if compared to the electricity consumed in the Libya in 2010 (12844 GWh), this amount is equivalent to 0.48% of the total energy demand.

Such energy can be produced by a power plant operating with a capacity of 9.48 MW, working full load in one year

$$X \quad \frac{1\ \text{year}}{8760\ \text{h}}\ \text{working full load} = \frac{83125\ \text{Wh}}{1}$$

working full load in one year = 9.48MW

DISCUTION

Due to the increasing demand on energy in the Libya, strategies for alternative and economic options were planned for the future. General Electric Company and the Executive Authority for Renewable Energies sector included introducing legislations on increasing the contribution of the new and renewable energy up to 3% of the energy mix in 2015 and 7% in 2020, and 10% in 2025[12].

To increase the share of renewable energy to the total energy mix, the plan for bio- energy sector is to utilize bio- mass to generate electricity with a capacity of 20–30 MW[12], by investing in the biogas sector .

The estimated potential output by direct combust ion of olive pomace based on the Rankine cycle technology (9.48 MW) is as much as 23%–36% of this planned capacity (20–30 MW) and can increase the total planned capacity to be 27 to 37 MW, for instance.

Based on the data obtained from the study carried out by the General Electricity Company in the field of renewable energies, where its data was used as an input to the program predicted to predict the product of renewable energies such as solar energy and wind energy shows that the energy obtained from the olive pomace is 17% of total renewable energies for the year 2015 and 8% of total renewable energies for the year 2025.

Environmentally, using olive pomace as an energy source instead of fossil fuels reduces the damage that may be done to the climate through the combustion of fossil fuel. The use of biomass does not increase atmospheric levels of carbon dioxide, as shown in Figure No.4 to explain the GHG emissions (gCO2eq/MJ)[17] in the different methods renewable generation energies.

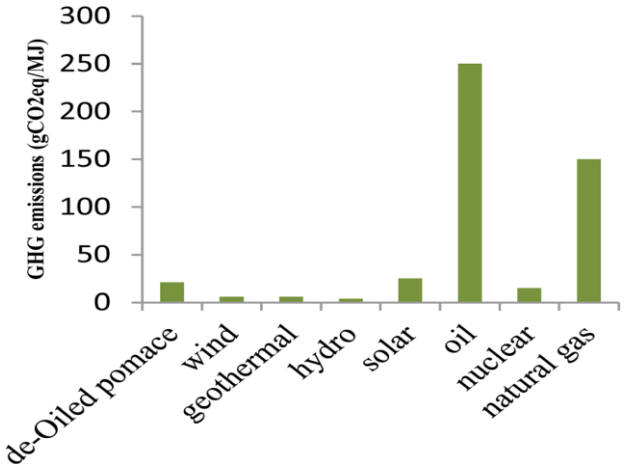

Fig. 4: GHG emissions (gCO2eq/MJ).

A primary greenhouse gas, because of the life-cycles of plants and trees, since carbon dioxide emitted by thermal plants fuelled with biomass is the same as that absorbed by plants or trees to produce an Equal amount of biomass.

In the biomass energy cycle, the carbon dioxide is in balance [18]; the use of biomass can also decrease the amount of methane, another greenhouse gas, which is emitted from decaying organic matter. Olive pomace is a renewable, CO2 neutral, fuel, making it a valuable technology in efforts to reduce CO2 emissions in order to curb global warning and climate change [8]. Ashes resulting from burning olive pomace could be used as amendment in agriculture because of its high nitrogen and phosphorus content, as a biofertilizer, and as a biofilter for toxic metal removal [19].

8. Conclusion and Recommendations

Some people used Olive oil production byproducts as a source of energy for space heating as a result of increasing oil prices, But in this study we estimation energy in MW of Olive pomace production for electricity generation that, will be contribute to the total renewable energy strategy set by the government for the next decade; It was deduced that electric power can be produced at 9.48 MW as an average for the annual production, 175 thousand ton of Olive pomace which covers the third of consumed power for lighting and will contribute about 23%–36% of the planned capacity for bio-energy resources to generate electricity in the Libya for the next decade.

The creation of supply olive-pomace-to-energy chains could be the optimal solution for olive pomace management in the Libya. Logistics and raw material transportation in the supply chain will be related to the location of the power plant. For optimal performance and better economic benefits, the best location for the power plant must be in a place where the highest concentration of this raw material is available; for instance, the cities of the western part of the Libya are relatively closer to each other, compared to the southern and northern part of the country, and the fact that 95% of the mills and production lines are found in the western part of the country also makes the northern part the “first best estimation” for the location of a power plant fueled by olive pomace, and it will also contribute to the total CO2 emissions reduction by increasing the total cultivated area in the Libya and decrease the dependency on petroleum products to meet the demand, in the Libya.

To availability of real potential of biomass in Libya, It should be national action plan in the field of biomass has become necessary in order to:

1. Increase the efficient use of energy derived from arboriculture and olive pomace,
2. Preserve and protect our national resources against the irrational use inside the country and its exportation to outside the country,
3. Establish incentives laws to encourage private production of green electricity from biomass.

- Building Private Biomass Power Plants.
- Using developed and efficient conversion technologies
- Working with international cooperation and partnership (technology transfer).

REFERENCES

[1] Ferdaouss Sahraoui, and D. Naeem Nisar Sheikh; "Water heating in Moroccan hammams using olive pits"Alakhawayn University - Morocco; final year project report; Morocco; 2016.

[2] علي محمود فارس، عمران اوصلاح اوقيله، " دراسة مرجعية اولية حول الخسائر الاقتصادية الناتجة عن اصابة الزيتون بذباة ثمار الزيتون في ليبيا " مجلة جامعة سبها،المجلد التاسع العدد التاني2010 [3] P. Sanchez Moral and M. Victoria Ruiz M endez; "Production of pomace olive oil"; Grasas Y Aceites, Enero-Marzo 57(1); 47–55 (2006).

[4] I. Doymaz, O. Gorel, and N. A. Akgun; "Drying characteristics of the solid by-product of olive oil extraction"; Biosyst. Eng. 88(2); 213–219 (2004).

[5] D. Montane', J. Salvado', C. Torras, and X. Farriol, "High temperature dilute-acid hydrolysis of olive stones for furfural production"; Biomass Bioenergy 22(4); 295–304 (2002) .

[6] D.Eng. Mazen Abu Amro; "Olives pomace as renewable energy source"Faculty of Engineering and Information Technology, Al Azhar University, Gaza; Journal of Multidisciplinary Engineering Science Studies JMESS; January – (2016).

[7] Alaa M. Musalam1,*., Abdel Fattah A. Qaraman2.,and Ibrahim M. El-Hassayna2.; "Thermal properties of pomace olives in a Composite mixture"; Department of Engineering Science and Applied Arts, University College of Science and Technology, Gaza Strip, Palestine and 2Department of Scientific Research Israa University, Gaza Strip, Palestine; Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza; Special Issue, March – (2017).

[8]Seehttp://www.Moreintelligentenergy.eu/public/file/download/More _WP3_D3_1_final.pdf for the "MORE" project, Market of Olive Residues for Energy, accessed May2012

[9] General electricity company and the Executive authority for renewable energies. Libya, Annual Report,2012.

[10] General electricity company and the Executive authority for renewable energies. Libya, Annual Report,2018.

[11]د.عمر علي شنب، د.منصور سالم زغينين، د.ستار جابرالعيساوي،ا.محمد علي شتوان، "معوقات استخدام الطاقات المتجددة في ليبيا"، المؤتمر الدولي الاول في مجال الهندسة الكيميائية والنفطية وهندسة الغاز،مصراته، ليبيا، ديسمبر 2016

[12] Energy and arab cooperation; tenth arab energy conference ; The United Arab Emirates 2014.

[13] Oraib Al-Ketan; " Potential of using olive pomace as a source for renewing energy for electricity generating in kingdom of Jordan"; J. Renewable Sustainable Energy 4 , 063132 (2012).

[14] K. Br scic, D. Poljuha, and M. Krapac;"Olive residues – renewable source of energy"; in Management of Technology – Step to Sustainable Production; Sibenik; June 10-12; 2009; Croatia.

[15] C. Russo, G. M. Cappelletti, and G. M. Nicoletti; "LCA of energy recovery of the solid waste of the olive oil industries"; in 6th International Conference on LCA in the Agri-Food Sector; Zurich; November 12–14; 2008.

[16] Y. A. Cengel; Thermodynamics: An Engineering Approach; 5th edition; (McGraw-Hill, 2006).

[17] B. Y. Ammary; "Nutrients requirements in biological industrial wastewater treatment"; Afr. J. Biotechnol. 3 (4); 236–238 (2004).

[18] F .Intini,S.Kuhtz,andG.Rospi; "Energy recovery of the solid waste of the olive oil Industries - LCA analysis and carbon footprint assessment"; J.Sustain.Energy Environ.2,157-166(2011).

[19].I.S. Arvanitoyannis and A .Kassaveti"; Current and potential uses of composted olive oil waste"; Int.J.FoodSci;Technol.42(3);281- 295 (2007).

Challenges of Libyan Vocational education: a case study of College of Tourism and Hospitality in Tripoli

- **Dr Fatma Abusrewel , Dr Ahmed Naama**

- College of Tourism and Hospitality - Tripoli

ABSTRACT

This paper presents a qualitative case study (Yin, 2003) about vocational education challenges. More specifically, it tackles the challenges encountered by teachers and administrative authorities of educational institutions. It also describes some of the hurdles that impede vocational education to achieve its essential objectives. The study was conducted in the College of Tourism and Hospitality as a current situation of vocational education. Semi-structured interviews were employed to collect data. Furthermore, the paper concludes that vocational education still suffers from various hurdles that hinder its development. It also recommends reform of vocational education and pay great consideration to enable this sector to play its basic role in accelerating the development and contribution to the economic activities in Libya.

Key words: higher education, vocational education, challenges, training

1. INTRODUCTION

Vocational and technical higher education institutions are clearly in the middle of rapid change in response to economic, political transformation, technological and social changes (Suwaed1&Rahouma, 2015). There is no doubt that vocational, technical education and training play an important and strategic role in accelerating the wheels of development and progress in any society. It also looks forward to achieving any further contribution in the economic activities in the future. Thus, it is essential to focus on this type of education and to provide support for it in terms of material and human resources.

In Libya, tourism is a key to economic development and diversification beyond oil production. To achieve this, the Libyan Tourism Industry was established and which considers human resource (HR) as important issues (Naama, 2007). Thus, this paper focuses on analysing the challenges of education and training in Libyan vocational institutes represented in the College of Tourism and Hospitality.

While there are more opportunities for the development of higher education currently, there are also significant hurdles impeding it. Among the hurdles are those encountered by language teachers in their teaching practice and the administrative authorities in some institutions.

In terms of teaching languages in particular, most of the local universities in Libya including the College of Tourism and Hospitality, the context of this study, do not provide pre service or in service training programmes in teaching and learning to their staff (Elhees, 2015; Abusrewel, 2014).This is based on the assumption that holding an MA/Ph.D. degree is considered enough to qualify a professional teacher. Furthermore, most of the academic staff in the Libyan higher education do not receive adequate and effective training programmes in learning and teaching methods, despite being highly qualified in terms of scientific skills (Elhees, 2015; Abuzed, 2002). Therefore, university teachers/lecturers in Libya are left to their own knowledge and experience to design their courses and select the appropriate approaches and materials for teaching various specializations sometimes (Elabbar, 2011). This is the situation of English language teachers in vocational and technical colleges where English is almost taught for specific purposes such as tourism, hospitality, nursing and accounting…etc (see2.3). Based on this, this research aims to investigate the challenges that some university lecturers face and the reasons behind such situation. Before that, an over view of higher education is given and the key factors identified by literature.

2. Higher Education in Libya

Higher education in Libya includes three major sections: university education, higher technical and vocational institutions, and higher institutes or colleges for training. Higher technical and vocational institutions offer programmes in fields such as electronics, mechanical engineering, finance, computer studies, medical technology, tourism and hospitality and others. The qualifications awarded after three or four years at vocational institutes or colleges and centres are the higher technician diploma and bachelor degree according to the specialization. Technical and vocational education and training (TVET) is an important sub-sector of the public education system in Libya. Accordingly, during 1990s, some of these institutions were established for the purpose of providing highly qualified human resource to fulfil the requirements of the social and economic development. The need for professional cadres in later years has led Arab countries including Libya to pay more attention to professional education and training, to the extent of establishing specialised institutions in this field.

Libyan higher education institutions clearly experience rapid change in response to economic, political and social changes happening currently. Despite the positive impacts of this expansion on the Libyan society, a number of researchers argue that these institutions have increased in numbers at the expense of qualitative aspects (Al-badree, 2007). Although higher education has more opportunities for development currently, there are also significant hurdles that impede the changes.

2. Literature Review

Vocational and technical education like general education face some hurdles that inhibit achieving the assigned objectives and contributing in any development intended. For instance, Alrashdan (2009) identifies the main challenges that encounter higher education in the Arab world which include the poor quality of higher education programmes and the limited scientific research that might contribute to the improvement of this sector. There are no fixed or pre-arranged curricula for such institutions for teachers to follow.

As mentioned above, vocational education encounters serious hurdles that impede it from achieving its essential goals and contributing in any potential development. The next section discusses some of these hurdles .

2.1. The Absence of Training Programmes

Training programmes in universities are important sectors of the public education system in Libya. The literature review has shown that there is very little attention paid covering the problems and issues related to training programmes in Libya, particularly at Higher Education (HE) level. (Elhees, 2015; Elzalitani, 2008; Hamad, 2006, Al-Badree, 2007). Also, the United Nations Development Programme UNDP (2002), points out that Arab countries' progress including Libya in the areas of scientific research, technological development and information communication technology is weak. This is attributed to political and social reasons of relevance to each country individually. The need to have cadres in different sectors compel higher institutions to focus on quantity more than quality sometimes (Elhees, 2015).

2.2. Limitation of Syllabi

There are very limited specific syllabi prepared for the various specialization assigned by the higher education authority. For instance, these syllabi are very limited in terms of time and contents. They are also neither available to teachers nor students easily. Teachers have to prepare them, use them and hand them to the students respectively. These vocational colleges do not have the specialised syllabi that serve each field separately sometimes. This is left to the teacher's responsibility most of the time (Elhees, 2015).

2.3. English for Specific Purposes

The syllabi at higher education institutions are kinds of ESP that present information for different specialty to students. The ESP focal point is that English is not taught as a subject separated from the students' real world (or wishes); instead, it is integrated into a subject matter area important to the learners. It prepares a specific group of learners differently from those learning general English, because they need English for specific purposes rather than using it in daily life (Dudley-Evans, 1998). Having such preparation qualifies the students to learn the language in order to communicate a set of professional skills and to perform particular job-related functions. Another important point is teacher training which means that teachers teaching ESP courses should obtain special training in order to teach such courses because "they are not only teaching English but also special technical terms according to different subjects"(Bracaj, 2014, p. 41)

The current situation of the country contributes to unavailability of sources related to specific specializations in many of the colleges because of fund. Moreover, if teachers have got their own materials, they find difficulties in printing or photocopying such materials to their students. Such condition affects teachers' successful implementation of change in their own teaching/learning contexts. Respectively, students are unable to find such sources because their budget does not help them.

In addition to the lack of teaching materials, these colleges do not have any practical facilities that support lecturers diversify their teaching and offer other means of learning. This also leads staff to resort to traditional methods of teaching which have negative impact on the learning outcome (Elabbar, 2011). All the mentioned reasons have their direct impacts on both lecturers and students in many colleges particularly under vocational education.

2.4. Qualifying teachers in higher education

Teachers themselves sometimes are not prepared to teach technical English and they have not often taken any courses or training before tackling such courses (Abusrewel, 2014; Elhees, 2015).Thus, they resort to traditional methods such as lectures and tutorials in which there is little interaction with students. Consequently this does not contribute to the students' skills development and affects their productivity.

2.5. Lack of permanent staff for these institutions

Many of the staff at some colleges are part time teachers and many come for one semester or two. Some live in somehow remote places and some of these lecturers are employees at other organizations. This affects the teaching–learning processes, particularly the choice of materials and the intention of contribution to any developmental plans of such courses. It also inhibits the institutions where they work in terms of planning any activities aiming at training or developing these staff. The need to make educational processes continue in many colleges enforces them to appoint part-time staff despite the problems associated with them.

2.6. Lack of facilities

Another obstacle encountering teachers is the lack of facilities (Elhees, 2015; Abusrewel, 2014) such as (language laboratories, overhead projectors, and other facilities). Such conditions inhabit teachers from carrying out their lectures as they should be. Language lecturers often could not for example, find audio-visual facilities in classes. Listening materials usually are not used in class if the lecturer does not bring a Laptop himself/herself. This lack affects the students' abilities to listen to English by native speakers in various contexts which is not available to the majority outside colleges. The impact affects students' listening abilities for the long term. Such lack inhibits teachers to diversify their teaching and does not help students to learn effectively.

2.7. Time allocated to teaching

The time devoted to teaching English, in particular, is insufficient to prepare and qualify the graduates to meet the demand of the market. For instance, two/three hours weekly do not help the teachers to present materials that can qualify the students to meet the requirement of the market. This assigned time does not assist teachers to vary the activities and give students chances to practice the language orally or in written forms. Such a case leads students to care for passing exams more than developing their skills. It is a hurdle to both teachers and students.

2.8. Absence of motivation

One of the factors that impedes teaching or learning English at some colleges is lacking motivation (Dörnyei, 2003). It has been widely accepted as a key factor which influences the rate and success of second or foreign language learning (Purdie, 2003). Lack of motivation can present a very complicated environment to develop learning English or develop any skills. It also influences the teachers' choices of materials and tasks.

Many of the students mentioned that they do not apply to other colleges because of English. This lack might be related to their previous studies or other personal reasons. Such lack disturbs teachers and hinders them from implementing any activities that might contribute to students' development. Despite the great need to English language, many students are not motivated to improve it for the long term.

2.9. Lack of training (staff and students)

Lack of training leads teachers to rely on implementing teacher-centred methods which do not help students learn how to think or infer. Teachers, for instance, have little experience of using modern educational methods that assist students to develop new skills or raise motivation for better building of knowledge. It can be noticed that teacher education programmes failed to qualify EFL teachers and provide them with the professional preparation they need in their profession (Abusrewel, 2014; Elhees, 2015). Teachers are neither involved in the process of designing any curriculum (Orafi& Borg, 2009) nor are they offered any training to develop their teaching (Abusrewel, 2014). Such cases require serious reform of teacher education at all levels in Libya. Staff training and development still seem far from decision-making at higher level education. Libyan institutions of higher education do not offer training to its staff and could not benefit from offers provided by other institutions.

2.10. Country instability

The instable situation in Libya affects all sectors of life. Study has to be suspended for many days and sometimes weeks in some cases. Students are unable to come to their colleges or university. This affects their attendance, understanding their lessons in addition to the anxiety they have all the time concerning coming and going back. The impact of the current situation also hinders lecturers from coming, giving lectures and participating in other activities in their universities or other institutions.

3.1. The Research Approach

A qualitative case study approach (Yin, 2003), was selected to explore teachers' views about the challenges that they face in teaching of English in vocational education institutions. It also investigates the management perceptions with reference to the college of Tourism and Hospitality in Tripoli. The participants included l0 lecturers at vocational institutions in addition to the management staff of the college of Tourism and Hospitality. The research incorporates semi-structured interview with college principals, and academic staff at the college of Tourism and Hospitality.

3.2. The Study Context

This study was conducted in the College of Tourism and Hospitality in Tripoli which is the first and main institution that supplies the Libyan Market with highly qualified human resource to fulfil the requirements of the socio-economic development plans in the field of tourism and hospitality. Studying tourism and hospitality at this college lasts four years (8 semesters) divided between the theoretical courses and the field work. Among the most important subjects studied at this college are languages (English and French) as a key stone in the field of tourism and hospitality. Other subjects can be described as fulfilling the objectives assigned in their inclusion in the syllabi of the courses taught at the college, because they are taught in Arabic. Teaching English is still beyond the extent to qualify competent employees who can cover the demand of the market.

4.1. Results and Discussion

This part summarizes the result of this research. It tackles the most important issues of great relevance to technical and vocational education that is obtained from analysing the data of the interviews with lecturers and staff in college of Tourism and hospitably. The interviewees referred to the problems encountered making links between them.

4.2. The Absence of Research and Training Programmes in Libyan Universities

As mentioned above, the problem is not new (Alhees, 2015; Abusrewel, 2014; Elzalitani, 2008; Naama, 2007; Hamad, 2006). Currently training programmes at universities are almost dormant due to the political and economic situations of the country. The budget allotted to these institutions impede conducting any scientific research or participating in any potential activities. Individuals on their turns are unable to participate in any potential training locally or internationally. One lecturer mentioned some reasons that led her not to think of any training or research stating,

Fatma1: Participating in training or a conference has become a dream. University offers no fund and individuals are unable financially to manage that. I do not want to be unrealistic. Let us have a stable country first!

All the interviewees (lecturers and the head of the college) have the same view despite their ways of conveying the message. Such views reflect their frustration of the current situation which affects the whole sectors of life in the Libyan context. This also mirrors the impact of the conflict and its consequences on conditions of research and training at universities. The situation also hinders universities from collaboration with international universities in terms of training programmes and twinning of universities to which the head of the college referred:

Because of the current situation, we are unable to plan and accept offers from other institutions to share programmes, exchange experience and conduct training or research.

He added that the current situation contributes to missing changes of development and benefit from other international institutions' experience in the field of tourism. This effect can be noticed in the plan for development in comparison with what is internationally going on in this field.

4.3. Problems connected with teaching of English

Discussing problems related to teaching, all the lecturers seem dissatisfied with the whole issues. For instance, in terms of the availability of teaching materials, they confirmed that they have to manage their own materials. The colleges do not offer any materials to staff. The library if there is one, does not have any sources for lending either to staff or students. Lecturers usually manage their sources in different ways and this is not the scope to write about. When lecturers have their sources, they still find difficulty in making them available to their students. They only make photocopies either for themselves or their students. The copied materials if available lose a lot of its use in terms of audio-visual values. One lecturer put this in a nutshell.

Fadwa: When I decide to teach in any vocational colleges, one thing usually comes to my mind, "Are there any specific materials? Or do I have to search, download it, photocopy it and hand it to the students for photocopying too? How can I manage that, do I need to ask other colleagues? Will they lend me?"

Another issue of great importance, in some vocational colleges such as the context of this study, the syllabi for each specialisation is limited in terms of the time allotted to the subject; that is two or three hours weekly. Such time does not give lecturers the chance to cover items prepared for that semester for instance. Students also do not benefit from that material as it should be. In addition, some hours might be lost for one reason or another. The result affects the outcome of the course in relation to what the lecturers give and how much the students gain. Fatan referred to that stating:

Two hours do not help both teachers and students. I find myself confused of what to teach in terms of its importance and benefits to the students for the long term. I spoke with those in charge of time distribution, they stated that time division is scheduled from the department of curricula, the Ministry of Education and they cannot violate the rule and no way to add extra hours.

One of the researcher's experience is similar to Fatan's where the achievement of the semester is limited and what the students' gain might be more limited that the lecturer's. This issue of limited time leads some lecturers to avoid or limit their cooperation with some colleges where they could not find specified syllabi and materials. In case some accept being part time lecturers, they try to manage that semester and leave without handing copies of the materials to be used with another lecturer later on. The story continues and this happens to the new comers and so on.

This is a serious problem with vocational colleges in which the staff are not permanent most of the time especially for English language. This shortage of permanent staff also contributes to the choice and the availability, development and offer the teaching materials of those specialised colleges. It is noticed that some part time lecturers may not cooperate with the collages in which they work. They do not leave copies of the materials taught that might be used by another lecturer. This is what can be inferred from what Nada mentioned.

When I started teaching here, the college offered nothing to me. I searched and asked friends even outside Libya to get materials for teaching tourism. I had to depend on myself even in photocopying and giving the students a copy to photocopy too. I could not ask the students to get the materials which were hard for me. As far as I am here, I use my own material and when I leave, the next comers have to manage themselves.

It was something surprising for the researchers at the beginning, but Nada (lecturer) and others have their excuses. No one has helped one of the researcher to manage the material. She asked a colleague in the same college but found no response. The inference that can be made here that mutual engagement is unavailable for one reason or another. Communities of practice which Wenger (1998) considers as sources of mutual engagement that enables members to cooperate does not exist. Evidence of mutual engagement between lecturers as colleagues was relatively limited in this study.

This can be related to the lack of integration that was exacerbated by the conflict in Libyan situation. The evidence from the data suggests that people are very cautious in interacting with each other and regard each other with suspicion. Both the conflict and the social and cultural situation contributed to hindering the development of mutual engagement. In turn, this affects severely the relationship between members in the same college. What was observed clearly indicates that many lecturers were reserved in their contact with each other as mentioned above.

Other lectures referred to the problems of facilities not only at this college, but at almost all the colleges, all universities particularly at this time. This affects the teaching-learning process. Fatma (2) commented:

Fatma (2): I tried to use different materials that help my students. I bring my PC, but unfortunately, there is no light. I asked the college for data show because the lesson is better seen than long traditional explanation. What do you think I can do?

Fatma (2) was not the only lecturer who referred to that. The researchers heard that in different places. If any lecturer wants to use any materials or any facilities, he/she has to manage that. One cannot blame some lecturers for teaching traditionally and not using some facilities as a means to enhance their teaching. Such situation does not motivate both lecturers and students. Lecturers might stop cooperating with that college or ignore looking for improving teaching at all.

Another issue of great importance is the absence of reward or encouragement for those staff of distinctive teaching. This impedes some teachers to contribute to any programmes for developing teaching or participating in other activities.

Asking the head of the college about the facilities, he also mentioned almost the same reasons adding that they try to do their best to provide what is offered by higher education or the Ministry of Education. He added:

Now I can ascertain that we try to make students find places to study as possible. We have nothing to hide; we send requests for different facilities, but we receive no reply. What we look for is that the teaching-learning process continues by any means. We have to struggle hard.

The comments of the interviewees reflect the current situation of education regardless their positions. The views also indicate that all sectors of life are influenced by the current situation of the country. However the head of this college seems more optimistic than the other staff despite the challenges.

4.4. Problems related to Qualifying teachers in higher education

Preparing teachers of English at university usually takes place at Faculty of Education. However, graduates of Faculties of Arts and Languages are appointed as teachers at different institutions. In addition, MA and PhD holders are appointed to teach at different colleges. Through interviews, none of the interviewees referred to any training through their university or during their postgraduate studies. They also mentioned that they did not have any courses related to teaching special subject at any level. Moreover, they confirmed having no training before commencing teaching at any institutions. Fatan referred to that stating,

I have never been taught any material related to tourism or hospitality during my study. When I came here, I was too much confused to find any material. Although I had intensive courses, there were nothing to teach what can be known as English for special purposes. I have never had any training. What I do is my own hard work to teach my students here. I depend on myself to manage my teaching.

Issues of training and teacher education programme is something important though it still does not receive the care needed (Elhees, 2015; Abusrewel, 2014, Naama, 2007). To sum up the views, there is a mutual agreement that training and professional development still do not receive great university care. This issue requires reconsideration of the higher education policy.

4.5. Issues related to students

During the interviews, almost all the interviewees referred to students' lack of motivation. They mentioned that many students do not come regularly to lectures. They also added that even those who come on somehow regular basis attend a limited number of lectures. This affects their achievements and can be noticed in the results of each semester.

The reasons behind such lack may be related to the country current situation, personal, something related to traditional teaching and lack of facilities and motivated materials. Aza found excuses to students stating

Aza: I cannot blame the students alone, look how they come here. I listen to their complaints; their burden is heavy. The whole situation does not serve them. They are relatively frustrated.

The researchers also had short interviews with some students at the College of Tourism and Hospitality and in other institutions. It was an attempt to investigate the reasons behind this issue. It is noticeable that the majority of the students are working and studying at the same time. This has its impact on their achievement in general. They devote little time to their study. The financial situation enforces them to search for jobs though they are still students. This situation also does not help them to get supportive sources. Their concern has become gaining money more than having qualifications. This is basically the impact of the current situation of the country.

4.6. Problems of fund

Fund has become a serious problems to all institutions' authorities. They often repeat the same words "we have no fund to spend on non-essential maters." These institutions almost do not have the ability to any activities or training. Those who are in charge find no answers to inquiries about fund. The notorious bureaucracy and the current situation contribute to exacerbation of all the problems and there is nothing in the horizon referring to comprehensive final solutions to them. The matter exacerbates to include paying salaries of staff particularly part time ones. Such condition adds another challenge to study at some institutions particularly those depending on part time lecturers.

4.7. Issues of relevance to management

While interviewing the dean of the college, he referred to the bureaucracy which stands as a hindrance in carrying out and fulfilling many activities on the level of this institution (Alhess, 2015) He added that they officially present comprehensive plans for improving the quality of education but everything is postponed to unknown date. The current situation also does not help the college to benefits from offer of collaboration with other universities on the international level in terms of training and exchanging staff for training. In addition, the absence of the qualified administrative staff also plays an essential role and contributes to the ineffectiveness of developing the work of the institution. Certainly the current situation affects the productivity of the staff and limitation of any fruitful results.

5. CONCLUSION

There are a number of interrelated issues that challenge the development of vocational education in Libya. However, these issues are exacerbated by some local constraints, which need to be addressed such as the absence of research, training and professional development. However, the political and social issues contribute negatively to improvement of this type of education despite the country's great need to its graduates to satisfy the increase demand of the local market. The quantity and quality of graduates from such sectors and in particular tourism and hospitality are inadequate for the needs of the Libyan tourism and hospitality industries at least currently. In order to achieve the main objectives of establishing vocational education, a fundamental review of curriculum and ongoing evaluation of its fitness for purpose are essential. A reform of plans on the largest extend needs to be carefully reviewed and initiate improvement to this education. Paying great attention to the current challenges and find solutions to them will push vocational education forward and fruitful results will be cultivated.

REFERENCES

Abusrewel. F. (2014). An investigation of the experiences of newly graduated English Language Teachers (ELT) in their first years in Libyan schools: a case study in post-conflict Tripoli. PhD Thesis, University of Huddersfield.

Abuzed, Z. (2002) Report on tourism problems presented to the Secretary of General Board for Tourism and Antiquities (extracted from Libyan SMTEs survey). Tripoli – Libya.

Al-Badree A. (2007). Problems of Libyan Higher Education. Education Symposium of HE and Development in the Jamahiriya, Tripoli, Libya, December, 31, December, 2007.

Al-Rashdan, A. A. (2009). Higher education in the Arab world: Hopes and challenges. *Arab Insight*, *2*(6), 77-90.

Bracaj, M. (2014). Teaching English for Specific Purposes and Teacher Training. European Scientific Journal, 10(2).

Elhees. M. (2015). Approach to Improve the Quality Performance of Libyan Higher Education Institutions. The Arabic Journal for Granting Quality of University Education, 8(20), 3-29.

Elzalitani, S. (2008). Vocational education and training programmes in the Libyan higher education sector. Manchester. PhD. Dissertation. University of Salford.

Dörnyei, Z. (2003). Attitudes, orientations, and motivations in language learning: Advances in theory, research, and applications. *Language learning*, *53*(S1), 3-32.

Dudley-Evans, T. (1998). Developments in English for Specific Purposes: A multi-disciplinary approach. Cambridge University Press.

Hamad, N. (2006). Higher Education, Technology, and Development Process. In: AIOUR, M, ed. Symposium of Higher Education and Development in Jamahiriya (Libya). 2, pp 37-49. International centre of green book research. Tripoli-Libya.

Naama, A. (2007). Workforce analysis for the Libyan hotel sector: stakeholder perspectives (Doctoral thesis, Cardiff Metropolitan University).

Orafi, S. M. S., & Borg, Simon. (2009). Intentions and realities in implementing communicative curriculum reform. System, 37(2), pp: 243-253.

Purdie, N. (2003). Self-Identity and Positive Outcomes of Schooling for Indigenous Australian Students. Queensland University of Technology Australia.

Suwaed, H., & Rahouma, W. (2015). A New Vision of Professional Development for University Teachers in Libya" It's Not an Event, It Is a Process". Universal Journal of Educational Research, 3(10), 691-696.

UNDP (United Nation Development Program). (2002), Arab Human Development Report (AHDR). National Press, Amman, Jordan.

Wenger, E. (1998). *Communities of Practice Learning, Meaning, and Identity*. Cambridge: Cambridge University Press.

Yin, R. K. (2003). *Applications of Case Study Research* (2 ed. Vol. 34). Thousand Oaks: Sage.